

MS. - 142

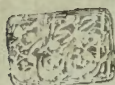
MS. — 142

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES



MCGILL
UNIVERSITY

7



ووفق من الشاهزاد

ارة الملك

او جعلت الكتاب شتما على هذا الامر **بقوله هـ** هكذا وجد عبارة المتن آه ذان هذا الشارة
الانتهى الشرح كلام المصنف بقدر ورتبة آه والمنقول المذكور وان كان عين ما وقع في كثير من النسخ
من نسخ المصنف بالترتيب الا انه يغاير بالشخص وهو تلك المغايرة كما فيه في صحة التشبيه فلا بد عليه بقدر
بعينها عبارة المتن فكيف يصح التشبيه وهو يفتقر المغايرة **قوله** والفتاوى ان لفظ ثلث آه حكم قدس
سره بزيادة لفظ ثلث ههنا وبلغ فيه حيث حكم عليها بانها سهو ولم ينب هذا سهوا الى المصنف اشارة
الى ان مثل هذا سهوا لا يصدر عن مثله بل لا ينب الى النسخ ايضا فيسأل عنه بانه سهو لا يصدر عن ذى عقل
و ذى اختيار فضلا عن عالم ولو وقع فالواقع من قلم النسخ الذي لا شعور له ولا اختيار له ثم قيل عن ذلك
قول المصنف فيما بعد **واما المقالات فثلث** ووصيه الله لانه لو لم يكن هذا زيادة لزم السكرار
بلا فائدة قال قلت لم حكم بزيادة ههنا من الاجرة لثببت لكم

وتمت في هذا الموضع

اذا السكرار انما يصير بزيادة قلت لوجوب الاول ان النسخ في الاول يختلف على ما يدل عليه **قوله هكذا وجد عبارة المتن**
في كثير من النسخ فيكون وجود ههنا كما فيه في نسخ ثمة فالحكم بالزيادة ههنا اصوب واوهن واووبى
انه بين ما في كتابه او على الاجمال التام فقال سميت الكتاب بالرسالة الشمية فذكرنا ما فيها بعض تفصيل
فقال ورتبة على مقتضى تلك المقالات وخصائمه اشارة الى اجزاء الكتاب فزال بعض الاجمال ثم زاد
التفصيل ثانيا فذكرنا المقدم فذكرنا او اما المقالات فثلث وليها فذكرنا ثانيا فذكرنا او اما الشهاد فذكرنا ثم
ترقى في التفصيل على ما هو الاصح بمقام التعليم لانه اوقع في النفس ثم رجا الى ان يبلغ غاية التفصيل ههنا
المرتبة الاولى وفيما بعد من المرتبة الثانية فالحكم بثلث لفظ الثلث الذي يرسل على زيادة التفصيل فيما بعد
اولى وبهذا يستلزم الحكم بزيادة الاولى وفيما بعد السكرار قال قلت ما ذكرته من الوجوه انما يدل على ان الحكم
بزيادة لفظ الثلث في الاول على اولى ولم يدل على انه لو لم يكن بزيادة ثانيا فذكرنا فذكرنا او اما الشهاد فذكرنا ثم
قلت لما وجب الحكم بزيادة احديها ثبت ان الاصل بهذا الحكم اولى ثبت المذكور ان الذي كان في الفاضل

وكان من سبب كونها لا يفر خطا وهو على ذوى العقل ولعل ان يقول في هذه التكرار فائدة وهي تشبيه على ما بعد عمده فالحكم بزيادة غير مستقيم وما قيل في جواب ابن التفسير في كماله على الاحمال فمدفوع بان ايرادها لما كان لازالة العفلة عن ذكره التسمية مع بعد العهد لم يكن التقدير بالنسبة الى ذلك الغافل على الاحمال واليه المقصود في هذا الكلام تفصيل طر المقالات وانما ذكر لفظ الثالث لبعده العهد فمنه التقدير باعتبار ما هو المقصود الاصل من ليس على الاحمال وانما ذكر في دفع ما قيل من ان المقالة الاولى في المفردات صفة لقوله بتقدير اليمين فلا يكون التقدير على الاحمال في جملة بعده عن الفهم بلطف مستغنى عنه باذنا في الرد في **قال السارح** اما المقدرة ففر ما هيته المنطق وبيان الحاجة اليه وهو ضرورة جعل المقدرة مفروضة كالتدريج جعلها المنطوق في قوله في ما هيته المنطق وبيان الحاجة بلطف الى ما اراد قوله او صوابه

الى المقصود من غير فائدة لا يفر خطا وهو على ذوى العقل ولعل ان يقول في هذه التكرار فائدة وهي تشبيه على ما بعد عمده فالحكم بزيادة غير مستقيم وما قيل في جواب ابن التفسير في كماله على الاحمال فمدفوع بان ايرادها لما كان لازالة العفلة عن ذكره التسمية مع بعد العهد لم يكن التقدير بالنسبة الى ذلك الغافل على الاحمال واليه المقصود في هذا الكلام تفصيل طر المقالات وانما ذكر لفظ الثالث لبعده العهد فمنه التقدير باعتبار ما هو المقصود الاصل من ليس على الاحمال وانما ذكر في دفع ما قيل من ان المقالة الاولى في المفردات صفة لقوله بتقدير اليمين فلا يكون التقدير على الاحمال في جملة بعده عن الفهم بلطف مستغنى عنه باذنا في الرد في **قال السارح** اما المقدرة ففر ما هيته المنطق وبيان الحاجة اليه وهو ضرورة جعل المقدرة مفروضة كالتدريج جعلها المنطوق في قوله في ما هيته المنطق وبيان الحاجة بلطف الى ما اراد قوله او صوابه

عبارة عن الالفاظ فقد اكد خبره منه فيقول المقدرة التي هي جزء من الكتاب طرفة من الالفاظ التي هي موصلة وكذا ما هو جزء منها كما يحسن المذكورين اي كمنها والافعال في بعضها انما عرفت هذا فالتعريف جعل المقدرة طرفا لاجزائها وان جعلها مفروضة لبيانها فانها لظرفية بالنسبة الى الزمان والموضوعية الى شئ اخر فلا منافاة لعدم لا يجوز ان يكون الشرط طرفا لشيء ومطروفا لشيء بل لشيء يعين مع الال في ذلك في الظرفية والمطروفيته الحقيقية كما في الاجسام واما في الظرفية والمطروفيته المجازيتين كما في المعاني بالنسبة الى الالفاظ خلافا للنسبة التي بينهما اعني الدالية والمدلولية مستبينة بالنسبة الى بين الطرفين والمطروف وكلمة مستعملة فيها كما لا يتكلم في النسبة من الطرفين فيخرج ادخال كلمة في عليهما اريد فان قلت بعد ما قدر السارح قوله اما المقدرة ففر ما هيته المنطق للتحقق بتأني في غير مثل هذه العبارة كما في الباب في كذا المقصود في هذا اعتمادا على وضوح الامر فلم يترك البيان من بيان الحاجة الى المصنف الى جهة في ما هيته المنطق مع يكون التبيين المقدرة مضافا الى كلامه لا يميز بين ذكر البيان وعطفه في المقدرة قلت لكنه وهو التسمية

هذا هو المقصود من قوله في ما هيته المنطق وبيان الحاجة اليه وهو ضرورة جعل المقدرة مفروضة كالتدريج جعلها المنطوق في قوله في ما هيته المنطق وبيان الحاجة بلطف الى ما اراد قوله او صوابه

على المفارقة بينها المستفادة من العطف المنبثق عن المفارقة بين العطف والمعطوف عليه فان قلت
ما المفارقة بينها وما معنى الاول والثاني قلت البيان في الاول بمعنى التعريف والتعريف هو في الثاني بمعنى
الحجج والدليل فيها مفاران ولما كان بيان الموضوع عن حجب بيان الحجة انصرف لفظ واحد فقال وموضوعه
عطف على الحجة ولم يقل بيان موضوعه عطف على بيان الحجة **قوله** وقد يطلق المولى مفاده الفرض من
هذا الكلام دفع ما اعترض على النص في هذا المقام بقية الاعتراض انه قال المقالة الاولى المفردة معناه
ان المقالة الاولى في بيان احوال المفردات اي المسائل المذكورة في تلك المقالة موضوعها المفردات
والمبتدأ ومنه ان تلك المقالة مقصورة عليها او اكثر مساكنها المفردة من عقد المقالة الاولى موضوعها
المفرد لا سيما في ان المقصور والاصل فيها مبتدأ المفردات وموضوعها مركبت تقييدية للمفردات
وتقرير المعنى ان من هذا الاعتراض ان المعترض حمل المفرد على ما يقابل المركب اما باعتبار انه لا يعرف
ان له معان اخرى وهل عنه باعتبار ان هذا المعنى اسهم معانيه فاستأثر قدس سره في دفعه بان المفرد
لم يخصص معناه فيما قدمه بل معان اخر الاول ما يقابل المنع والجمع اعني الواحد وهذا هو السامع عند رتبة
علم الاستحقاق وهو بهذا المعنى يتناول المضاف والثاني ما يقابل المضاف وهذا هو السامع عند
ارباب علم النحو وهو بهذا المعنى يتناول المنع والجمع والثالث ما يقابل المركب على ما يستلزم من جهة الالفاظ
وهو بهذا المعنى يتناول المنع والجمع والمضاف ايضا ولا يتناول المركب التقييدية والجمع ما يقابل
الجموع وهو بهذا المعنى يتناول المركب التقييدية كما يتناول المنع والجمع والمضاف وغيره والمراد به
ههنا هو المعنى الاخير فان دفع الاستفاده ولما كان المفرد لفظا شاملا في تلك المعاني والالفاظ
المشتركة لا يستعمل في احد معانيه الا عند قرينة معينة للمراعاة واليه لعل في ذلك انه جعل المفرد
في مقابلة الكلام **قوله** في مقابلة الكلام **قوله** في مقابلة الكلام **قوله** في مقابلة الكلام
من جهة فليقيد على

من افراد اهل فلسفة كانت قد فهمتها كذلك فهم من المركب فمن ان يعلم ان المراد به ما يقابل الحق لا ما يقابل المركب فليست
 من ان الظاهر انه اذا ذكر في مقابلة المفرد شرفا من صفات المراد بالمفرد ما يقابل ذلك الشيء كالحق فخصيصة
 الكائنات في الالهي لا يدل على عدم اعتبار خصوصية كونه جملة فيه باعتبار من حقيقة فيه باعتبار المقابلة هذا كذا في الكائنات
 بقر في المصاحفة اورد في صدر المقالة الاو لمبهمات الالفاظ وفيها بحث في المفردات والمركبات التي هي في الحقيقة
 انائية وخصوصية ويمكن الجواب عنه لوجوهين احدهما ان الشئ هو ان معنى قول المقالة الاو في
 المفردات انها متفردة بمبهمات المفردات اذ هي معظم مبهمات ما هو المقهور بالذات منها لا الاو فقط
 وبناء الايراد عليه فان في واثنيها ما اسرار لم يفسد من ان مبهمات الالفاظ وان كان ذلك في
 في صدر المقالة الاو لانه اربطها بها بالمقاصد لا انها بالحقيقة من المقدمة في قول المقالة الاو في
 المفردات ان ما هو المقالة الاو حقيقة في المفردات ولا شبهة في ان الظاهر ما ذكره في المقالة
 المورد وما ذكر في الجواب ان في كتابه **وله** ان راد بها المركبات الهامة لما وصف على المصنف
 الاستنباه الذي مرنا واه توهم ان المراد بالمفرد ما يقابل المركب سيما المراد بالمفرد بقرينة ما يقابل
 وكانت تلك القرينة في كلام الشافعي متقدمة على ظاهر ابركان في كلامه ما يؤمن ان الاستنباه بذلك هو
 توجه الاستنباه المذكور لم يفسد انما هو في صفة عنه ايضا بقوله اراد ان يشرح بها اي بالمركبات التي
 ذكرنا في مقابلة المفردات المركبات الهامة وهو في كلامه في كماله انما هو في كلام المصنف
 اربطها بهذا الكلام لبقية اوردته هنا والافعال لم يميز قوله لان ما يجب ان يعلم مقدم في الشرح **قوله**
 قبل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق خبر منه اه اعلم اول ان الاستدراك جعفر في شرحه للرسالة
 الحثية في وجه ضبط الكتاب المذكور فيه عن هذا المفهوم مورد القسمة الى الاستنباه الخمسة واسرار الى
 وجه التعديل عما ذكره الشافعي في وجه الضبط بانه **ان بنين** **عابيه** جعفر مورد
 القسمة ما يجب ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا القبيل **محمد** **النفوذ** **والظاهر** **انه**

في الغالب اعتبار المقابلة وعدم الظاهر في القول
 على ما يقابل القسمة وليس على عدم اعتبار المقابلة
 لعدم كونه في حقيقة المقابلة ولا في الالهي

يكون ٣٥

قدس سر اشار في هذا المقام الى اوجه هذا النظر لقائه ثم اجاب عنه بما اجاب فقته في توجيه النظر ان يجب
ان يعلم في المنطق يكون جزء منه لا يعلم فيه اصلا وهو نظرا واذ لم يعلم فيه قطعا فلا يجب ان يعلم فيه وهذه المقدمة
مرادة في هذا المقام طوية فيه لظهوره فلا يريد عليه ان صورة هذا الدليل لا يلائم المدعى ان وجوب العلم بشئ
في المنطق يقتضيان يكون ذلك شئ جزء منه فاللزام ان يبق لا ان لا يكون جزء منه لا يجب ان يعلم فيه
ولا حاجة الى ان يبق في دفعه ان قوله قطعا في المنطق دون النفس مع ان هذا القيد غير مذکور في بعض
النسخ وايضا الظاهر انه تأكيد للنفي لا قية للنفي ثم بين ف دكونه جزء منه لوجهين الاول انه مخالف
لما اتفقوا عليه من ان المقدمة شروع في العلم خارجة عنه والثاني انه يلزم توقف شئ عن نفسه
فذكر في بيانه اول القياسين احدهما استثناء حذف مقدمة الاستثنائية والثاني في قياس اقتراف
حذف كبراه ثم ذكر ثانيا قياس اقترافا موقفا من مقتضى القياسين المذكورين منجيا للمطافا سارا
القياس الاستثنائي بقوله اذ كانت المقدمة جزء منه كان شروع فيها شروع في المنطق والمقدمة المقدمة
قولنا لكنها جزء من شئ ان شروع في المقدمة شروع في المنطق واسارا الى القياس الاقتراف من القياسين
المذكورين اول ابوجه والمفروض ان شروع في المنطق موقوف على المقدمة نفسه واذ ذلك مستفاد من
نفي المقدمة بما يتوقف عليه شروع في المنطق موقوف على شروع في المقدمة واسارا الى القياسين
الاقتراف المنجى للمطابو له قدس سره فنقول شروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف
على شروع في المقدمة فيلزم ان يكون شروع في المقدمة موقوف على شروع في المقدمة وهذا باطل
لاستلزام تقدم شئ على نفسه وحرصه فبقدر حصوله واستيائه بدبيته ولما كان بناء هذا الكلام في
تقرير وجه النظر ان يكون قوله في المنطق متعلق بقوله يعلم لا بقوله يجب من غير اعتبار حذف في الكلام
اجاب قدس سره بان في الكلام من مضاعفاته وفادى ما يجب ان يعلم وكتب النفي واجاب بعض
الافاضل بان قوله في المنطق متعلق بقوله يجب ان يعلم في حصولها المنطق على هذا متين والمقدمة والاختراء

لان ما لا يكون
حين عمنه
اذ الملعى

ومعلوم ان المقدمة المذكورة
نظريته مرفوعة على شروع فيها
هذه المقدمة المذكورة منجى ان
شروع

ففي جواب قدس سره خلاف الظاهر من جهة واحدة بتقدير المضاف وفي كلام هذا القاض خلاف الظاهر
 من جهتين بتقدير المضاف وفيه المضاف من الأقرب وتعليقه بالبعد ولا يخفى عليك ان الاعتراض الثاني
 انما هو في ظاهر عبارة السالك لان تقديره كيف للعدول عنها قال لا راد والجبب كجوابه وفي الاعتراض عن ظاهر
 عبارة فانت خير بعد الممانه وان اراد في غير ما اراده السالك بهذه العبارة في امكان المناقضة فانه
 فيه لا ينقد نعم يكن الصراح كلام السالك بما ذكره وهو ليس بصريح ذلك بل بعد واجوب هذا واعتراض
 في جواب قدس سره بانه يلزم من هذا التقدير ان يكون مقدمة السالك ما يجب ان يعلم في كتب الفقه
 وليس كذلك بل وان يعلم في غيره من الكتب او لا يعلم في كتاب يدبر تعليمهم واجوب ان المراد بالاجوب
 الوجوب العرفي الذي مرجعه للاعتبار لا اليقين الا في حق والاول في نظر التقيد والتعليل بالنسبة الى العلم الحاشي
 من الكتاب لا الوجوب العقلي مطلقا واليه اشار قدس سره بقوله ولا راد والجبب في هذا الفقه يبين ان
 يرتب على الاشياء المختصة فان قلت فعلى هذا يدبر وعليه انه لا يلزم من هذا ان يكون مقدمة السالك
 جزء من كتب الفقه لان ما يحسن ويليق ان يعلم في كتاب لا يلزم ان يتكرره في كتابه جزء منه فلا يلزم قوله
 في يلزم ان يكون المقدمة جزء من كتب الفقه لانه فلت هذا الكلام في تقدير تسليم يعني لو سلمنا انه يلزم
 منه ان يكون جزء من شرائعنا ما يلزم ان يكون جزء من كتب الفقه لانه **قوله** اور وعليه ان الحاشية
 كما ذكرته اولاه اشار الى ما ذكره الاستاذ في وجه العدول عما قاله السالك من ان البحث ان كان
 من حيث القوة فهو المقارنة الثالثة لا قوله في الحاشية من ان ما ذكره من ان الحاشية متفوقة على مرادها
 وليس كذلك بل لا يتدرج اجرة العلوم اية وجوب الاستسار ان تعريف طائفة احد من الامور المختصة
 بتقدير من التقسيم المذكور لا يفظ الحاشية معها على ما يسفها منه ما يكون البحث فيه عن المركبات المتفوقة
 بالذات من حيث المادة فلا يكون البحث فيه من هذه اهللية لا يكون من الحاشية اذا تعريف يجب ان يكون
 جامعا واجوب بان المقود بالذات المراد بالبحث المتعلقة بها اذا لها من ذلك البنية

كما هو من قوله
 والجواب على هذا

الجواب الحاشية

وما لا يلزم ان يتكرره

وهذا الى الله

[illegible]

يتحقق بقوله فان المراد هنا انك ان
تكون الصبي المراد هنا انك مع الله
سأله ان ينادي باسمك ٤٢

لفظ الامام مستدرک
والا يوقف عليه

على ما لا يفور لا يراد على هذا ما اورده على السراح رحمه الله من ان المقدمة تجلب خبرا عن الكتاب الذي هو
 الالفاظ فكيف يقع تفسيره بما يتوقف عليه السراح وهو العا والاثنا ان المراد بالمقدمة اي ما يليق و
 ينفع ان يراد بالمقدمة ههنا اي خبر هذا الكتاب بما يتوقف عليه السراح اي هذا الفرد منها اذ هو المذكور في هذا اي ان الالف
 الكتاب وحاصل ان المقدمة اسم لمفهوم كل ما قد ثبت امام المقهور للارتباط به على ما ذكره الاستاذ والامام
 روح الله رحمه الله او ما يعين من تفصيل المقصود على ما ذكره غيره وله فردان ما يتوقف عليه السراح وهو ما لا يتوقف
 عليه السراح والمذكور في هذا الكتاب هو الاول فالمناسب ان يراد بالمقدمة في هذا الكتاب هذا المعنى
 وان جاز ان يراد بها المعنى الاخر فانه قول ههنا على هذا انه قد ثبت في غيره من الكتب في مقدمة
 مع امور الثبوت المذكورة ههنا مجتبا الالفاظ او بيان شرطه او بيان شرطه او بيان وجه تسميته
 العلم باسمه او بيان وضعه او بيان مصنف الكتاب او غير ذلك مما يرتبط بالملفوظ وحي
 لا يناسب ان يراد بالمقدمة هناك بما يتوقف عليه السراح الثالث ما ذهب اليه قدس سره
 وفي الوجهين الآخرين يحتاج الى تقدير مضاف اي الفاظ ما يتوقف عليه السراح او يجوز
 بان يكون ما يتوقف عليه السراح مستغلا فيما يدل عليه علاقة بين المعنى واللفظ او غير المتوقف
 بحيث يندرج فيه التوقف العاد مستناول الالفاظ على ما يجبر حقيقة في مجتبا الالفاظ او كتحصيل
 للتوقف العاد ليندفع شبهة المودة على السراح في تفسير المقدمة على سبيل ذكره اتفاقا
 ولما كان الظاهر المتبادر من كلام السراح هو الوجه الثالث ذكره قدس سره لانه لم يثبت الى الوجهين
 الآخرين اعلم ان ما ذهب اليه قدس سره في وجهين احدهما ان مراد القوم بالمقدمة المذكورة
 في اوائل الكتب بما يتوقف عليه السراح اي الالفاظ فاما فيما ان مراد المصنف بالمقدمة المذكورة
 فردا لكتابه بما يتوقف عليه السراح اي الالفاظ والاول غير مراد لان مراد القوم بالمقدمة اعلم ذلك مما يتوقف
 فتعين لنا من وجهين ايضا ان المناسب ان يقال في بيان فائدة قوله ههنا ان المصنف يطلق المقدمة على السراح
 مراد اميد الوجه الثاني

مراد اميد الوجه الثاني

فان قيل

بدل

بالمقدمة

في مباحث المعاني على معنى آخر لان القوم يطلقونها على شئ آخر على ما هو المفهوم من قوله يطلق على صفة مبني
للمفعول والبرهان ان المراد ان القوم يطلقونها في مباحث القياس على معنى آخر والمقصود منهم ما نرفع
الحجة ورفقا فلست ما الفائدة فربما المراد انهم ساءلوا ان قد علم من بيان ان صفة القياس على ما
علم منها وبما لا يقدح في اصله اذ لا يقتضيه الاصل هناك بيان وجه حصر الرسالة من الامور
وهذا البيان يتضمن ويستتبع بيان الامور التي هي للمفهوم المذكور في مجال التوطئة والتمهيد كما اورد
من وجه التوقف اول ذكر قوله بهذا المفيد للعلم بان للمقدمة معنيين آخرين او اكثر قوله جعلت حجرا
قياس او جهة انما هي هكذا اتباعا للعلم بالشيء في الاشارات حيث قال اذا اوردت القضايا
في مثل هذا الشئ الذي يسمى قياسا او استفرا او مثلا سميت ح مقدمات والمقدمة فصيحت
جزء قياس او جهة ولعل الشئ اراد بالقياس منها ما تناول المصنف في التوطئة فارد قوله او جهة تدبر في العبارة
او تحيز في اللفظ فاعلم انما يتوهم من اخفاص القياس منها ما يقابل القسمين الاخرين او اراد بالقياس
منها ما يقابل القسمين الاخرين اشارة الى استتمام به الاشارة للعدة في باب الاستدلال
كان ما عده بالنسبة اليه على القوم لم ارض عنه الى قوله او جهة افادة لما هو الاصل في اول المقصود
اذا اريد بهذا النوع من العبارة كان اوقع في التفسير وعلى هذا يمكن كلمة او معنى بل وما قيل في توجيه هذا اللفظ
المتعجب من ان كل واحد اصطلاحا والمعتبر جعلت حصر قياس في اصطلاح او جهة على المطلق وتلك المناقشة
فيه بانه خلاف الواقع قوله ما هو يتوقف عليه صحة الدليل وهو قول مؤلف من قضايا التي سلمت لزم عنها
لذا نقول آخر والدليل من يتوقف حصوله على مقدمات الاستكمال وهو ظاهر وعلى سائر اركانها ايضا لانه
لو انقضى شئ من اركان المعبرة انقضى الدليل لانه لم يلزم حصر عليه قول آخر وهو مقرر فهو مقرر كما كلف اتفاقا وكذلك
يتوقف ايضا على ما يستتبع تلك المقدمات المطلوبة والآن لم يلزم من هذا المطلب ان يكون له دليل او ليس
قدس سره لهذا انما كان حسن لكن لم يتوقف على صدق تلك المقدمات وهو ظاهر من قوله

المطلوب كما تقتضيه المقدمات القياسية وسائر اركانها
وسائر اركانها كما تقتضيه المقدمات الاستكمال
والآن لم يلزم من هذا المطلب ان يكون له دليل او ليس

متى سلمت لزعمي عنها في اعلم ان قدس سرور في حاشية شرح المثلث في بيان فائدة قوله ههنا ان المقدم
 يطلق على معينين آخرين احدهما الفقيه التي جعلت حسب ترتيب اذجية وانما ما يتوقف عليه صحة الدليل كما يجب
 المفسر وكلية الكبير في السجل الاول مثلاً في قوله فكان هذا المعنى الثاني في العلم من سابقه هذا الكلام محرم في حاشية شرح
 بعوم الثاني ولم يكن في ذلك الاثنية برادر كلمة كان المفيدة لا لظن او تشبيه ووجه خفي في كثير من العقلاء ووجه غير
 من الاول كذا ويجوز ان المقدم في الموضع يتعذر له الآن فنقول ان المقدم الثاني من حال ارباب المنطق ان
 مرادهم لعمري الدليل هو الفقيه من حيث الصورة فقط وهي كون الدليل بحيث يستلزم صورة المثلث وتلك الصورة
 يتوقف على مقدمات الاشكال وشرائطها ولا يتوقف على صدق تلك المقدمات وعلى مبنائها كما يجب
 وهو ظاهر فيمكن ان نراهم مطلقاً من سابقه وليس مرادهم لعمري الدليل هو الفقيه من حيث الصورة المادة جميعاً
 يتوقف تلك الصورة على صدق المقدمات ومناسبتها للمطلوب ايها يخرج المقدمات الكاذبة والعقائد الغير
 المناسبة للمطلوب التي جعلت جزء الدليل عنها فلا يمكن الثاني انهم من سابقه مطلقاً من وجه وانما قلنا اننا نراهم من عالم
 ان المراد هو هذا لانهم لم يتعرفوا المسائل المبنية لعمري مادة الدليل وان كانت تلك المسائل من الفقه بل قصر
 والفقه في بيان المسائل المفيدة لعمري صورة الدليل فالظاهر من العلم ان مرادهم بالفقيه ما يتوقف عليه صحة الدليل
 هو الفقيه الذي تعرفوا ببيانها ولما كان بيان اعمته الثاني من سابقه مطلقاً في هذا الظاهر المنطوق اور قدس
 سرور كلمة كان المفيدة للظن هذا على تقدير ان يكون كذلك كان للظن اذ كانت للتساؤل لوجه ان يفكر الظاهر
 من حال الفقه ورعايته من جاني الصورة والمادة ان المراد لعمري الدليل هو الفقيه من حيث الصورة المادة
 جميعاً فيكون المقدم بالاعتناء الثاني من متساوي للشرائط ومقدمات الصورة وحدها وصدق تلك المقدمات
 ومناسبتها للمطلوب ايها والمقدمة بالمعنى الاول لا يتناول الامقدمات الاشكال التي يتناول مصادقها وكاوتها
 جميعاً والثاني ان لم يكن اعم من سابقه مطلقاً بل اعم منه من وجه الا انه لا يفراد اعم من سابقه كما هو شأن الاعمال
 مطلقاً في الغالب فاذا اور قدس سرور كلمة كان المفيدة للتشبيه على الوجهين حسن فالاول حسن والآخر

هذا لكن بقوله انه اراد بلفظ العبارتين المذكورتين في متين الحاشيتين ان قوله ما يتوقف عليه الدليل
وقوله ما يتوقف عليه هو الدليل معناه واحد افني احد العبارتين فهو عن افهام المراد وان اراد بلفظها معناه آخر
عنها اراده بالآخر على ما هو المتبادر منه فيكون للمقدمة سور ما يتوقف عليه الشروع معان أخر فالنسب ان
لا يتوقف عليها اثنين منها كافتقر الحاشيتين بترتيب من جهة لكن الامر في ذلك سهل
ووجه توقف الشروع اما على ظهور العلم آه فيترتب عليه من هذه العبارة خلو ما في فيها ان يقال فلو ان الشروع
بدون اللام والابواب عنه ان بمنزلة الكلام على ان يكون قوله لان ان خبر ان قوله ووجه توقف الشروع
ان لا يمكن اللام زائدة على ما هو في هذا الكلام آه على صرف الكلام عن ظاهره وجعل اللام زائدة وجعل قوله
فلان الخ خبر المحذوف ويكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف الشروع على الامر المذكور في المقدمة
امورا ما يتوقف والشروع من العلم على ظهوره فلان آه او جعل قوله لان على خبر محذوف اوجه توقف
الشروع اما على ظهور العلم مخفي لان الشرح آه فلا يراد عليه ما قيل لكنه يراه عليه انه خلاف الظاهر ثم فامر
الشرح رحمه الله في الشرح من العلم لم يصرح او لا فيترتب الشروع في ذلك العلم الذي شرع فيه
بوجه من الوجوه لكن ذلك الشرح في شروعه في ذلك العلم وطلبه له طلبا للجهول مطلقا من كل وجه
وهو اطلب للجهول من ان توجه النفس في الجهول المطلق لشيء مستلزم لتوجهها نحو ذلك التمهيد وذلك
التوجه حال بديهية فيقول طلب الجهول مطلقا منه لا اما على الاول فقط واما على الثاني فلان استحالة اللزوم
ستلزم استحالة اللزوم فان قلت ففعل الاول يلزم المتصريح على المطا ووجه جعله في حيز الدليل
وهي مقدمة كما ستعرف قلت اللازمة ممنوعة وانا يلزم ذلك لو كانا معبرين بعبارة واحدة
وليس كذلك اذ يجوز ان يكون الشرح معلوما بعبارة غير معلوم بعبارة أخرى فان قلت على سبيل المعارضة
بديهية الفقد لو كان توجه النفس في الجهول مطلقا مما لا يتوقف توجه النفس في شئ على معرفتها ذلك الشيء
قبوله ومعلوم بديهية العقل ان معرفة الشيء متوقفة على سبق توجه اليه وذلك دورج قلت توجه النفس

نحو الجول المطبق لتفصيله لا مطلقا لانه اذا نسخ للنفس مبادر منية دفعه توجه النفس نحو ما هو نتيجة لما من غير سبق
 علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا نسخ على احد الكواثر وفعله من غير استباق النفس له وتوجهت
 اليه بلا سبق معرفة فالوقوف على المعرفة هو حتمى لتخصيصه الموقوف عليه المعرفة توجه النفس نحو مطلقا فانه قد ورد
 ثم قال وفيه نظر ايضا ذكر وجه التوقي نظر ولما توقف بيان وجه النظر في خبر المدعى قال ان اراد بالقصور المذكور في
 الدعوى اعني قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور القصور بوجه ما كما يقتضيه دليله مما ذكر من الدعوى سلم لما ذكره من الدليل
 لكن لا يلزم منه ان يتوقف الشروع في العلم على تصور بوجه الالابس فيصوره برسمه وهو الدليل الذي يقتضيه المقام
 ان يستدل عليه اذا المقود نظر الى المقام بيا سبب ايراد المصراع في العلم من منع الكلام وذلك لانه لما قلنا
 المراد بالمقدمة هنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم في هذا الكلام ان الشروع في العلم يتوقف على تصور
 برسمه اذا ما هو المذكور في المقدمة فاقتر المقام ان يبين سبب ايراده برسم العلم في المقدمة فيكون هو المقود
 نظر الى المقام وان اراد بذلك القول المذكور في الدعوى بوجه ما كما هو مقتضى المقام فلا تخالف المقدمة
 الاولى من الدليل في قوله الشروع في العلم لولم يتصور او لا بذلك العلم برسمه ليلام الدعوى لكان طالبا
 للجول مطلقا قوله وانما يلزم استدلاله اي انما يلزم طلب الجول مطلقا من الشروع في العلم غير تصور برسمه
 لولم يكن العلم مقصورا بوجه ما في ذلك التقدير واصل انه انما يلزم ذلك لو كان عدم تصور العلم برسمه مستلزما
 لعدم تصور بوجه ما وهو لا يفتقر تلك الملازمة كما يفتقر الى العلم بهذا المقام فانه ما يلزم على الاقوام قوله وهو قوله
 الدليل ان يفتقر الى الشروع في العلم في هذا المقام ان الدليل اسوق لاثبات المدعى ان كان مستلزما
 للدعوى موافقا لما بالقرب التام والافلا تعريب اصلا لانه حاصره غير تام كما يدل عليه كلامه والى ابواب
 عنه من وجوه الاول ان معقول فلا يتم التعريب ومنه في العبارة ففر هذا المعنى في كايضا
 فلا يتم الدليل فلا يتم الجواب ان غير ذلك من عبارات وهذا من قبيل ذكر المذموم واردة اللازم لانه
 الدليل انما يكون دليلا اذا كان تاما فيلزم ولعلته كونه تاما من غير معرفة من جميع ما يتوقف عليه

وكذا التعريب

وكذا التقريب والمد والبراب ونظر اللازم بلزوم المنفرد المزمع فخره في اللازم واراد به نظر المزمع مجازا
والثاني ان يقال مدعى المدعى رحمه الله في هذا المقام وهو ان الشروع في العلم سبقت على امور العلم بوجه
وان يمكن ذلك الوجه رساله وذلك الدلائل المذكورة في الشرح مثبت بنحو الاول منه لا الهنا فنعقد التقريب
حاصل من بعض فلا يتقرب ولهذا ما ذكره بعض الافاضل ان التقريب سوق الدليل
على وجه خاص او يراد الدليل على وجه خاص وهو معنى نظري الدليل في وفي المدعى ههنا تحقق لسوق والاراد
المذكوران ولم تحقق الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب بتمامه وفي هذا الوجه لهذا انما ما ذكره هذا الفصل
انما يدل على ان مفهوم التقريب لم يتحقق ساهرا لا مصادق عليه في هذا المفهوم ان والظاهر ان الكلام فيه فانه
والمراد بفتح الكلام او ايل الكتاب في هذا جواب اعتراضه او رده التجارى على السارح حيث قد في حاشية كتبه
على شرح الحق ما اورد رسم العلم منفتح الكلام حتى تكون المقصود بيان ذلك بفتح العلم لا فانه
في منفتح الكلام ثم قال فان قيل لا يراد بفتح الكلام قبل الشروع في المقصود فانه عند رسم هذا العلم فيقول لا ثم ان المقصود
من اراد الرسم في المقصود تصور العلم بخصيصة الرسم لم لا يجوز ان يكون المراد به تصور بوجه من الوجوه وادى
الرسم فيها يمكن المقصود حاصله لانه المقصود ولما كان المراد بفتح الكلام ما اشار اليه المقصود وكان ما يجب
به عن النظر جوابا سالما عما اورد بعض المتأخرين قال قد سحر المراد بفتح الكلام او ايل الكتاب قبل
الشروع في المقصود واسارته الى جواب النظر بقوله اجاب بعضهم عن هذا النظر ان لم يلقفت الى ما اورد
بعض المتأخرين ولم يتعرض لدفعه للمنفرد ولان لا يخفى لا تنقض له اليه لهذا ولما في التظهير عند فسر قبل
السارح فانه اشار الى جواب بقوله فالاولا حيث قد فكان في عبارة الشرح لمارة الى ذلك
بلطفه كان المقصود للنظر في ان السارح اورد النظر في وجه التوقف نظرا الى ظاهر كلام المصنف لان الظاهر
منه ومن اراد رسم العلم المقصود انه المقصود بخصيصة ولم يلزم بانه لا يمكن الجواب عن سبب ما اورد
فالاولا دون فالجواب فان قيل لا يفيقر قد فكان في عبارة الشرح لمارة الى ان كان راجعا

الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة مظهره وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بحرفهم بهما لا مظهر
 فلما كنا لا نلزم ومنه انهم كيف ولفظ الاول لا يكثر الاستعمال في مقام العرب لغير استعماله في مقام الرابع لانه
 وغاية افادة اللفظ لا يجرى ويمكن ان تختار الاول ايضا لتدل على الاشارة الى هذا الجواب بانه لما كان
 في عبارة اشارة الى الجواب ولا جواب له في الواقع سوى هذا وكان اشارته بهذا وانما كان ما ذكره السامع
 اولى لانه يشرع ما هو الظاهر من كلام المتكلم كيف الوجه السابق فانه مبني على خلافه فان قلت يرد على هذا الوجه
 مثل ما يرد على الوجه السابق وتقرير ان قوله لا بد منه لكنه لا يتم التقريب اذ المقصود ببيان سبب يرد هذا الرسم
 في مقام الكلام وان اراد به التهور بهذا الرسم فلا يتم انه لو لم يتصور العلم بهذا الرسم لانت الهمزة على وجه البهيرة
 فان اجب عنه بمثل ما يجب به على الوجه السابق لم يكن بين الوجهين تفاوت مع اختلافنا على خلاف الظاهر
 فلا يكون هذا الوجه او اقله قد غلب على الوجهين فلو كان كذلك لكان الوجه السابق غلبا على الوجهين
 ان الرسم او رده في المقدمه رسما خاصا والظاهر ان جميع الخصائص الكيفية من كونها رسما وكونها هذا
 الرسم مقصودة في هذا المقام وعلى الوجه الثاني لا يمكن ان يكون اللفظية الشخصية اعني هذا الرسم مقصودة وعلى
 الوجه الاول لا يمكن ان يكون اللفظية الشخصية اعني كونها مقصودة ايضا فلهذا في خلاف الظاهر من جهة وفي الاول
 من جهتين فيكون اشارة اول الوجه السابق يدل على وجوب التهور بوجه ما هذا الكلام منه قدس سره
 تحقيق للمقام وكان اشارة منه الى ان ما ذكره من الوجه الاول لا يلا في ما ذكره سابقا من ان المراد بالمقدمة
 ههنا ما يتوقف عليه شروع بكذا في الوجه السابق فلا يكون او لا منه فحينئذ يغير التفسير لبيان
 التفسير المذكور للمقدمة وان كان ظاهريا كما علمنا عن ما يتوقف عليه شروع مطلقا الا ان قوله الاول
 في بيان وجه التوجه المتوقف الذي في المقدمة بهما ليقدر في مرتبة واضحة على ان المراد بهما ما يتوقف
 عليه شروع اما مطلقا او على وجه البهيرة او غير ذلك على استيفاء بيان وجه التوقف على بيان
 اى جهة كما سبق وكذا ان يكون ذلك الكلام منه قدس سره اشارة الى القرينة الدالة على ان المراد

ما يتوقف عليه الشروع ليس بالمتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة يعني ان الوجه المتوقف
الذي اشار اليه بقوله فلا لا يدل على انه لولا لا تنسخ الشروع مطلقا وهذا الوجه يدل على انه لا ينفك الشروع عن البصيرة
من قهره برسمه ولا يدل على انه لولا لا تنسخ الشروع مطلقا فدل المجموع على ان المراد بما يتوقف عليه الشروع
المعنى الاعلى وانما يقع ما يتوقف عليه من الخلفه بين الوجه الاو وتفسيره المقدمة ومنه وجوب تفسيره لتفسير
رسمه اليه للنجح لقهر العلم برسمه ليكن الشروع على بصيرة في طلبه واستدل عليه بقوله فاذا انقهر العلم
برسمه فادرك عليه ان ما ذكره لا يستلزم المطا اذ المطلوب ان البصيرة لا يهتدي دون القهر برسمه
وما ذكره يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولا لما حصلت البصيرة فلا يتم له تقرب واجاب
عنه بعض الافاضل ان ما يهتدي به البصيرة يتوقف عليه كالمها والمراد بالبصيرة كالمها ويتوجه على هذا الجواب
انه ان اراد بالكمال الفرد الكمال الذي لا يرتبه ورائه فسلم ان ما يهتدي به البصيرة يتوقف عليه كالمها
لكن لانهم ان المذكور في المقدمة هذا الكتاب مفيد لهذا الكمال فيكون من ذكره في الكتاب لقوا على هذا
التقدير وان اراد به الفرد الذي دونه فلا يتم ان ما يهتدي به البصيرة يتوقف عليه كالمها وهو ظاهر ويمكن
ان يجاب عن اصل الايراد بان المراد بقوله لا يهتدي من قهره برسمه ان اللابقي المناسب للشارع
ان يتصور برسمه ليكون على بصيرة في طلبه ووجه تسميته الاستدلال بما علم من هذا التاويل يستلزم
التاويل في تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة بان يرد بما يتوقف
عليه الشروع الامر اللابقي المناسب للشارع وهذا الامر اللابقي المناسب يقال له في العرف انه
الوجه وما لا يهتدي به وما يتوقف عليه الامر ولا يشبهه في ان هذا التاويل يعيد على الفهم فالحق
للطاهر اذ المفهوم من توقف الشروع على شيء انه لا يمكن الشروع بدونه لكنه مناقضة راجعة الى اللفظ
دون المعنى والامر في ذلك سهل وفر العدول على الظاهر سعة وما ذكره رسمه هذه فمقام الاستدلال
قرينة واضحة على ان المراد ما ذكره وهذا التاويل يرفع تفسير المقدمة الى ما يقين من تفسير الفرض

لامرسته

وينبغي عليه كثير من المنقبات التي ذكرها الاستاذ روح الله وادبها في شرح الرسالة فليكتب بالانصاف و
والاعتناء على التعمق والاختصاص حصل عنده مقدمة كلية او اراؤكم في شرح هذه الكلام بيان افاؤ
لقهور العلم برسمه الوقوف الاجمال على جميع مسائل العلم فقال من لقهور النحو مثلا بانه علم باهول تعرف بها
اقوال او غير العلم في حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية بهر ان كل مسألة من مسائل النحو لها
مدخل في تلك المعرفة ولا شبهة في ان هذه المقدمة الكلية الحاصلة من عكس هذا التعريف لا مدخل
لها في حصول هذا الوقوف الاجمال الذي هو لهدد ببيان بل ما له مدخل في ذلك ههنا المقدمة هي صلت من
من طرد هذا التعريف واما ان كل مسألة لما مدخل في تلك المعرفة فمن النحو وهذه المقدمة هي التي اخذها
قدس سره في القياس المنهج للمطالبا جعلها كبراه وقدر هذه مسئلة لما مدخل في معرفة اعراب العلم
وبناؤها وكل مسألة كذلك فمن النحو فالعرض لهما هو لهما عمالا فائدة له وايضا يقرن قوله فاذا اورد
عليه مسئلة في معرفة ما لا يحصى كما يظهر بآخرة تامر واجيب عن ذلك بتكلف في العبارة وكل
مسئلة مبتدأ قوله من مسائل النحو جزء لا ينفك وقوله لما مدخل في تلك المعرفة حال من غير النحو والمقدمة
كل مسئلة تامة من مسائل النحو كما ينبغي ان يكون لما مدخل في تلك المعرفة وكذا التوجيه في قوله كل مسئلة تامة
لما مدخل في تلك العمدة او علم ال كل مسئلة تامة لما مدخل في تلك الحقيقة وامت جيز بان التعريف
التعريف مثل هذا المفهوم بمشاهدة العبارة بعيد عن طوره قدس سره في غاية البعد ولقد راى قدس سره
سرايا التعريف والتفهم كبراه تقاسم بالانظر الى المتعلم المبته فراه هذا المطلوب الذي
في فهم نوع صوبه واعلان بالتدريج فتصوره اولاف علم هو به ايسر ثم رقاها الى العلم المطلوب بهذا
فتصوره في وزاد على التخصيص كونه تاما ثم اطلق العلم بآخرة لفائدة فتصوره فيه وزاد على التخصيص
التمام قوله فلهذا قد علم ذلك ثم انتقل بمجموعة من التزايدتين الى دفع ما اورد عليه من انه
خلاف الورق فقال ولم يرد انه يجرد لقهور العلم برسمه حصل العلم بالفضل حتى يرد عليه انه خلاف

الوراق يفران هذا الاعتراض منبر على هذه الازالة وهو ير منها
في مقدمة الكتاب امور ثلاثة تعريف العلم برسمه وبيان الحاجة اليه وبيان موضوعه وهذه الثلاثة مفيدة
للامور الثلاثة اخر وهو تصور العلم برسمه والتعديدين بغاية والتعديدين بموضوعية موضوعه والاشروع في
العلم على وجه البهية وعلى وجه لا يكون علينا متوقف على الثلاثة المفاد بلا واسطة بمقتضى ان هذه الثلاثة
معينة للشارع على شروع على ما يتوقف عرف من مع توقف الشروع وهو متوقف ايضا على الثلاثة
المفيدة بواسطة توقف الثلاثة المفاد عليها لكونها نظرية فيصدق تعريف المفيدة على ان امر است
فيوزان يكون مقصور المقص من المفيدة ههنا هو الثلاثة المفاد فقط وهو الظاهر ويجوز ان يكون المجموع
فعلى الاول مقصور الشارح من قوله وجه توقف الشروع اما على تصور العلم دون على تعريف برسمه
كما قال الفصل الثاني واما على بيان الحاجة وفي الفصل الثالث واما على موضوعية موضوعه التنبه
على ما هو المقصود من المفيدة وللاعتناء على هذا التنبه تفتي فراد مقصور المقص في الفصول الثلاثة و
على هذا فيكون لتفصيل توقف الشروع على بيان الحاجة اليه وعلى موضوعه باذنه ملايا ملاعية
ظاهرة اذ المقصود من قوله واما بيان الحاجة اليه ما يفيد به بيان الحاجة اعترافه بالتعديدين بغايته
وكذا المقصود من قوله واما على موضوعه على ما عرفت وعلى الثاني وهو ان يمكن مقصور المقص من
المفيدة مجموع الامور است يكون المناسب في كل من الفصول الثلاثة بيان وجه توقف الشروع
على امرين هما المفيد والمفاد ولكن لما كان بيان توقف الشروع على المفيد متوقفا على بيان توقف
الشروع على المفاد وكان توقف الشروع على المفيد يلي توقف الشروع على المفاد سهلا يسيرا
انقرر جملة في كل من الفصول الثلاثة بيان توقف الشروع على المفاد وقال في الفصل الاول
ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم آه ولما كان هذا القول منه موا لقصه مقصور المقص
على الامور المفاد ولعدم ملاحظة توقف الشروع على الامور المفيدة وبيان اصل الازال هذا الوهم

بتغير الالوه في الفصل الثاني والثالث فقال في الثاني والثالث واما على بناء الهيئة وفي الثالث واما على موضوعه فذكر
 المفيد وبين توقف الشروع على المفادقة أعيد اعتمادا على ظهور توقف الشروع على المفيد بعد فان
 قلت ثم يظهر توقف الشروع على المفيد بعد بيان توقف الشروع على المفادقة قلت بملامة مفادقة
 بمفهومه ان المفاد لكونه نظريا موقوف على المفيد ملحق الكلام بهذا الشروع من العلم موقوف على المفيد
 ينتج ان الشروع من العلم موقوف على المفيد هو المطلب يقع ان الشروع من العلم فعل اختياريا لا
 المفهوم من هذا الكلام تحقيق المقام وهو قسمة يتوجه على الشرح اما الشبهة فمن ان العبث يجب
 العرف وعدم العلم بالفائدة المعتد بها لا يستلزم عدم الترتيب اصلا وهو ظاهر فقولهم لولم
 يعلم غاية العلم افترض من المكان طلبه عبثا ممنوع واما الدفع فهو ان الشروع لكونه فعلا اختياريا يتبعه بكون
 التصديق بفائدة ما على ما بين من موضوعه فالتصديق بفائدة ماضور للشروع واما التصديق بغير فائدة
 الفائدة انما التصديق بالفائدة المعتد بها بالنظر الى المسئلة في تحصيل ذلك العلم سواء كانت -
 تلك الفائدة متبركة غير الواقعة او لا فانما يجب للتأجيل الشروع فيه عبثا بحسب العرف لان الشروع
 في تحصيل العلم بناء على اعتقاد ترتب فائدة لا يعتد بها في الواقع بالنظر الى تحصيله بعد عبثا عفا
 اذ لم يعرف فائدة المعتد بها وان ترتب عليه بحسب الواقع فائدة معتد بها بالنظر اليه وقوله
 وبذلك لا يغير حده في تحصيله اشارة الى ضرب هذا العبث بالغير غايبا من فاعله وان كان ما اعتقد ترتبه
 عليه معتدا به فاعتقاده لا يغير حده في تحصيله فيجب الاحترار عنه للتأجيل من عند القرب ولما
 كان لفاعل ان يقول سلمنا ما ذكرنا ان التصديق بفائدة ماضور و ان تلك الفائدة يجب
 يعتد بها بالنظر الى المسئلة ان في تحصيل ذلك العلم للتأجيل الشروع من العلم عبثا بحسب العرف
 لكن لا يتم ان تلك الفائدة المعتد بها الاعتد بها بحسب ان يكون فائدة المترتبة عليه في الواقع
 حتر لا يمكن ان لا يعتد بحسب العرف عدا فلا يتم الملازمة ان لا تروده الشرح هسما لما عثر منه

اشارة الى جوابه بقوله فلا يلزم من كون تلك الفائدة اسرها الفائدة المعندها التي اعتدتها بها هي الفائدة التي ترتب
على ذلك العلم المركب الواقع والخارج اذ لو لم يكن اياها لم يما زال اعتقاده بعد شروع فيه لعدم المناسبة
بين ما حصل وبين ما اعتقد فائدة العلم في سيرة من يحصل عنها يجب العرف في نظره وادراكه
وان لم يكن من اول الامر كذلك اذ لو لم يترتب على سيرة حه فائدة يعندها بالقرينة ليجب اعتقاده
وذلك على يجب العرف كما عرفت فقولنا لم يعلم غاية العلم والقرينة من كان عليه عنها معناه لكان
طلبه عنها عند غيره او عنده بعد زوال اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع وفي تقديره للعبث يجب العرف
اخترار عن العبث يجب اللطف لانه كما قال الشيخ العبد ولا يلزم من عدم ترتب فائدة يعندها العبث
يجب اللطف وهو لا لانه تميز العلوم بعضها عن بعض في نفسها وبالقرينة الى ذاتها
لا مطلقا لانها تميز بالغايات والاعراض ايضا تميزا بغيره القوم بالغير لا تميزا بالغير لهم ان يعتبره لحوار
تميزا بغير الحمل بان يكون له نوع من الاحوال والجملة راجعة الى غير واحد معتد به كالاعراب مثلا
وطائفة اخر الى امر واحد اخر معتد به كالبناء مثلا يجب تميز الموضوعات بالسبب تميزا او بغيره
قوة كالتو والميزان وصعفا كالتو والفرق فالتميز الموضوع من الاول بالذات وفيه ثمة بكنية
والاعتبار بقوله قد سسره وذلك لان المقود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفته احوالها
اشارة الى بيان المرجع لغير انها اختاروا في تميز العلوم بعضها عن بعض في ذاتها الموضوع وان الحمل
وهن امكنه لسم ان يعتبره لان المقود من العلوم بيان احوال الاشياء امر من حيث انها احوال لها
يعرف ان الاحوال ليست مقامها لنفسها بل لانها احوال تلك الاشياء فاذا كان طائفة من
الاحوال اذا عرفت هذا فاذا كان طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشئ واحد او شيئا متناسبة
بعضها لبعض تناسبا معتد به سواء كان في ذاته او في عرض وطائفة اخر منها متعلقة بشئ اخر متغير
للادول اما بالذات او بالكنية والاعتبار او الاشياء متناسبة اخر متغيرة للادول اما بالذات او بالكنية

كانت كذا واحدة من بينك الطائفتين المتعلقين من حيث تعلّقها ونسبها عليها برأسها متميزة عن غيرها
وانما قلنا من حيث تعلّقها ونسبها لان تلك الاحوال لا من هنا الخلقية محمولات ولميت بعلم وانما قال
من جهة واحدة لانها لو كانتا متعلقين بشئ واحد او شيئا من جنس من جهتين كانا عليهما كافر الاول وهذه
فرضية وانما على اعتبار ما قلنا بالذات او بالا اعتبار من قولنا وفي قولنا لم يستحق كذا واحد منها
علما على ما اشار الى ان ذلك امر متخالف في القيمة والعدم والافلا مانع عقليا بها من ان يعدل كذا سئل
علما على ما اشار الى ان يعدل كذا سئل كذا غير متشارك في الموصف علماء واحد انظر بالتدوين كجودنا متشارك
في انها احكام بامور على اخرها واعلم ان الواجب على الشارح في كل علم الى هذا الكلام توطئة
وتمهيد لبيان المراد في قوله رده لم يتميز العلم المطبق عند ولم يكن له بصيرة في طبعه وحاصل ما يتوقف
عليه شروع نفسه في التعميد بوجه ما والتعميد في لفظة ما واما التعميد برسمه والتعميد بما هو فائدة
في الولوج في ظهور البصيرة والاحترار عن العبث وزيادة كسر فهاهنا الحاجة اليه وذكر التعريف حصل التوافق
اللابغ المذكور اعترافا بتوقف عليه شروع والبصيرة والاحترار عن العبث وزيادة كسر فهاهنا احتياج
في افادة شئ من هذه الامور الاربعة الى بيان الموصف واما الاحتياج اليه لزيادة البصيرة واذ كان كذلك
ف قوله لم يتميز العلم المطبق عند ولم يكن له بصيرة في طبعه راد به لم يتميز زيادة لم يكن له زيادة بصيرة وعلى
قوله قدس سره وان يعتقد ان لذلك العلم فائدة امورا فائدة وهو انه ان اراد به ان يجب على الشارح ان
يعتقد ان لذلك العلم فائدة فالواجب ان لم يكن المكان عدم المطابقة للواقع كما يدل عليه قوله سواء طبق
الواقع ام لا وهم وكيف لا وكسر علم من العلوم المدونة فائدة لا محالة وان اراد ان يجب ان يعتقد ان
شئ الفلاني فائدة المترتبة عليه فاما ان عدم المطابقة قسم والواجب عليه فهم وفرض بعض الشئ وان يعتقد
لذلك العلم بدون كلمة ان وهو صريح في الاحتياط عليه وعلى وجوب باختبار الشئ الاول ومنع
اقرئنا المكان عدم المطابقة او معناه ان اعتقد فائدة ما وجب على الشارح ومطابقة هذا الاعتقاد

نشا

للواقع ليست بضرورية بل بنسبة المطابقة وعدمها الى الشروع سواء كان قفلا لا يتوقف الشروع على عدم المطابقة
 لا يتوقف على المطابقة اليه وهذا لا يقتضي ان كان المطابقة واللامكان عدمها بمرسوم وجوب المطابقة اليه
 لان التميز والبهيرة قد حصلتا سويا بمرسوم قد حصل قدس سر كلامه ههنا على ما ذكره رحمه الله
 في شرح حقه للطالب حبيب الله قدس سره ان الشئ موصوفه بتميز ذلك العلم عند الطالب بفضل تميزه وكلامه منك بتميز
 امرس احد هما ان يكمل ليس هذا العلم تميزه بفضل ورجحان على التميز اي صدر له من التعريف التميز لان هذه التميز
 تميز بالذات وهو الموضوع والتميز اي صدر له من التعريف التميز بالعرض اعترافا به والتميز بالامر بالذات
 راجع على التميز بالامر العرضي والثاني ما ذهب اليه قدس سره من ان المراد ان صدر التميز عما صدر من التعريف
 التميز التميز اليه وبما ان الموضوع والعلم به فضل تميزه صدر وهذا حق مطلق وقطع والوجه الاول حتى مطلقا
 فالاول اوجبه وقد حقق بما نغزاة من كلام الشرح ان مقتضى العلم المذكور هنا في
 الرسالة وكذا قد يانته شيئا اقل من تصور العلم بوجه ما او برسمه وذلك قد تقر بيقول فالاول كما سبق
 بيانه وثانيها التمهيد في لفائدة اربابا هو فائدة في الواقع وذلك قد تقر بقليل حيث قد لو لم يعلم غاية
 العلم والغرض من ذلك ان طلبه عينا ولم يقدر لو لم يقدر في لفائدة ماله لكان طلبه محلا لا لثباته لتقدمه
 بفائدة او هو فائدة في الواقع نذكر ان جميعا كلف البعض صريحا كالقصور برسمه والتقدم في ما هو فائدة
 في الواقع والبعض فطنا كالقصور وجعل التصور والتقدم من قبل المذكور مسامحة والمذكور ما يفيدهما
 اعلم ان يجوز ان يكون المقصود رسمات الالف من ذكر التعريف التميز وبما ان
 اى جهة التصور بوجه ما والتقدم في لفائدة ما
 بل لان المقصود هو نفسه ومن بيان الموضوع الاشارة الى ما يتوقف عليه الشروع في فهمها كما عرفت
 سابقا في يكون الغرض من ذكرها الاشارة الى ما يتوقف عليه الشروع على وجه البهيرة كلف الشرح رحمه الله
 اه حقه كلامه عينا ما هو ظاهر منه وجعل التصور برسمه والتقدم في ما هو فائدة في الواقع مقصود من المقصود

واسرار الجواز كون النور بوجه ما مقصود الوجود فلا ولا فلهذا قد ستره وقد تحقق بما قررنا
 مقدمة العلم بفقيد بقوله بانظر ولم يلقه ولو استر حرمة آه الجواز كون التصديق بفاضة مقصود الـ
 منها ايضا لكان اخرج واو لا ولعل سوتة آه تركها اعتمادا على العلم بالمخاترة وان يكون في قوله قد ستر
 وقد تحقق بانظر منقش والاول ان يجعل حيث الالفاظ ايضا في المقدمة كاذب بذهب اليه الجمهور
 لان البوب الفخ ومفاده كاذب اليه البعض لتوقف افادة العلوم واستفادة من الالفاظ على
 ما هو المتعارف والمعاد على معرفة احوال الالفاظ قال قلت ما اليراد بالمقدمة المذكورة في قوله والاول
 آه مقدمة جميع العلوم كنهو العلم والتصديق لغاية وموضوعة او مقدمة الفخ على كل لغة في ما ان يراد
 بمبهمات الالفاظ جميع مبهمات احوالها او مبهمات احوالها المذكورة في كتب الفخ فقط فان اريد
 بالمقدمة مقدمة جميع العلوم سواء اريد بمبهمات الالفاظ بعضها او بعضها المذكور في كتب الفخ يكون قوله
 لتوقف افادة العلم واستفادة على معرفة احوال الالفاظ ممنوعا لان المراد به ان استفادة جميع العلوم
 موقوفة على معرفة جميع احوال الالفاظ او بعضها المذكورة في كتب الفخ والالفاظ المراد ان استفادة
 الفخ موقوفة على معرفة جميع احوال الالفاظ او بعضها المذكورة فيها وهذا في تقدير تسليمه لا يستلزم المطالبة
 اولوية جبر حيث الالفاظ في مقدمة جميع العلوم وهو ظاهر وان اريد بالمقدمة مقدمة الفخ فان اريد
 بمبهمات الالفاظ جميعها كسابق كيعرف في افادة العلم في ممنوعا ايضا لان المراد به ان استفادة العلوم
 او الفخ خاصة موقوفة على جميع احوال الالفاظ الكل عند الله لان توقف استفادة العلوم
 او الفخ خاصة على معرفة بعض احوال المذكورة في كتب الفخ على تقدير تسليمه لا يستلزم المطالبة وهو
 وان اريد بمبهمات الالفاظ بعضها المذكورة في كتب الفخ فتوقف استفادة الفخ على معرفة احوالها
 المذكورة في كتب الفخ وان سلم لا يقتضي جبر حيث الالفاظ من مقدمة الفخ لمراد توقف مقاصد
 الفخ بعضها على بعض قلت يجوز ان يراد بالمقدمة جميع العلوم ومبهمات الالفاظ جميعها في الجملة لا جميعها

١٣
 والبعثها المذكورة في كتب الفقه فاختاره ورجح يمين قول المتوقف افادة العلم انه استفادة علم من العلوم
 من الالفاظ يتوقف على معرفة تلك الالفاظ في الجملة وهذا كلام حق اذ من علم من العلوم لا وقد توقف استفادته
 من الالفاظ على معرفة حالها واتجاهها ومعرفة اوضاعها ويجوز ان يراد بالمقدمة الفقه ومبنياته
 الالفاظ المبني على المذكورة في كبره ويجوز قول المتوقف افادة العلم انه علم في المقضية ويمكن العلة
 المقضية لبعثه عدم اشتراك المبحث المذكورة لمقاصد الفقه فيها هو موضع الفقه وغاية فان
 قلت ففي هذا يجب ان يكبر مبحث الالفاظ من المقدمة لان المقاصد فم قال قدس سره والاولا
 ولم يقدر فالوجوب قلت لما عرفت من ان ذلك امر استثنائي لا امر واجب عقليا فان قلت لم
 قلت استفادته الفقه متوقفة على مبحث الالفاظ المذكورة فكتب الفقه قلت لانهم قالوا دلالة
 الالتزام مبهمة فركبوا دلالتها على بعضا ودلالة الفقه مبهمة فيها كلالا بعضا ودلالة المطابقة
 معتبرة فيها كلالا وبعضا وذلك يتوقف على تقسيم الدلالة وبيان قسامتها وايضا جعلوا
 الكليات الخمس من المعاني المفردة فيوقف بيان ذلك على تقسيم الالفاظ الى المفرد والمركب وبين
 ذلك القسمين وايضا قالوا يجب الاحتراز من التعريفات عن استعمال الالفاظ المجازية
 والمشتركة والمنقولة وايضا قالوا المتواطى يجوز ان يكون جنسا وعرضا عاما واختلفوا في المشكك
 فذهب بعضهم الى انه لا يجوز ان يكون جنسا وذهب بعضهم الى جوازه فيحتاج الى بيان
 المشكك والمتواطى وان ذكر في مبحث الالفاظ بعض الاحوال ولا يتوقف استفادته
 الفقه عليها فيكون من المهمات والمهمات مع ان معنى التوقف كما عرفت سابقا راجع
 الى الاعانة في تحصيل الفقه المطلا وتلك الاعانة مما لا شبهة فيها في جميع المباحث المتعلقة
 بالالفاظ المذكورة في كتب الفقه الا ان المقصود في صدر المقالة الاولى بهذا
 الكلام منه قدس سره كتمان امرين احدهما الاشارة الى توجبه شبهة على المقصود غير ان الاول

ان يجعل مبحث الالفاظ من المقدمة الا ان المقص تركت الوجه الاول او اردنا في صدر المقالة
 الاول ان لا يخلو من المقدمة ابتداء لبعض من المنطقيين وفيه ان لا يرد مبحث الالفاظ في صدر
 المقالة الاول لا لاي راعى انه لم يجعل في المقدمة لجزا ايرادا في صدر المقالة مع جعلها من المقدمة
 تبينها على ستة اقسام المقاصد لهما ولما فيها الاشارة الى دفع شبهة او ردت عليه غير ان
 الاول ان يجعل مبحث الالفاظ في كتابه من المقدمة الا انه اورد في صدر المقالة الاول ان تقوم
 انه لم يجعل منها فافور عليه ان المقالة الاول لا تستند على مبحث الالفاظ الباطنة عن المركبات
 التامة فكيف تقع قوله المقالة الاول في المفردات وقد سبق فزاول الكتاب ونظر هذا السؤال والوجه
 والوعد بالاشارة منه قد ستره ليه وهذا هو الموعود وقد يجعل كما ارسى ان في اثنى
 مرتبة بل يستلزم الى غيره هو مقدم عليه ام متاخر عنه وفائدة هذا البيان لتقديمه في التمهيد على ما
 يجب تقديمه وتأخير عما يجب تأخير كانه بين ان علم المنطق مثلا مقدم على جميع ما بعده
 من العلوم لا يحتاج الفكر ليه وعلم المنطق مقدم على البيان واما مقدمان على البديع الى غير ذلك و
 بيان شرفه ليعرف قدره في حق من الجدة والاعتناء في الاكتساب والافتقار وجهات
 شرف العلم فمعرفة في ثلث شرف العلوم الموضوعات وشرف الغاية وشرف الدلائل كونها
 قوية وثيقة يقينية قال صاحب المواقف وهذه جهات شرف العلم لا تقدم الاشارة الى
 الامور الثلاثة المذكورة ولم يجعل صاحب الطول التسمية المسائل من جهات شرف العلم الا في
 تقديم جهات الشرف الثلاثة المذكورة قال قد ستره في شرحه للمواقف دفعا لهذه الشبهة
 واما كون مسائل العلم اقوم من اقسامها فارجح الى فضل الدلائل ولما فيها وصاحب المواقف لم يفرق
 بين المرتبة والشرف فذكر في بيان المرتبة جهات الشرف وبيان اهمه واضحه لتوجب
 الاعتقاد به اسعز في تمييزه وبيان وجه تسميته باسمه لتقديره من زيادة اطلاع على حاله فوجب كمال

استبصار في شأنه والاشارة الى اصناف اقسام الطالبات ما يتوجه اليه تبينها من وجهات متعددة وفي طلبها كالطلب
مثلا على كل حكم يكون راجعا الى الالهي القريب او البعيد اذا الاعداد لم تصور او قد تقرر ثمانية منها
بمعنى واحد منها البعيد المتميز والهيبة في طلبه من جهة ما تصور بوجه ما ويرسمه فظا واما البوق في ان قوله انها
في قوة التصور بوجه ما واذا اجتمعت الامور الثمانية في وجه زيادة تميزه عند الطالب وزيادة الهيبة في طلبه
وقوله بوجه لم يرد في آية المراد به ان الجرح في حيث الجرح كذلك لا محذور واحد من المعلوم ان تصور بوجه ما
لا يفيد زيادة التميز والازيادة البهيمية في طلبه واما حيث الالفاظ ظهرت ان كانت متعلقة بالعلم المطهر الذي يجمع
انها يفيد زيادة البهيمية في الشروع فيه بطريق استفادته كمنه لا تعلق لها به بالمعنى المذكور سابقا لاذل
في تميز العلم المطهر غيره فذلك افرد في وقت واحد منها متعلق بطريق استفادته من الالفاظ والاشارة الى حيث
الالفاظ فقولنا عن تميز الالفاظ فليس هو احد لا بطريق الاستفادته من الالفاظ لا بمبناها وان
ان يتركح ليحصل للمتعلم كمال البهيمية بطلبه فمما في من فوات بالعين والاشتغال عما لا يعين للمتعلم فبقية
لتحفظها وقوله وقد كثرت بعضها كما في هذا الكتاب ولا يخرج من ذلك الذكر والاشتغال بعدم اختلافه
بالامر الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعبد والتعلم الا في تصور بوجه ما والرهبة في بقاء ما
كما ذكرناه سابقا حيث فتنا ان الواجب آة ولذلك امر ولا جدان الامور الستة بجبر المقدرة وفوق
الا في الاخر من منها في بعض الاوراء الاخره يعني ان هذا التفسير او لا من تفسيرهم المقدما يتوقف عليه شروع
وان كان تفسيرهم راجعا الى الالفاظ كما عرفت ولذا قلنا الاول ولم يقرر الواجب لان تفسيرهم بظاهره
لا يتناول الاخرين الضروريتين بخلاف هذا التفسير فانه يظهره متناول الامور الستة فان قلت هذا
التفسير متناول العلم والكتب البهيمية ولا يكون انما عرفت ثم ام لا يجوز ان يكون ذلك داخل في المقدمة بوجه
قوله قد شسره في غاية التلويح المطلق لا يبرهن على انهما المقدمة في تلك دار بقية ولا على كفاها البهيمية
في مرتبة واحدة فمن اطلع على محض خارج يوجب ازدياد البهيمية فانه بعد منها هذا الكلام ويفهم منه انهم

لم يجر واجز بيان المقدمة فرع مدعيين بر اعداد البهية فذلك هذا المراد الاعانة فكل ما يعين من خصيص المقهور
خارجا عنه يكون من المقدمة ولو لم يكن كذا بما ذكره في الكتاب فبما المقهور بقية او المقهور بقية المقهور المقهور الخ يجعل
جزء من الكتاب لان في المحذور ايضا وقيل لبعض المتأخرين في جوابه ان تفسير المقدمة بشرط لا يشرط الامر
سواء لظاهر التعريف فيكون جامعاً وما لظاهر الفرق بين التفسير والتعريف ههنا ولا يفرق فيه من التعريف
ولما كان اجزاء المقدمة كناية هذا استدلال على ذلك مقاصد بيان الماهية وبيان اى جهة و
بيان الموضوع وكان المناسب ان يجعلها تحت مبحث وقد يجعلها تحت بيان اى جهة وبيان الماهية وبيان اى جهة
في بحث واحد كما يدل عليه قولنا المقدمة فيها بحثان الاول من اى جهة المنطق وبيان اى جهة الية وقدم بيان اى جهة
على بيان الماهية فكان المناسب لعقول المقدمة ان تقدم بيان الماهية واستغنى عن بيان اى جهة الية انما
حكيمة عليه قائله كان بيان اى جهة المنطق من اى جهة المعرفة برسمه اى كان اصلاً متفقاً له او درهماً فبحث
واحد لانه ارتباطاً واحداً بالآخر وهذا البحث اى جهة الاصطلاح الذي هو محله الشرع على
اى بيان اى جهة اى جهة الماهية اذ لا محذور في صدر اى جهة بيان اى جهة على اى جهة الماهية لان الاصطلاح
على الفرض قائله في الصحاح صدره في المجلس في صدره واما في قوله في تقسيم العلم الى الثمر والتمهيد في المكتبة
والفرض في صدره من البحث اى جهة صدر البحث من كونه طبياً في تقسيم وقوله كوقوف بيان اى جهة عليه في التباس
لالتفصيل في التمهيد اى جهة في جواب لما وصل بالانسياق المذكور كما عرفت وللتبني على جميع ما ذكره قال
قدس سره فذلك بيان اى جهة اصلاً متفقاً لبيان الماهية او رد اى جهة في بحث واحد واما بيان
اى جهة اى جهة اى جهة على بيان الماهية فانه في صدره من جواب لما علم قال في شرح في تقسيم العلم الى
اى جهة الثمر والتمهيد في التوقف عليه في التوقف بيان اى جهة على تقسيم في قوله في التوقف على التوقف في
التقسيم للتصديق واما جهة تقديم التقسيم على ما بقى المقدمات بيان اى جهة ما واذ هو كوقوف في المقدمات
عليه وليس في كلام الشرح تعرض بها ولما لم يتبين ليعرف الا فاصلاً لانه عليه قدس سره ان جواب ما هو مجرد

قوله اورد بها فبحث واحد وظن ان معز فود رحمه الله صدر البحث جعفر لتقديم صدر البحث وان قوله يتوقف
 بيان الحجة عليه عليه للتقديم فاعترض عليه بان توقف بيان الحجة على تقديم لا يقتضيه تقديم به كيف وهو
 يتوقف على ما في مقدمة الاضواء اجاب تارة بان ضمير عليه راجع الى التقديم لا الى التقديم وتارة بان ضمير عليه
 الى التقديم وان معز التقديم بالتقديم ذكره مقدم والعلة المذكورة على ذلك للتقديم وان ضمير ما فيه
 من الغف والله الهادي الى صراط المستقيم وطريق التقديم فان قلت قد ظهر ما ذكره رحمه الله وجه تقديم بيان
 الحجة على بيان الماهية فاجبه تقديم على بيان الحجة في العنود قلت لعلة الوجه هو التنبه على ان بيان
 الماهية هو المقصود الاصل من البحث الاول اذ المقصود الاصل من البحث الاساسية الى جهة الوحدة العينية والذاتية
 لتبين تصور العلم بكنهات الجاهل فيفهم البصيرة قال قلت كان بيان الحجة له يمتد الى المعرفة بكنهات الوحدة
 العينية وهو تصور به رسمه كذلك بيان الموضوع ايضا يمتد الى المعرفة بكنهات الوحدة الذاتية وهو تصور به
 بالامر الذاتي الذي هو الموضوع وكما واصل من البحث ينضم بيان الماهية الى المقصود الاصل فلم يذكر
 بيان الماهية في البحث الاول وان قلت لو جئنا احد هاتين متبعتيهما مستفيدة من بيان الماهية
 والبحث الثاني وهو تصور كنهاتهما بما يتوقف عليه شروع لفه اعني التصور بوجه ما والتقديم بغيره ما كلف
 بيان الموضوع وثانيهما انساني البحث الاول الى بيان الماهية اولاً ولا سيما في ان ذكره مع اول الامر
 اللذين يقضيان له ان يقال قلت لم جعفر البحث الاول مقدم على المتبعتين ان المتبعتين في ال
 معرفة بكنهات الوحدة الذاتية دون الاول كما عرفت قلت لان البحث الاول اوضح واسبق الى الذهن
 من البحث الثاني لان العلم بمقدمات بيان الموضوع يتوقف على استقراء جميع الفروع ومبانيها كلف
 مقدمات بيان الاضواء وهو تصور به رسمه معرفة العلم بغاية تصور به رسمه فان قلت ان
 اراد في رسمه ان معرفة العلم بغاية مطلقاً تصور به رسمه فهذا الكلام فم كيف في تصور به رسمه
 تصور بكنهاتية استبينت له ذلك انما هي لا يكون الامساوية وغاية كنهاتية كوز ان يكون العلم منه

يجوز ان يكون الامر الواحد غاية الشيء كوزان يكون في انهم بمنه لأمور متعددة وان اراد ان معرفة بغاية
 المساوية له كذلك فليس كمن من امرين يلزم مساواتها للعلم قلت اراد الناظر ولزم المساواة من بيان
 الاحتياج الى العلم بسمه فزعموا ببيان ذلك ان الامر الواحد له ان غاية الامر من لم يكن سعة منها
 محصورة تحت جالبيه فزعموا وانما المحتج به احد الامرين واذا عرفت هذا عرفت من ثبوت الاحتياج
 الى العلم فحصل تلك اختصاصا به ومن ثبوت الاحتياج الى جميع اجزائه فحصل لها وشمولها ومن
 مجموع الامرين مساواتها وامانها آه ارا قد سس به هذا الكلام الاشفاق الى ان الشارح جعد كون
 بيان اية الله متفهما لبيان الماهية لا سببا لتقديم على بيان الماهية ولذا قد سس سسره فصار بيانا
 الماهية املا متفهما لبيان الماهية بسمها تعريفيا على ما ذكره روح الله آه وان ما ذكره من بيان الاصلية من
 منساقا الى بيان الماهية لا يمكن محجرا ببيان الاصلية لجواز ان يكون بيان العلم بسمه ايضا منساقا
 الى بيان اية الله فيمكن فيكونان متلازمان فلا يكون احدهما اصلا للآخر فمعه ما عليه مبر لا بد من ذلك من نفي
 هذا الجواز ولما توقف كون بيان العلم بسمه اعترضا لهذا النوع مفضيا الى بيان اية الله على كون كل رسم
 بالغاية وعلى كون كل رسم بالغاية مفضيا الى بيان اية الله وكان كلا الامرين متقيقين اما الاول
 فيما ذكره قدس سره بقوله واما ببيان ماهية العلم بسمه فلا يتقدم له آه واما الثاني فقال ان تصور العلم بسمه
 مناض عن التهديق بثبوتها المتنازع ببيان اية الله اذ كان مستقارا منه كما في هذا المقام واما
 المتنازع من الامر لا يكون مفضيا اليه اذ المقفرا له لا يمكن متقدما عليه لا محالة وكان نفي نفي احد الامرين
 كافيا فحصل المقفود اعترضا لجواز كون بيان العلم بسمه مفضيا الى بيان اية الله المتنازع لاهلنا لبيان
 العلم بسمه الكفر قدس سره بنفرا احد هما فان قلت نفي الامر المتنازع مغلط فلاحظ كون بيان
 اية الله منساقا الى معرفة بسمه بفيد كون بيان اية الله اعترضا لهذا النوع اصلا بهذا الرسم المخصوص
 المذكور في المقدمة وبهذا النوع ايضا ونفي الامر الاول من تلك الملاحظة لا يفيد الا ببيان كون اية الله

اصلا هذا النوع ولا يفيد كونه اصلا لهذا الرسم المفوض وهذا على المتأخر فلم افتر قدس سره في الامر الاول
 على نفي الامر الثاني من رتبة على نفي الامر الاول كما عرفت قلت لان فيه تنبها لمزية على ان الرسم المفوض
 المذكور في المقدرة ليس مقصودا كقصوره بل لا يورث الى النوع الذي هو المقصود بالاصله قال قلت باذنه
 قدس سره تقبيل نفي الاستدلال اعني قوله بان ان يكون رسم شي آخر دون غايته توهم ان
 الرسم اذا كان بالغاية يستلزم بيان الحاجة اليه وليس كذلك لما عرفت في بيان انتفاء الامر الثاني
 قلت هذا الاسهام لا يقدر في مقصوده الذي هو يقدر م النوع الاول هو بيان الحاجة على النوع الثاني الذي
 هو بيان العلم برسمه لان استدلال الفرد من افراد النوع الاول لا يتنافى كون النوع الاول اصلا له
 وهو ظاهر وايضا دترنا في بيان انتفاء الامر الثاني استدلاله الاول ببريناف افضا، اليه وبوزان
 لا يكون الشيء مفصلا لا اثر ويكون مستلزما لاستدلاله المعلوم لعلته التامة هذا والفا، فنقول في شرح تفصيل
 العلم بالنفي للتعقيب والتعقيب يكون معنونه او ردها المقصود في محب واحد وابتداء
 بيان الحاجة في صدر الايراد والابتداء اخرها متاخران عن الشرح المذكور خارجا وان كانا متقدمين
 عليه في صوابه اعني الموصلة في غير مبدئية فاما قسم يتعلق بالموصلة في الضرر وهو طائفة
 في مسائله كمنه عن احوال الموصلة في الضرر عن المعروف ما نفعه او حيزه، وقسم يتعلق بالموصل
 الى التعديني وهو طائفة اخر من مسائله كمنه عن احوال الموصلة الى التعديني عن الحيز النفساني
 او حيزه، فالقسمان هما الطائفتان المذكورتان من المسائل لا الموصلة والارنا هما موضوعان لنفس
 المنطق النفساني ففرق قدس سره اعني الموصلة الى الضرر والموصلة الى التعديني تفصلا
 لنفس المنطق مسامحة كانه منبر على حذف مضاف اي احوالها وعلى التجوز بغير اعني المسائل باسم
 اسرف اجزاء، اعني الموضوع ويجوز ان هذا ان يكون المراد الموصلة من حيث انه موصل من حيث اعني نسبة
 الارباع الى ذلك الموصل وح كمنه محمد مضمون مسائله لان مجموعات مسائله راجعة الى الارباع

القريب او البعيد او الاعد وسبح الحقيقة فكلت مضمون مسائله بالقيقة وعلى سبيل الاجمالية نسبة الالهيال
 الى ذلك المصدر في تفسير التفسير بالمرس الى القصور والمصدر الى القديين بلا يكون ولا حذف
 مضاف وبعض الافاضل لم يقدر على هذا التوجيه فطر النظر على الاولين فلما ثبت الاحتياج اه
 فان قلت اختار المفسر في التصديق مذهب الامام وهو عند الامام مركب من امور البعثة تصور المحكوم عليه
 وبه وانتهى الحكمة والكم كاسبح الحقيقة والتصديق النظر عنده ما يكون مجموع جزاءه اجزائه نظرياً سواء
 كان ذلك الجزاء هو الحكم او غيره فلا يثبت من نظرية التصديق الاحتياج الى الجزاء ومباجتها نعم لو
 اختار المفسر مذهب الحكيم في التصديق وهو الحكم فقط يلزم من نظرية الاحتياج اليها قلت ليس المقصود
 من تقسيم اثبات الاحتياج الى اثبات الجزاء لان نظرية الحكم وبثوث الاحتياج الى الجزاء ومباجتها
 لا يستلزم احدهما المنطقيين فيهما وانما المقصود اثبات الاحتياج الى القول بالشرح ومباجته
 ليس الاحتياج الى التمسى المنطق وذلك لان المنطقيين اختلفوا في التصورات فذهب الامام الى
 ان كلها ضرورية لا يكون فيها كمال الصواب على هذا لا يلزم الاحتياج الى القول بالشرح ومباجته ووجب
 الباقون الى انها متساوية وعلى هذا فالاحتياج لازم ولو لم تنقسم العلم اول الجازان يذهب
 الوهم الى ان التصورات باسرها ضرورية كما ذهب اليه الامام ولم يثبت الاحتياج الى القول
 بالشرح ومباجته فلم يثبت الاحتياج الى التمسى المنطق ومن نظريته قد سئلت نوع متبذرة عما قلت تنبيه
قال الشافعي اي تصور الحكم معناه هذا الكلام بظاهره يدل على ان التصورات ينبغي لا يمكن تعلقه بالحكم عليه
 وبه وانتهى الحكمة التي يكون اجزاء للقيقة افرج كمرئها ليقف الحكم فيها وليس كذلك لان كل
 واحد من التصورات المذكورة تصور سائر في اصطلاح حكم فوجب ان يعرف الكلام عن ظاهره
 ويحكم ان المراد به تصور الحكم مع بطريق اجزائية اي تصور لا يكون الحكم جزء منه وهذا يصدق على كل
 واحد من التصورات المذكورة وعلى كل اثنين منها وعلى الجميع **والفائدة** هذا التصور اه المقصود

من هذا الكلام تحقيق المقام وإشارة التمييز القسيتين وهو لزوم التعدد في واحد بما وعد من الآخر يعني
هذا القسم من التهور يصدق على تهور واحد تهور الإنسان وعلى تهورات متعددة ويكون المجموع من حيث المجموع
فردا فردا بل نسبة التهور نسبة التهور لا يصدق على تهورات متعددة لا يكون تهور نسبة دا خلافا لما
تقتضيه تهور الإنسان والكاتب مع نسبة التهور نسبة أي يصدق على تهورات متعددة كيعض
تهور نسبة دا خلافا لما يقتضيه تفصيل النسبة كما يكون المناط وعلا ما زيد بيان للنسبة التقيدية التهور نسبة
التي فيها وكذا قوله كقولك أي كالتعبير التهور نسبة في قوله كقولك أي كالتعبير التهور نسبة المتعددة
التي كقولك تهور نسبة دا خلافا لما يقتضيه مع قوله كقولك أي كالتعبير التهور نسبة المتعددة
مع قوله كقولك أي كالتعبير مفهوم هذا القول وقوله كقولك أي كالتعبير التهور نسبة المتعددة
المتعددة بل التهور نسبة ونسبة التهور نسبة أو نسبة أو جزئية مسكوك فيها وقوله كقولك أي كالتعبير التهور نسبة
والانزعاج فجمع ذلك إشارة إلى الامثلة المذكورة من المجموع المناط وعلا ما زيد واضرب وجعل التهور نسبة
بمع التهورات وجعل الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع كاذب لغير البعض خلافا للكلام عن البعض بالنسبة الجزئية
المسكوك فيها مع انها من التهورات وتكلف وتعق لا يخفى ولو جعل ذلك إشارة إلى التهورات
كاذب لغير البعض لا فائدة لان في المذود الاول وفي التكلف وتعق لكن قوله قد ستره واما
اجزاء التهورات فظهر من المقدمة واما لا فليس فيها الحكم ايها التهورات او في بظاهرها كاذب وكذا الاضاف في المراد
بالحكم منها هو الوقوع واللاوقوع اللذان هما من قبيل المعنويين والعلم لا يمكن جزاء من المعلوم واما قلنا بظاهرها
فانه يجوز ان يكون المراد بوقوعه فليس فيها حكم ليس في ادراكها على صنف مضاف وح كقولك الحكم بمعنى الانقطاع
والانزعاج ويكون موقفا لما سبق هذا في اعتبار الوحدة لازمة في الحكم معتبرة في الاستقام فكيف يجوز
تعدي المقسم حتى يقع ما ذكره من قوله هذا التهور قد يكون متعديا وقد يكون غير متعديا قول الوحدة فسيان
شخصية وهو الامر الذي يبرهنه الشق الثاني وهذا مما زاد عن سائر الاشخاص ولو تعدى به الامر للحد الذي

٤٢

الانقطاع والاشارة الى الذات
من قبيل العلم لان الحكم المذكور
لا يجرى الا على ما عليه
قوله اما اجزاء الشرطية من
قيد المعلوم ص
كما انما تحقيقه ودرجته
يقصده هذه الاقسام الخمس

يعبر هذا النوع نوعا واحدا عما ذكرنا من سائر الاقسام وهذه الوحدة لا ينافي في تقديره شيئا من ما صدق عليه النوع
 كالاشياء مثلا فانه نوع واحد صدق عليه زيد وحمدة وعلى زيد وعمرو معا فكلما لوحدة اشياء فان الاشياء
 الواحدة بالاشياء مثلا لا يكون ان يصدق على زيد وعمرو معا والمعتبر في المقسم هنا الوحدة النوعية لا العددية ولا مجردة
 ويعتبر في المقسم اعتبار الوحدة في المقسم والاقسام اورد في الجواب عن هذه الاعتراض من الكلام بان
 استماعه ان الاقسام كواضع للعلوم ونحن لا نورد ذلك الكلام في هذا المقام حفظا للكتاب عن الاطلاق والمطابقا
 فيه عن البرهان **قوله** القسم الاول في هذه الاشياء لوجه اشتغال المقسم بتعريف التصور والكم والافق
 عليهم اشتغالهم في القسمين على امرين يحتاج كل واحد منهما الى البين ووجه الاشتغال في هذا المقام ان القسمين
 ووجه الاشتغال في هذا المقام ان القسمين ووجه الاشتغال في هذا المقام ان القسمين ووجه الاشتغال في هذا المقام ان القسمين
 ان المحققين على ان الدراك للكلية الجزئية هو النفس الناطقة وعلى ان نسبة الادراك الى القول كانت
 القطع الى السكينة والفقوال ايضا على ان صور الكلية والجزئية المجردة حاصلة فيها واختلفوا في ان صور الجزئية
 انسانية متفصلة فلو كانت كذلك لكانت في العقل لا في النفس بانقسامها وذهب **أخرون** الى الاول ومنه
 الملازمة مستندين بان حلول الصورة في العقير يجوز ان يكون غير سريانه في فعله هذا يمكن ان المراد بقوله حصول صورة
 المرأة ما هو المتبادر منه كمن ينظر الى العلم ان في ذنب الى ان الحاصل من العقل في ذنب الى ان صورة الجزئية
 الجنسية حاصلة فيه لا بد منها بل بوسيلة الآلات لان ما لم يقع الدهر لا تحصل صورة الجزئية المبيحة في العقل وعلى الاول
 كيف المراد بقوله في العقير عند العقير والانه في الوهمين اشار **رهمه** في شرح المطالب في او ايل مجيب الكلي
 والجزئية وكذا الكلام في قوله فليس معنى تصور الاشياء الا ان يرسم صورة منه في العقل ثم قال **رهمه** كما ثبت صورة
 اشئ في المرأة هذا بناء على الظاهر الموهوم لان المرأة لا تثبت فيه صورة امثال الان الحكماء فيثبوت ان انطوط الغائية
 انما رتبة من لم يرق على صفه المرأة ثم تنفك منها الاشياء فتعبط كوانها فذكر المرئية الا ان الواهم مجموعته
 اعتباره النفس ادراك المرأة في جانب يقابل المباشرة **ارزت** النفس ان المرئية مرتبة من قبعة صورته في

حاصلة فيها او في الاشياء
 الى ان يثبت بناء على ان
 متفصلة

المرأة والأطفال انما هي فيها اصلا فان قلت ارتسام الصورة في العنق على نغم الكفا، القائلين بالوجه الذي
 تتحقق في المرأة وهي فكيف لتسببه والتسبب قلت هذا العنق كيف للتسبب ويكفي المفقود في قوله لا يثبت
 فيها الا مثل الحواس لم ير انه يثبت فيها مثل الحواس في اكله كنهها لظهور ان مثل الحواس المدركة بالسمع
 والذوق والشم لا يثبت فيها بغير ارادة يثبت فيها مثل الحواس في اكله وهو الحواس المدركة فقط وقوله
 والنفس مرتبة ينطبق فيها مثل العقول معناه كايضا في مثل الحواس البصيرة وسوق كلامه يرد في هذا العنق
 كما يرد في الذوق السليم والمراد بالحواس ما يدرى باحد الحواس الخمس الباصرة والسمعية
 والشمية والذوق والالفة والمعقول باليد ركبت لشيء منها والمراد به انه يدرى باحد بها بالاستقلال ولا
 يدرى بها بالاستقلال لانه كمن لا يدرى باحد بها خضر الاراك ولا يدرى بها خضر الاراك ولا يدرى بها خضر الاراك
 الامور المحسوسة وقوله في قوله هو حصوله يقضي على قوله اما الصورة بعرض ان هذا التعريف
 لمطلق التصور في الوجود عرفت ان قول التصور هو حصول صورة آية اشارة الى التعريف لمطلق التصور بعرض ان
 التفسير لا وجه له وقوله في قوله لانه لما ذكره آية اشارة الى وجوده والمفهوم من كلام التفسير ان وجهه
 هذا القول اشارة الى تعريف لمطلق التصور يتوقف على وجهه المفهوم وقد عرفت وعلى وجوده وهو ذكر
 البرج بوجه من الوجود وقد كفى هنا لانه لما ذكر التصور فقط آية ولما كان تقريره لوجوده المفهوم
 ان يتوهم توهم ضعيفا ان قوله هو يجوز ان يكون راجعا الى التصور فقط ان المناسب للمقام ان
 يستغنى عن تعريفه والمفهوم بانسبته اليه ايضا موجودا في هذا الوهم بان قال فذلك التفسير ان يعود
 الى مطلق التصور لما عرفت من المفهوم والمفهوم او الى التصور فقط لما عرفت من المناسب للمقام والمفهوم
 اذ لا ثالث يفرج التفسير له لا بايزا ان يعود الى التصور فقط لان هذا التعريف اعم منه فلو جعل تعريفه
 له لم يكن مانعا من دخول غيره فيه وهو القدر في فقيس ان كمن في تعريفه لمطلق التصور ثم قال وانما عرفت
 لمطلق التصور دون التصور فقط لعرض ان المناسب للمقام ان يعرف التصور فقط بتعريفه المتساو له لانه

ولا يترك المفسر في الظاهر النفس
 وذكره في الظاهر المرأة ١٢

المذكور صريحا وقد اطلق التهور مذكورا ضمنا وتبادلا ذلك عرف مطلق التهور دون التهور فقط
 تنبها على المرافقة والاستراك فان قيل تعريفه لمطلق التهور تعريف لنفس التهور فقط وتعيينه لمعنى تعريف
 لما هو متضمنة فصله عن عدم الحكم كما اشار اليه قدس سره في قول القسم الاول استمر على شئيه اه فكيف
 يقع قوله عرف مطلق التهور دون التهور فقط قلت اراد انه لم يعرف التهور فقط بعبارة محررة جامعة
 بل عرفه امين بكونه بوجه من تعريفه وكذا تعريف مطلق التهور لثبته بالنسبة لاينا في كونه لبيته جنس
 التهور فقط اذ لا تراجم في الثبوت فان قلت التنبه على الاستراك والمرادقة ممنوعان اذ يجوز ان يكون
 في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وتعرف مطلق التهور بما هو تعريف العلم لا يدل على المرافقة بل يجوز ان
 يكون هذا التعريف رسما للتصور المطلق قلت كلاهما امران معلومان بهذا التعريف تنبيه للعالمين الذي اهل
 قد نزل في قوله على ما رادف العلم ويعني التعديني بانه ان اراد بقوله ^{المراد} اللفظ فالمرادقة مسئلة لكن المرافقة
 ممنوعة واطلاق التهور عليه وعمومية التعديني ممنوعا ونفيه ايضا بمطلق التهور غير صحيح وان اراد بها
 التعريف فاللفظ العوم وحيث انفسه لكون المرادقة ممنوعة ^{من صفات الالفاظ} واجوب ان اراد بغير
 واستد المرادقة اليه على سبيل المجاز العقلي فيسبب الاستدلال بسبب او ضمير يرادف يعود الى لفظ التهور
 والعائد الى كلمة محذوف المعنى لفظ التهور على معنى يرادف ذلك اللفظ لفظ العلم واليه
 الاول اوجه ثمة عن نفس الضمير وسببه القول لعموم لفظ التهور ونحوه التعديني **قول**
 فان قيل يجوز ان يعود الى العلم يعني كان هذا التعريف تعريف لمطلق التهور في الواقع وهو المقدر
 لعود الضمير اليه كذلك هو تعريف للعلم ايضا في الواقع فالمقترن بالنسبة اليه ايضا محقق وكان
 مطلق التهور مذكورا سابقا وهو الممهور والضمير فذلك العلم فالمراد المستفاد من قوله فذلك الضمير
 ان يعود الى مطلق التهور او الى التهور فقط ممنوع فالجواب انه لا يجوز يعود الى العلم اذ لا مقترن لتوسيط
 تعريفه بين قسمين من نفس فيه كقوة عن ثبوت بل الحسن اللاتي تقديمه عليها وما هو انه لا يجوز يعود الى الضمير

السبب

البراز ولو علم به كان المقصود تعريف المقسم ولو كان كذلك لكان الملايقي المنسب اليه يقدم تعريفه على التقسيم
 فلا يعجل عنه الا تعريفه ولا معنى له فلا يجوز ان قيل بغيره معروفا هو التنبه على ان التقسيم هو العدة في بيان
 احاطة دون التعريف قلت دلالة التقسيم عليه نحو عرفت ان في عود الفيزياء المطلق لظهور هذا التنبه في تحقيق امر آخر
 هو التنبه على الترادف بمر على الاثر كالتفريق **فان قلت** مطلق الترتيب مرادف للعلم اهـ من حيث هذا الاعتراض
 تقرر ان الفيزياء غير الا لظهور المطلق دون العلم بغير ان قلت مطلق لظهور مرادف للعلم الذي هو المقسم
 فاذا جعل الفيزياء اجزاء لم يكن العلم لزوم من الاستقلال بقسم العلم اولاً ثم الاستقلال بتعريف مرادفه
 بما هو تعريفه في الحقيقة والواقع وذلك تبين من تعريف العلم الذي هو المقسم في مقام تقسيمه مع ما ذكره
 المقام بقدر التعريف ثم التقييم فافائدة ذلك وعاصم فافائدة ترك تعريف العلم الذي هو المقسم
 مع احتياجه اليه قلت الفائدة في ذلك الترك التنبه على ان التقسيم هو العدة في بيان احاطة لانه يحتاج اليه
 كما عرفت سابقاً ودون تعريف العلم اذ لا يحتاج اليه لا بالذات وهو ظاهر ولا بالوحدانية التقييم اذ يكفي
 فيه معرفة المقسم لوجه ما هو حاصله او التنبه على ان تعريف العلم بذلك مشهور وهذا الجواب على تقدير
 تسليم احتياج التقييم الى التعريف بغير ان التعريف وان كان محتاجاً اليه للتقييم الا انه تركه في
 هذا المقام للتنبه على ان تعريف العلم بمشهور فلا حاجة الى ذكره لقيام شهرته بمقام ذكره واذا كان كذلك
 فحسب مطلق التصور به ليعلم انه مرادف وهذا زيادة على الجواب وجوب الاستفسار من هذا التقرير وهو ان
 اذا كان شهرته تعريفية في قوة ذكره كانه ذكر تعريف العلم بهذا ولم المقصود فلم يشر مطلق التصور به و
 بما ذكرته من تقرير اسوال والجواب ظهر عليك اندفاع ما يقال من ان اسوال المذكور اما الشان ان
 ما فائدة الافتتاح بتقييم العلم وقائمة تعريف مرادفه بما هو تعريفه في الحقيقة واما واحد هو اما الاول
 واما الثاني فعلى الاول لا وجه لاي رد كلمة او في قوله او التنبه والجواب بانها بمعنى الاول بعيد غاية البعد
 في كلام المصنفين ومع الثاني لا وجه لاي رد التنبه لانه وقع الثالث لا وجه لاي رد التنبه الاول

وما ذكره بعض المحققين في جواب هذا الاشكال من ان هذا السؤال واحد ومحمول انه لم يقدم التفسير في التعريف
 ارفاءة تقديم نفس العلم على تعريفه لان تعريف مرادفه هو تعريفه بالحققة وان كلامه في الشبهتين كجواب على
 تقديمه لان يكون العلم معلوما بوجوه هو كاف في التفسير فافتح بالتقديم للتبني ان هو العدة والجواب لما لا
 على تقديمه لان يكون معلوما بالتفسير المذكور فافتح بالتقديم لعدم الاحتياج الى التعريف واجتنب تعريف مرادفه
 الى التفسير في هذا الاسلوب ثم ان في تعريف مرادفه ليعلم المرادفه اذ على تقديمه معلوم بوجوه لم يعلم المرادفه
 فلما نسب الثاني على تقدير الاول والاول على تقدير الثاني ايضا اذ كون التفسير عمدة انما يفيد على تقدير
 ان لا يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فليتنامل هذا الكلام فغير ان تقديم التفسير على التعريف لا يتنبه على كونه
 التفسير عمدة في سيا اي جبهه فكيف وقد قدم التفسير على ما يفيد ما يتنبه على كونه منها عمدة وفيه
 تقديم التفسير على التعريف لا يتنبه على اشتراك تعريفه واما المتنبه عليه ترك تعريفه من مقام الاحتياج الى
 ذكره فبذلك وما ذكره بعض الافاضل من ان اسوال انه ينبغي ان يعرف العلم اذ لا يتم لان المتنبه
 تعريف الشيء حتى يعلم ثم يعرفه على تقدير الافتتاح بالتقديم كان المناسب ان يعرف العلم نفسه لا ما هو مرادفه
 اذ هو غير المذكور فالتكلم على معناه وانما لم يرد التفسير عليه الرئيس بقوله ان السائل الاستفسار عن حركة
 عن فائدة هذا من الامرين حتى ترك الواو يدل وبل المقصود ما ذكرنا يعني ان المقصود الاستفسار عن ترك
 ما هو المناسب في هذا المقام وهو الاول او الثاني فحفظ كلامه في الشبهتين فائدة فالركن كسر من الامرين
 وفي تعريفه لو فسر كما ذكرت لفات الغرض اعتركون التفسير عمدة هو ان التعريف اما على تقدير الافتتاح بالتعريف
 فظا واما على تقدير الافتتاح بالتقديم لم يتعرف نفس العلم لا مرادفه فلا يفيده شائبة عمدة حيث التفت الى العلم
 وعرف نفسه فكيف تعريف المرادفه اذ فيه ترك لفات العلم وتعرفه بقدر الامكان فلا يكون فيه شائبة
 عمدة هذا الشبهة لا التنبه الاول واما الشبهة الثانية فتفقد التفسير كالتفت لفات الشبهة على المرادفه لان
 الواو على تقديره المناسب المذكور فتركت هو تعريف نفس العلم اقبل التفسير او بعده هذا الكلام فتتوجه عليه ان ما في

للتفصيل والتوضيح والمراد بالامر من المنسوب اليه وفركا له رحمه الله فيخرج به حجب اقتضا هذا ان كانت اوليها
 فقد سندا الكاتبة الكاتبة الانسان واما ما ذكره بعض الافاضة من ان يجوز ان يكون المراد من قول امر
 هو النسبة ومن قوله آخر هو الطرفين اراد ركن نسبة منسبة الى الطرفين المستعلقة بها ويجوز ان يكون
 المراد بالامر الوقوع واللا وقوع وبالاخر هو النسبة اراد ركن الوقوع او اللان وقوع النسبة الى النسبة وعامله ركن
 ان النسبة واقعة اوليت بواقعة فكلما لم يعتد به وقولنا هذا الانسان كاتبة اوليس بحيث اراد
 عن اعتقاده وانما النزوم لجواز ان يكون القابل بشا كما او غير عالم بمعنى اللفظ غير ملقبة الى النسبة المفهومة
 منه وقوله سندا الكاتبة المفهوم هذا اللفظ الى ما صدق عليه ان كثر به مثلا الى مفهومه وبكبر كتحقيقه في
 باب القضايا وقوله او فعنا نسبة نبوت الكاتبة اليه ما عطف عليه وهو قول او فعنا تفسير لقوله سندا
 الكاتبة الى الانسان فغير قوله سندا الكاتبة الى الانسان ادر كنه وقوع النسبة النبوية بينهما او ارتفاع
 تلك النسبة واصله انتهى الى نبوت الكاتبة في المعقود والمعطوف عليه بالامية على حذف المضاد والمفارقة
 ادر كنه وقوع نسبة نبوت الكاتبة اليه عنده واما بيانية وتحقيق هذا الكلام فمن هذا المقام بسطاً وتفهيلاً
 فليس لنا سنوا عليك اقوم فيما اعلم ان المفهوم الفرع لهذه القضية المنزلة الانسان كاتبة انه ما يتم من
 اربعة اجزاء هي ذات الانسان ومفهوم الكاتبة ونسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالوقوع بها اثنان
 النسبة الثامنة الجزئية وهذه النسبة وان كانت نسبة واحدة بالذات الا انها متعقدة بالا اعتبار اذ يتعلق
 بها الادراك بدوى الاذكار والاقول وهو بهذا الاعتبار من المعكبات الضرورية ويسمى نسبة
 حكمية من الاذكار والاقول وهو بهذا الاعتبار من المعكبات التمهيدية على منسب الحكم ويسمى الحكم فائدة
 النسبة باعتبار الاول تغايرها باعتبار الثاني فمنه ان القضية الكلية ملزمة من تلك الاجزاء لاحظ
 الوحدة الذاتية ومنه ان ملزمة من اربعة اجزاء لاحظ التسعة والاعتبار تركب المفهوم من قولنا الانسان
 ليس بكاتبة مستلزم من اربعة اجزاء هي ذات الانسان ومفهوم الكاتبة ونسبة هذا المفهوم الى

الملك الذات بالادفع اعز النسبة الثمة الجزية وهذا النسبة من قبل سبغ الادرك بها دون الازدعا نسبة حكمية و
 مع الازدعا حكم بالنسبة الحكمية في الموجبة غير ان في السالبة و النسبة ثمة جزية ومن طعن انها فيها واحدة و طعن ان النسبة
 تقييدية بكونية فقط حتى والبرج والما قبل من قولنا الانسان كاتب والانسان ليس كاتب شاهد صدق على ما
 قلنا لقوة عن الدلالة على النسبة التقييدية مع كونها قيتين جميلتين وسند ذلك باننا ونوضح ان الله لها اذا عرفت
 ما قلنا فادراك مفهومها اليرى ادراك الانسان والكاتب و نسبة الكاتب اليه بكونية او سلبية اعز النسبة الثمة
 الجزية بدون الازدعا او لا ومع الازدعا ثانيا وهذا التقدم والما خزانة في بعض الصور كما في صورة السك ثم زاد اليه
 ودان في بعضها كما في الفقايا الاولى التي يحفر من حصول الازدعا لقول الطرفين و النسبة فان الازدعا لا ينفك
 عن تصور كنهه لم يحضر صورة النسبة في الذهن لم يكن للذهن ادعاء منها فقصور النسبة مقدم بالذات في جميع الصور
 وبالتران في بعضها فقط وهذا الادراك اعني ادراك مفهومها اليرى ينقسم ادراك مفهوم قولنا الكتابة ثمة له
 او لميت ثمانية و دو حله ادراك ثبوت الكتابة له و ادراك رفع ذلك الثبوت عنه فمذا الادراك مال و مرجح
 للادراك الاول اعز ادراك مفهومها اليرى ولا شك ان الحقيقة الاصلية من الادراك الاول هو الادراك الثاني فاذا ذكره
 رحمه الله في قوله او فمذا ثبوت الكتابة اليه او فمذا ثبوت الكتابة عنه على تقدير ان يكون اضافة النسبة
 الى اليبوت ثمانية ثقب بقوله سندا الكاتب الى الال باعتبار ما يرجح ويؤول هو ليد لا باعتبار مفهومه اليرى كما في
 وفائدة هذا التفسير لثبوت على هو المقصود الاصل من ادراك الحقيقة وعلى تقدير ان يكون الاضافة لامية تفسير له باعتبار مفهومه
 اليرى والاول اولي ثم ثمة النسبة المذكور وقوة عن اعتبار حذف المقادير والتماني **قوله** هذا اعز الحكم الحكمي
 هذا الكلام في قوله انهم اختلفوا الحكم الحكمي انما من تصويره في المثال الحكمي فقط بقوله فاذا قلنا الانسان كاتب في الحكم
 الاصل هو الادراك المتعلق بالنسبة الحكمية المستفاد من مثل قولنا ان كاتب اشمس لانه انما هو موجود وليس
 ان كاتب اشمس لانه فالنسبة الحكمية المستفاد من الادراك المتعلق بالنسبة الحكمية المستفاد من مثل قولنا
 اما ان يكون ان اوج و دوسيس اما ان يكون ان اوج و دوسيس اما ان يكون الادراك المتعلق بالنسبة الحكمية المستفاد من

جز على من التنبه بكن منتهى عليه وهو هنا سيرة تعريف العلم به لا المداولة كما ذكره ولما نبه بذلك قدس سره
قدس سره فقام ما هو عليه التنبه مقام التنبه عليه وانما هنا الطالب الواسع جيز بما فيه من التفكير المستغن
عنه لما ذكرته تلك من توجيه كلامه قدس سره فعليك بالنظر الصالح في هذا المقام فانه من ان الاقدام لها
فعليك من الواجبات في القول **قول** فان قلب يقسم الى المشهور وهذا السؤال نظرا الى سابق كلامه فيخرج على قوله
ففسر مطلق المشهور ليعلم انه مراد به فان كان هذا القول إشارة الى سؤال وجوب ذكره الشرح ارجو ان يقول انما
عرف مطلق المشهور دون المشهور فقط اه فالكلام محمول على ظاهره ووجه كين معنى قوله ففسر مطلق المشهور دون المشهور
فقط وفي كلامه قدس سره حيث اصرح بذلك فقول ففسر مطلق المشهور على ان المشهور كالطلق آه نوعه إشارة الى
الاولئك اسوال والجواب يكون ان بجبر الضمور فلا حاجة في ذلك الى ان تعريف مطلق المشهور دون المشهور فقط
مشعر به وكذلك قوله هذا القول إشارة الى ما ذكره الشرح من اسوال الجواب بل كان مراده به اذا استغنى بغير
ولم يتركه فالكلام معروف على ظاهره ومنعني بما ذكره الشرح من اسوال والجواب لان مقتضى تفسير مطلق المشهور آه مد
والصواب عنه بان القرنين المشهورين فلا حاجة في ذلك آه وقوله وانما المطلق آه وبما ذكره في الاستدلال وحمل
الكلام على ظاهره على تقدير مرفوعة على تقدير آخر سقط ما ذكره بعض الافاضل من ان هذا اسوال متعلق بما ذكره في الشرح
من قوله ففسر مطلق المشهور آه لا بما ذكره في التأسيس من قوله ففسر آه وان كان مقتضى سوق كلامه هذا نظر الى هذا من
الصافين قوله فقد علم بذلك ان المشهور فيه فذلك لان التقييم انما يدل على ان المشهور امر متضمن
القياس كالعلم كذلك ومجرد استر الكاشين بين الشئين لا يوجب ترادفهما فان الكون واجب
مثلا لانه بين الالف والفرس من ان بينهما علما وخصوما ملحقا فلا يقع قوله ففسر المشهور كذا في كل
التعريف ففسر على ما يدل عليه التقييم وجب عنه بين التقييم كاصح به قدس سره في بعض كتبه في القيود المتبانية
او المتغيرة مع القسم وهما قد فهم القيود مع المشهور فلم يكن مرادوا للعلم لم يكن القيود منضمين مع القسم
فلا يمكن تقيما وقد سماه تقيما حيث لا يدرى انما يجب تقيم العلم او لا يمكن ان يكاب اليقائبان ما ذكره قدس سره

وانما المطلق على ما يتناول
اه وان لم يكن هذا القول
اشارة الى ما

جواب على تقدير التسليم والتبذل وجيب عنه لوجه آخر هو انه ليس بشئ هو من قبيل العلم لا المعلوم كما بين هذين
 القسمين الا ما هيته العلم فاذا علم التراك علم الترادف فادرك عليه بعض المتأخرين باننا لا نعلم ان ما هيته العقل
 عين ما هيته العلم لانه انما هيته من قبيل العلم ايضا لا المعلوم مع انه مشترك بين القسمين ثم قلنا انما هيته في البرهان
 ان يقدر ان كان التصور مشتركاً بين القسمين ولم يكن مرادفاً للعلم فاما ان يكون مشتركاً في معنى او اسم منه او
 مساوياً له اذ لا محالة للثبائين لجهة عليه والكبريا طرأ الاول فلانه يلزم عدم انحصار العلم في القسمين ح
 واما انما هيته فلهذا وجب انما هيته من قبيل العلم لا المعلوم اعلم العلم او مساوياً له هذا كلامه والقول
 في الترجيح اليك **قوله** واما اطلاق التصور على ما يقابل التصديق آه وفي سببته يتوهم ودوامه من هذا التقرير
 وهو انما هيته لا حاجة في العلم بالمرادفة لا تعريفه بل على التصور دون التصور فقط لكن لا يلزم منه انه لا حاجة
 اليه بل هو كذا ان يمكن الاستيعاب اليه لمعول العلم بان يطلق على ما يقابل التصديق اذ هذه الفائدة لا تحصل
 من التقسيم فمجرد ان يكون مرادفاً له انه اعرف بطلان التصور دون التصور فقط فبما هيته على جميع الامرين
 لا على المرادفة فقط فلا يتوهم عليه شئ واصله ما ذكره قدس سره ان الشرح رحمه الله ان اراد تعريفه مطلق
 التصور دون التصور فقط للثبوت على المرادفة فقط وهذا هو الظاهر من كلامه في تعريفه هذه الفائدة هاهنا
 من التقسيم ولا حاجة في تعريفها الى التعريف وان اراد تعريفه للثبوت على مجموع الامر من غير تعريفه غير محتاج
 اليه لمعول الفائدة الاولى من التقسيم وغير مفيد للفائدة الثانية **قال** رحمه الله اما الحكم فهو اسند امر الى آخر
 اي بما او سلبا المراد اسند امر الى آخر ادراك نسبة امر لهما بالقياسية او ثباته او انشائه او جزئية
 موهومة او شكوكية فيها ومفكوة او مجزوم بها او المراد به ان ادراك النسبة لهاته فقط والاكساب
 والسلب من موهومة با دراك النسبة لهاته الجزئية المفكوة او المجزوم بها واما ادراك النسبة لهاته الجزئية
 مع الادعاء والقبول وذا لا يتصور الا مع النفي او الجزم فقولنا اي بما او سلبا لا يخرجنا عن قاعدة المفكوة
 والمجزوم بها وقد يحق الاستدراك بالنسبة المفكوة بالادعاء والقبول ورجح كنه قوله اي بما او سلبا

مع الازعان والقبلي **قوله** **تأخر** ادراك مفهوم الكهات عن ادراك الانسان كما يفيد تقدمه في ادراكها وبغير ان هذا
التأخر ليس له اوجاب وجوب باعقيا وان كان هو مستفاد من قوله لا بد منه ان هو يدل على الوجوب والمبتدأ منه الى الفهم
في العلوم العقيدية هو الوجوب العقلي وانما قلنا وجوبا عقليا لانه قد يبرهنا من استحسان الشخص واجب عرفا اما انه
ليس بواجب عقليا لانه يمكن للمعتق مثلا ملاحظة الصفات ثم ملاحظة الذات واما انه واجب عرفيا لانه الذات متقدمة
طبعيا لتقديم عليها عقلا لتوافق العقول والتمس واما تأخر ادراك نسبة بئوت الكنية الى الانسان فوجه عقلا فقي هذا التغيير
يكنى الوجوب المستفاد من قوله لا بد منه ان يدركه على العرف هو العلم العقلي لتساويها معا وانما نسب قد ستره
افادة التأخر الى كلمة ثم هي في قوله لا لا يفيد لوجوب احد هاتين قول اول لا يفيد لا يجوز كقوله اذ لو كانت لا بد منه ان
يدركه ولا الانسان ومفهوم الكهات ثم نسبة بئوت الكنية الى الانسان لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم
الكهات عن ادراك الانسان ولو قلنا فلا بد ان يدرك الانسان ثم مفهوم الكهات يفهم منه وجوب التأخر ففهم
في افادة التأخر المذكور دون واما بينهما دلالة على التأخر الزمانية ودلالة ثم هي ببقية والدلالة الملهية بقية فوسيلة
اللزامية فاختار الاقوال واسار الى هذه القوة بقوله كما يفيد ثم دون قوله كما يدل عليه **قوله** ثم يدرك
الانسان تصور المحكوم عليه الانسان المتصور محكوم عليه لما كان قوله فادراك الانسان تصور المحكوم عليه هو هاتين
يكنى الانسان بقدر تصور محكوم عليه حتى يفهم تصور المحكوم عليه والالهات تصور هي تعلق التصور بتصور
لما ليس محكوم عليه وكذا الحال في قوله وادراك الكهات تصور المحكوم به ازال هذا الوهم بقوله الانسان المتصور
محكوم عليه والكهات المتصور محكوم به واما كان كان هذا واما لان الاخرين لم يفهموا ان يتعلق الحكم بهادوا لم يتعلق
الحكم بها لم يكن سمي محكوما عليه ولا محكوما به واما لانه الحكمة اعترافه لانه الجزئية التي هي لان يتعلق بها الحكم ليس
الادراك مع الازعان فمن نسبة حكمه بهذا القدر من القلبية او معناه لانه المنسوبة الى الحكم وهذا القدر من النسبة اليه
فلم يتوقف كونهما نسبة حكمية على تعلق الحكم بها فلم يتوقف على تصور لانه بقدر نسبة بئوت الكنية
المقصورة نسبة طيبة **قوله** بل لغز ادراك الوقوع آية فيتم عليه لا فرق بين قوله ادراك وقوع لانه وقوله ادراك

ان نسبت و تفرد المعرف لا يرجع عليه الخاضع من ان المنفرد و قبل الاول و مع لافائدة في تفسيره بالآخر و هو ان المصدر
 المنفرد كونه نسبة مثلا اذا كان متعلقا للعلم و الادراك يحتمل ثلثه مقال احد ان يكون متعلق العلم هو المنفرد
 و هذا لا ينسب و يحتمل الاضافة لتعريف المنفرد و متعلق العلم و انهما ان يكون متعلق العلم هو المنفرد مع الاضافة اعترافا
 التقييدية المتعلقة للمصدر فقط و انما ان يكون متعلق العلم هو المنفرد مع الاضافة اعترافا لنبذة اجتهاد المغلف
 للمصديق فذا الادراك على الاول ادراك المفرد و على الثاني ادراك المركب الاضافي و على الثالث ادراك المركب
 اجترابا اذا عرفت هذا فنحن ان التلخيص في الاول ارادوا به انه في ما قبل الاول بالمعنى الثالث فقط لا بالمعنى الثاني
 و لا باحد الاولين و هو على ما التبع و الاستقراء يترك ذلك لما قلنا فالتلخيص الاول و الثاني في تفسيره
 بالتلخيص و لما كان استعمال الاول المحتمل للمعنى الثاني المعنى الثاني التلخيص منه في المعنى الاول تعوض
 قدس في نفس التلخيص و انبات الثالث لم يعرض لنفس الاول و لو تعرض له ايضا لكان حس و اولى **قوله**
 و انما الالتماس بين ادراك نسبة الحكمة و بين الادراك الذي يستتبعه حكما اقول هذا الكلام منه قدس سره
 انما قلنا اذا كان نسبة الحكمة لنبذة اجتهاد النبوتية كذا في الوجوب و التلخيص كما في السالبة كان الحكم كذلك كما عرفت
 سابقا و اما اذا كانت نسبة الحكمة لنبذة التقييدية النبوتية في الموضعين فلا اذا لا تنافي في ان الحكم هو لنبذة اجتهاد اجترابية
 النبوتية في الالتماس بين نسبة التقييدية و اجتهاد اجترابية بكون بعيد و كذلك بين نسبة النبوتية و التلخيص
 فكيف يتصور الالتماس بينهما في الالتماس مع كل البعيد عنها بتلك النسبة و ايضا النقيض الحكماء على ان تصور نسبة
 الحكمة لنبذة العلم الحكم و هذا الاتفاق منهم انما قلنا اذا كان نسبة الحكمة لنبذة اجتهاد اجترابية لانه لم يحد موقعا
 لنبذة في النفس لم يكن للذهن الاذهان الذي هو ضرورة الحكم و اما اذا كانت نسبة الحكمة لنبذة التقييدية كما
 توهم فلا لا يمكن لتابع له و الطريق تصور نسبة اجتهاد اجترابية بينهما بلا اذعان ثم مع الاذعان في غير ملاحظة لنبذة
 تقييدية بينهما اصلا و ذلك ان لم يكن راجع و جدانه من جهة نفسه لم يكن لنبذة الحكمة لنبذة اجتهاد اجترابية لالتقييدية
 و اما ما قيل من ان نسبة الحكمة الى كونه نبوتية في الالتماس و التلخيص و الاصل السالبة موجبة فانما قلنا لو كان لنبذة

الحِكْمَةُ تَقْبِيذِيَّةٌ عَلَى نَظَرِ تَفْصِيلٍ عَلَى وَجْهِ كَيْفِيٍّ مَحْكَومٍ عَلَيْهِمَا كَمَا إِذَا خَلَّتْ أُنْتَبَهَ بَيْنَ الظَّرْفَيْنِ بِاللَّاهُوتِ لَيْتَ بَرَقَتْ
 وَإِذَا كَانَتْ تَأْتِي خَبَرِيَّةً غَيْرَ مَطْلُوفَةٍ تَفْصِيلًا كَمَا يَفْهَمُ فِي قَوْلِنَا زَيْدٌ لَيْسَ بِكَابِتٍ وَارْتِكَائِيَّةً أَوْ عِنْتَهَا وَقِيلَتْهَا فَلَا يَنْدُرُ
 تَامُّ الْكَلَامِ وَتَحْقِيقُهُ فَرِيقُ الْمَقَامِ فَخَلِكُ لَنَا تَدْرِكُ الْهَلَاقَ رَاجِعًا إِلَى الْوُجُودِ نَظَرًا فِي مَعْنَى الْقَفَايَا الْمَوْجِبَةِ لِلْإِبْتِهَارِ
 مَعْرُوفًا عَنِ التَّقْيِيدِ لِيَدْرُكُوا أَلَا الْبَطْلَانُ سَالِكُ الْمَسْلَكِ الْأَنْصَافِ وَالرَّشَاءُ وَجُنُبًا عَنِ مَذْهَبِ الْأَعْتَقِ وَالْعَدْوِ وَهُوَ
 وَلِيَّ التَّوْفِيقِ وَبَيِّنُهُ أَرْزَمَةُ الْحَقِيقِ **قَالَ** وَكَذَلِكَ نَحْنُ وَفِيهِ أُنْتَبَهَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَدَمٌ وَقَوْعُهُمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَدْرَاكِ
 أُنْتَبَهَ الْحِكْمَةِ وَهُوَ الْأَدْرَاكِ الْأَنْدَرُ هُوَ كَمَا لَمْ يَكُنْ أَلَا التَّبَسُّسُ إِرَادَانِ مِيزَةٍ أَحَدُهُمَا عَنِ الْأُخْرَى كَالِ التَّمْيِيزِ فَقَدْ أَوَّلَا تَوْجِيدهُ
 أُنْتَبَهَ الْحِكْمَةِ وَلَا يَكُنْ مَعَهَا هَلَاكَ فِي هَوْرَةِ الشُّكِّ وَقَالَ ثَانِيًا تَوْجِيدهُ أُنْتَبَهَ الْحِكْمَةِ وَلَيْسَ مَعَهَا كَيْفِيَّةٌ لَيْسَ بِفَقْطٍ وَبُوجُودٍ لَيْسَ
 مَعَهَا كَيْفِيَّةٌ إِلَّا بِجَانِبٍ فَقَطُّ قَبِيضٍ أَوَّلًا مَفَارِئُهَا لَكُمْ أَسْتَبْقَى وَالْإِبْهَارُ عَلَى الْأَجْزَاءِ ثَانِيًا عَلَى التَّقْيِيدِ **قَالَ** رَحِمَهُ اللَّهُ
 لَكِنْ لَا يَكُونُ الْقَهْدِيُّ بِمَا لَمْ يَكُنْ كَيْفِيَّةً لَكُمْ أَعْلَمُ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أُنْتَبَهَ فِي هَبْلٍ لَانِ الشُّكِّ وَالْوَهْمِ فَتَجِبُ الرَّدِّيَّاتُ وَذَلِكَ
 وَأَمِنْهُمْ وَبِالْإِسْبَاقِ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ التَّوَهُّمُ أَنَّ الْقَهْدِيَّ حَاصِلٌ فِي هَوْرِ الشُّكِّ وَالْوَهْمِ سَوَاءً مِنْ جَانِبِ إِبْهَارِهِمْ أَوْ لَكِنْ
 إِذَا الْعَكْسُ إِلَى الْقَهْدِيَّةِ الْكَلِمَةُ الْمَعْلُومَةُ اعْتَرَفَتْ أَنَّ كَلَامًا كَانَ الْقَهْدِيُّ حَاصِلًا فَانْتَبَهَ الْحِكْمَةُ حَاصِلًا مِنْهُمْ وَهُوَ قَوْلُنَا
 كَلَامًا كَانَتْ أُنْتَبَهَ الْحِكْمَةُ حَاصِلًا فَالْقَهْدِيُّ حَاصِلٌ وَلَمَّا كَانَتْ الْأَمْرَ كَمَا سَمِعْتَ لَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ أَدْرَاكِ وَأَدْرَاكِ لَكِنْ الْمَوْجُودُ
 لَدَيْهِ التَّوَهُّمُ النَّاسِ عَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِهَذَا الْكَلَامِ لِأَفَادَةِ التَّسْيِيرِ بَيْنَ أُنْتَبَهَ الْحِكْمَةِ وَالْوَهْمِ حَتَّى
 يَرُدُّ عَلَيْهِ الْفَائِرَانِ يَقُولُ لَكِنْ كَلَامُ لَيْسَ بِمَا لَمْ يَكُنْ كَيْفِيَّةً لَكُمْ أَعْلَمُ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أُنْتَبَهَ فِي هَبْلٍ لَانِ الشُّكِّ وَالْوَهْمِ فَتَجِبُ الرَّدِّيَّاتُ وَذَلِكَ
 مَعَ الشُّكِّ وَالْوَهْمِ حَاصِلٌ وَالْوَهْمُ لَيْسَ بِمَا لَمْ يَكُنْ كَيْفِيَّةً لَكُمْ أَعْلَمُ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أُنْتَبَهَ فِي هَبْلٍ لَانِ الشُّكِّ وَالْوَهْمِ فَتَجِبُ الرَّدِّيَّاتُ وَذَلِكَ
 لَمْ يَوْجِدْ كَلَامًا كَأَوْرَدَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ وَأَجَابَ أَنَّ الْكَلَامَ مُجْمُولٌ عَلَى الْقَهْدِ **قَالَ** رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ مَنْ خَرَجَ الْمُنْتَظَرِينَ
 بَعْضُهُمَا الْأَمَامُ الْبَارِزُ وَمِنْ بَابِهِ أَنَّ كَلَامَهُمْ أَعْلَمُ النَّفْسِ فَلَا يَكُونُ أَدْرَاكِ كَأَوْ هَذَا هَبْلٌ إِلَّا وَابِلٌ فَلَوْ قَوْلُنَا أَنَّ كَلَامَهُ
 أَدْرَاكِ كَأَسْبَقَ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ الْقَهْدِيُّ مَجْمُوعٌ هَوَارَاتٍ أَرْبَعَةٌ أَسْرِي كَيْفِيَّةً هُوَ الْقَهْدِيُّ عِنْدَ الْمُنْتَظَرِينَ
 مَجْمُوعٌ هَوَارَاتٍ أَرْبَعَةٌ فِي الْوَقْفِ وَنَفْسُ الْأَمْرِ لَا أَنْ يَكُونَ الْقَهْدِيُّ مَجْمُوعٌ هَوَارَاتٍ أَرْبَعَةٌ عِنْدَهُمْ حَتَّى يَرُدُّ عَلَيْهِ

انه خلاف الواقع اذا حكم عند اسم **قوله** بناء على ان الالفاظ التي يغير بها عن الحكم تدل على ان ذلك وجه الاستدلال
 لا استعمال تلك الالفاظ في الاعم الاغلب في الافعال التي يعاين الانفعال او انها مصادرها وادراكها لولا ان المصداق عند ارباب
 العربية سمة بافعال سواء كانت تلك المداخلات افعالا او انفعالات في انهم لا يقولون لا اسم القابل كالمسئلة
 اسم الفاعل والمراد بغيره الاثبات والنفي **قوله** اي ملابطة لما في نفس الامر بغير ليس المراد بقولنا ان تلك النسبة
 واقعة انها موجودة في الخارج كما هو المتصور منه لان النسبة من الامور الاعتبارية وليست من الموجودات ان رتبة
 كالحق في موضوع بل المراد ان ملابطة لما في نفس الامر لما في نفسها والمراد بالاعتبار نسبة وتيقن ان بين الكائن
 والخاص مثلا النسبة اما الجارية كانت او سلبية مع قطع النظر عن ملا حظتها وادراكنا اياها فاذا اردنا ان لا يحد
 الوجهين وتزداد فيها افرز نفسها مع قطع النظر عن ملا حظتها اياها الجارية او سلبية فقد ادركنا النسبة الكلية
 ثم اذا زال النسبة ترجع احد الطرفين لم يحد لنا الا ان النسبة على وجه ادراكنا ملابطة لما على وجه كانت عليها
 مع قطع النظر عن ملا حظتها وادراكنا اياها ومعنا ملابقتها لها انها مضمومتان استينان واما ان النسبة وان
 كانتا متحدتين بالذات عند الملابطة الا انها متعديتان بالاعتبار وهذا القدر كاف للملابطة **قوله**
 فيكون من مقوله كيف اعلم ان الحكماء حرموا الاجتنال العالية للموجودات الممكنة من عشرة اقسام وقالوا لها
 المقولات العشرة فكل منها مقولة منها الفعل ومنها الانفعال وقد سبق تغيرها ومنها الكيفية وقدرته المتأخر
 بانه عرض لا يتوقف لقوته على قوته بله ولا يقدر القسمة والقسمة في محل اقتضاها اولها والعرض موجود يحتاج
 في وجوده الى محل يقوّمه واترزا بمذاهب الكوثر وهو موجود لا يحتاج في وجوده الى محل يقوّمه ويقولون لا يتوقف
 لقوته على قوته بله واترزا على الاصل من النسبة مثل الاضافة كما لا يتوقف مثلا والالفعل والانفعال وغيرها
 ويقولون لا يقدر القسمة احرزوا عن الكميات كالاعداد ويقولون القسمة عن الوحدة النقطه وقولهم اولها ليس
 قسمة العلم بالمعلومات الحقيقية للقيمة او القسمة فان العلم بها يقدر القسمة او القسمة كنز لا اولها بل بكونه
 اقضاء المعلوم وذهب المحققون من الحكماء الى ان الثابت في الذمغ ما يثبت الاشياء موجودة

بوجوده على غير أصلي وقالوا القصة المحالة في العاقلة تارة أخذت معاً عن الشخصات العارضة ليسبب حوله في نفس
 شخصية كانت مطابقة لكثيرين لو وجدت في الخارج كانت عين الأفراد وإذا جعلت الأفراد في الذم من مجردة عن
 الشخصات الخارجية كانت قائمة بذاتها ولا تعبر على الأذات ولا ينافيه فيما ليسبب آخر فوجوده على هذا القول بأن العلم
 من مقولة الكيفية الإطلاق بالعلم لأن الكيفية عرض كما سمعت والعلو على الإطلاق ليس بعرض نعم العلم بالعلم ليس عرض لأن العلم
 على هذا التحقيق عين المعلوم فماتوا من العلم من مقولة الكيفية فماتوا على الإطلاق على مذنب نفوذ بهوا إلى أن
 الراس من الأشياء في الذم ليس على ما يتبين صوراً وأشباهها إلى لغة لها في الماتيات **فصل** فلا يكون فعلاً
 أيضاً لا يمكن الإدراك على تقدير كونه من مقولة الكيفية فعلاً كما لا يمكن على تقدير كونه من مقولة الانفعال فعلاً لا المقولة
 متبانية وإلزامه من ركن لمجرد ما أي علم فماتوا فعلاً عوداً إلى لا يمكن على تقدير كونه من مقولة الكيفية فعلاً كما لا يمكن على
 تقدير كونه الفعل لا فعل لا يمكن من مقولة الانفعال انتم من السهل أن نتبين أنه لا يمكن فعلاً بهذا الإدراك
 انفعالاً والفعل لا يمكن الفعل لا يمكن الإدراك لا يمكن فعلاً بهذا الإدراك لا يمكن فعلاً وعلى تقدير كونه من مقولة الكيفية
 انتم من السهل أن نتبين أن الإدراك لا يمكن فعلاً بهذا الإدراك لا يمكن والفعل لا يمكن فعلاً
 كيف يتبين الإدراك لا يمكن فعلاً فيعود على كونه الإدراك فعلاً عوداً وما يتبين أن المعنى لا يمكن الإدراك فعلاً أيضاً
 كما لا يمكن الفعل لا يمكن لأن لو كان المقصد فماتوا فعلاً وانفعالاً كان المناسب أن يكون قد ستر
 فلا يمكن الفعل لا يمكن فعله لا يمكن فعلاً أيضاً لأن النقص على هذا عار ورجح من كونه فعلاً
 إلى كونه الفعل لا فأنهم **قال** رحمه الله هذا على رأي الإمام أي كون التصديق مركباً
 من الأمور الأربعة التامة الإدراك كانت الأربعة من الواقع أو الإدراك كانت
 الثلاثة والفعل من جهة الإمام وهذا ليس الشارة الأقول يمكن التصديق مجسوم الإدراك
 الثالث والكم برع ذلك قوله أما على رأي الكهكأ فالنصديق هو الحكم فقط **فصل**

هذا هو كذا فان قلت لا شك ان احد من الفقيين اعترى الحكماء والمتأخرين لا يجزئ عن التمهيد بل بانه
عند احد او في نفس الامر كذلك حتى يزوجه عليه ان ما ذكره حتى اولى كذا حتى بل بين ما اصل عليه ويقول
التمهيد حتى يغير كذا ولا شك ان لا يقال على هذا انه حتى اسرطابق للموافق او ليس حتى وان لم يرد
به ان ما نقله من انه حتى من الحكماء مطابق للموافق لان مذهبهم كذلك او لم يبايع احد من ذلك
فما معناه قلت معناه ان ما اصل عليه الحكماء راجع لانه موافق لما هو غرضهم من تقسيم العلم الى هذين القسمين
لانهم انقسموا العلم الى هذين القسمين ليمتاز كل قسم منهما بطريق الاكتساب ليعرف كل
غرضهم بيان جميع الطرق الموصلة لاجزائية وبيانها على الوجه المجدد لم يكن مفقودا لكن رتبته
وعدم انضباطها كغيرها لما كانت من تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه الكلي
فاجابوا الى امرين اثنين فحفظوا العلم اولاً في قسمين يتحقق كل منهما بنوع طريق من
ذاتك النوعين ليلزم من الطريق في النوعين افضلية على الوجه الكلي المضبوط وهذا
القسمة انما هي التقدير والتمهيد على سطح الحكماء دون المتأخرين ولهذا ما ذهب اليه الحكماء
راجح على ما ذهب اليه المتأخرون نظراً الى الغرض من التقسيم يؤيد ما ذكرنا من بيان المراد بقوله ان
قوله من لا حظ لمقد الفتن قوله لكنه مشروط بوجوده لا يفتقر توقف وجوده من الذي هو في كنفه
على وجود الامور آخره في قسم الاول وهو تصور المعلوم عليه وبه والبنية المبينة وهذا هو غرضهم
الا امور متعقدة لا الا اخذها معها واعتبارها بالجميع سواء قوله وان اردت تفسيره
على مذهب الامام او روي عليه الحكم عند الامام فقد من ان فقد النفس لا ادر اراك
كما سبق وسبباً في شرح قوله قوله اما من المخلص فكيف يمكن تقسيم
العلم الى الادراك الامور اربعة والا ادر اراك غيره منطبقاً على مذهب الامام
وان هذا لا يصدق القسم الاخر على القسم وذلك مفسد للتقسيم لا يستلزمه كون القسمين

فقسام نفسية واجواسم الاول انه اقدس سواه كما ان اردت تقسيم العلم نفسيا منطبقا **قوله**
 على مذرب الام في التصور والتدقيق قلت العلم اما ان يكون ادراكا لاسور اربعة في الواقع لا بزمه لان الادراك
 الرابع الذي هو الحكم فعل بزمه لكنه ادراك في الواقع فاطنه بقصد لفا يكون ادراكا لاسور اربعة في الواقع وان لم يكن
 بزمه كذلك ومغزى تطابق التقسيم على مذربه كون التقسيم على وجه يكون محرجا لما هو التصور والتدقيق وهو
 الادراك لاسور اربعة والادراك هو غير ذلك في الواقع ونفس الامر وان لم يظن الامام كذلك وهذا التحقيق على هذا الوجه
 يكون منطبقا على مذربه فاعرف فانه دقيق جدا واجواسم الثاني ان معنى التقسيم ان ماصدق عليه العلم لم يكون اما ان
 ادراكا لاسور اربعة واما ان يكون شيئا ماصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير ذلك الادراك المذكور ووجه لم يصدق
 شي من القسمين على المقسم وهو ظاهر ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالغير المبائن ومنهم من فهم ورود السؤال
 الثاني على التقسيم على مذرب الحكم ايضا فاجاب عنه بالجواب الذي ذكرناه ثانيا ونسب خبر بان هذا التوهم في
 غايته الضعف لان المقسم وان كان ادراكا لكنه ليس ادراكا لشي لان ماهية العلم ليس برأة لملا حظته نسي خبركم
 او راكا وانما الادراك لشي ماصدق عليه العلم والادراك لنفس ماهية ولو قال قدس سواه في التقسيم على مذرب
 الامام واما ان يكون ادراكا لغير ما يدل قوله واما ان يكون ادراكا وهو غير ذلك الادراك المذكور فاضاف
 الغير المذكور الى الادراك كما فعل في التقسيم على مذرب الحكم لم يتوجه السؤال الثاني عليه ايضا ولعله لما لم
 ذلك لئلا يتوهم ان القسم الثاني ادراك لشي مغاثر لكل واحد من الاسور الاربعة **قوله** ولا على مذرب
 الامام ايضا لم يبالغ في نفي صحة على مذرب الامام كما بالغ فيه على مذرب الحكم بقوله قطعا لانه يمكن تفخيجه على مذربه
 لغايه وكلف بان يحل المعية المستفادة من قوله معكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون المعنى تصور يحصل
 معه حكم في الزمان معية دائمة وهذا التصور هو المحي بالمركب من الادراكات الاربعة لان الحكم هو الجزاء الاخير مع

مع حصول الكل في زمان واحد وان كان متفقا ما عدا حصول الكل بالذات ولا شيء من الادراكات الثلثة الباقية
 ولا اثنين منها ولا مجموع الثلثة كذلك اذ ليس حصول الشيء من الامور المذكورة مع حصول الحكم في الزمان واحدا وهذا
 وان كان اعم من مذهب الامام بعد له دخل ست صور فيلزم من مذهب الامام احد ما للجمهور المركب بصور المحكوم
 عليه والحكم وثانيها المركب بصور المحكوم به والنسبة والحكم وثالثها بصور النسبة والحكم ورابعها من تصور
 المحكوم عليه ونسبته والحكم والطرفين والحكم وخامسها بصور الطرفين والحكم وسادسها من تصور المحكوم به ونسبته والحكم الا انه يمكن
 تخصيصه بما عدا الصور الست بقرينة الاختصار المذهبين في مذهب الاول والاخر وليس المراد به مذهب
 الاول قطعا فتعين ان يكون المراد مذهب الاول والاخر فيما ذكرنا من هذه العناية وهذا التكلف انطبق التقسيم
 المذكور في مذهب الامام وقد مر قدس سره في حاشيته لشرح المطبوع بعض ما ذكرنا في النسخة التي في الكتاب هناك
 مذهب الامام وله وبيان ذلك في عدم انطباق تقسيم مذهب الامام ان محاصل ما ذكره المصنف في تقسيم
 العلم ان احد سببي العلم هو ادراك غير جماع الحكم وهو محاصل لقوله تصور فقط لانه لازم معناه المطابق لاعتنية
 اذ معناه المطابق لاجتماع شيئا وبلزومه ان لا يجمع الحكم وهذا لازم هو المراد وانقسم الثاني هو ادراك جماع الحكم
 وهو محاصل لقوله تصور مع حكم لانه ايضا لازم معناه المطابق لاعتنية وبخروج القسم الاول صحيحا في كل منها
 داخل فيما يقابل التصديق في مذهب الامام ويدخل في القسم الثاني مع ان كلامنا خارج عن التصديق
 في مذهبيه وايضا يتلزم هذا التصديق انما هو التصديق في مثل قولنا الانسان كاتب الى سبعة وهذا
 بناء في مذهبيه اذ على مذهبيه ليس فيه الا واحد تصديق وبهذا البيان يظهر ان هذا التقسيم لا ينطبق على
 مذهب الامام كما ظهرنا البيان السابق بعدم انطباق مذهب الحكم في قوله قدس سره فلا يكون
 تقسيمه منطبقا على شيء من المذهبين فخرج على مجموع البيانين لاعلى بيان الثاني فقط كما سار الى ان

حاصل ما ذكره في بيانه ووافي له و عدم الانطباق

ظاهر كلامه و ما ذكرته من بيان عدم الانطباق كما لا يخفى لكن لما كان ما ذكره في بيان الدعوى مستقننا لفه لنقسم
 في نفسه مع قطع النظر عن عدم الانطباق لعدم ترتيبه في العرض والمقصود من التقسيم عليه وامتناع القسمين
 بالطرق الموصلة كما عرفت صدر البيان بقوله ير عليه فصوره بصورة الاغراض ليكون اول الكلام متعرا باخره
 ظاهره ببلانه فلذا ضم في التفرع الى دعوى عدم الانطباق قوله بل لا يكون صحيحا في نفسه اعلم ان عنوان الحكم عليه
 يدل على مقارنة الحكم بهما دون النسبة فلذا وصف تقوينا بالمقارنة الحكم دون تقوينا اعتمادا على المفهوم من العدا
 فلهذا الوصف للتقيد دون التأكيد واما وصف التقوينا بالمقارنة فللإتيان في تقديران اللام في التصور للبعد و
 للتقيد في ان يكون اللام للاستفراق قوله لان الحكم عارض له حقيقة قيل ان ارد بعرض الحكم لعروض العارض
 لمعوضه فلا يشك ان الحكم وكذا سائر الادراكات عارضة للنفس الناطقة اذ مر محلها كما تقر في الحكمه وان اراد به
 حصوله فعلق الحكم به كعلق العلم بالمعلوم فلا شبهه ايضا في انه لا يتعلق الحكم بادراك النسبة ولا بادراك المجموع بل
 انما يتعلق بالمدرک وجب بانه اراد به حصوله بعده بلا واسطة وهذا هو ادراك مجموع النسبة وادراك النسبة بل
الاخر وهو انما يوجب هذا انما يوجب اذا اراد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخيرية لا النسبة التقيدية في حصول الحكم
 بعد ادراكها بلا واسطة ثم لان الادعان الذي هو شرط الحكم انما يتعلق بادراك النسبة التامة الخيرية كما عرفت
 سابقا وايضا انما يوجب هذا اذا كان الحكم ادراكا بديهيا واما اذا كان نظريا فيحتاج الى تصور الوسط وادراك النسبة
 الى احد الطرفين ونسبة طرف الاخر اليه واما اذا كان فعلا فيحتاج الى تصور الحكم وسبب تحقيقه قوله فان قد صرح المصنف بان
 قلت ما ذكرته من عدم انطباق نفس المصنف في مبنيه في خروج الحكم من التصديقي والمصدري بدو له فيه
 فكيف يتوجه عليه ما ذكرته قلت منه الكلام لا يجدي به نفع في دفع ما ذكرته عليه لان القسم الثاني الخارج من تقسيمه
 هو الادراك المحتج بالمجموع الحكم كما ذكرته من حاصل تقسيمه اوعى وجه العوض والحق كما اشار اليه

بقوله ومنهم من قال انه فان كان التصديق عنده عبارة عن القسم الثاني فالجواب ان القسم الثاني
والفردان كان عبارة عن الجوع المركب كما صرح به لم يكن التصديق سمان العلم وهو خطأ عند الامام لان التصديق
عند قسم العلم فلا يكون ايضا مستطفا في ذاته هذا خلاصة كلامه قدس سره ولا يخفى في هذا الزود بد من الفجاف
الزود بان يكون بين المعاني المختلفة وبعد تفرج المصير كرسب التصديق لا احتمل كون التصديق عبارة عن القسم الثاني
الخارج في التقسيم عنده وايضا القول بان التصديق عند الامام قسم العلم كجم كيف هو مركب عنده من العلم والفعل
الذي يباينه والمركب الشئ وما يباينه لا يمكن ان يكون قسما منه وايضا ان اراد بقوله لم يكن التصديق قسما
العلم انه لم يكن قسما منه مطا في شئ من تفاسيم العلم فعليه منع ظ وان اراد بقوله لم يكن قسما منه في هذا
البيان عدم كونه قسما من العلم ^{بطلان عدم كونه قسما من العلم} التقسيم في تقدير تسليم كون التصديق عند الامام قسما من العلم في هذا التقسيم وانما يكون باطلا لو كان هذا تقسيما
لمطلق العلم لم لا يجوز ان يكون تقسيما للعلم المتصور ويكون هذا كما فعله الشيخ في الشفا والاثارة الى
كتبه شحونة بتقسيم العلم الى المتصور والتصديق فان قلت في نفوت ما هو الغرض من تقسيم العلم على غرض
غيره فيكون فاسدا في نفسه قلت الغرض من هذا المذكور عرض في تقسيم العلم المطلق الى المتصور والتصديق
اه وليس لغرض من تقسيم العلم المتصور الى المتصورين مع ان السؤل لا يتعلق بكلام المصير بل انما يتعلق
بمذهب الامام فريد على كل تقسيم ينطبق على مذهبه كنقسم ذكره قدس سره من مستطفا في مذهبه قوله وايضا يصح
على تصور الحكم عليه والحكم معا انه مجموع مركب اقول من التصديق ليس بضار له لان ما ذكره ليس بتعريف
للتصديق حتى يجب ان يكون جامعا وما بينه وبينه هو تنبيه على ان ما خرج من التقسيم ليس بتصديق وذلك لان
المنقسم العلم الى المتصور والتصديق وبهنا ليس كك فاحتاج الى التنبيه عليه نعم لو تنبيه على وجه حصل
مفهوم مسا للتصديق كان حسن واوله وحمل كلامه قدس سره على التنبيه وان الاعراض على هذا القول ونحو

الاغراض بنا في سوق الكلام ويمكن ان يجبر قول المعاصرين في مجموع التصديقي في مغزى المجموع ما يحصل عند حصول الحكم وحمله مستوفى
للتصديقي وج يكون من المفهوم مس وباللتصديق في مذمب الامام قال الشيخ رحمه الله فرق بينهما في وجوه كثيرة بين التصديقي
على مذمبهم والتصديق في مذمبهم فافرق في وجوه ثلثة الاولى لب طنة في مذمبهم وتركبة في مذمبهم كما صرح به في المخلص وقال ان
تصور امراد الحكم عليه بنفرا وانما في المجموع التصديقا و فرق ما بينهما كما بين المكره البسيط والتارة دخول تصور الطرفين فيه
في مذمبهم وخروج عنه في مذمبهم والثالث كون الحكم لنفس التصديقي في مذمبهم وخروج عنه في مذمبهم واستلزام بعض
نفس الوجوه بعضها لا ينافي كل منهما في فرق فان قلت لما في حجة الله ان التصديق عنده جميع الامور الاربعة الا في تصور
الحكم عليه وبه ونسبه والحكم وعندهم هو الحكم فقط امتاز كل منهما في الامر كثبت لا يشبه في احد في الحاجة الى بيان الفرق
بينهما بعد هذا خصوصاً بوجه متعدده قلت ي كان الحكم عند التصديق ككتاب في ثلثة الامور الاربعة التي كان منطناً ان
يتوهم انه نظر الى التفصيل وقال بوجوه الامور الاربعة وانهم نظروا الى الاعمى وقالوا هو الحكم وج يكون مذمب
الكل واحداً فيكون احدهما ملتبس بالآخر ش لا التباس فاخارج الى بيان الفرق بينهما بوجه كل منهما مذمب
كلامه ليعلم انه لم يرد ما ارد واه قوله ف لم شي هو ما كان مندرجاً تحت وجوه من التصديقي قوله مندرجاً تحت التصديقي
الفرع المندرج تحت التصديقي الكلية مع انه ليس شي منها تسامى عنك التصديقا ولا في قوله انش منه لا طلاقة في انش
وج شي في التحقيق دون التخل مع انه ليس تسامى ذلك الشيء كذا قيل وليس شي لان الفرع مندرج تحت التصديقا
الكلية وج في منها كالتحقق والحق ان خصوص العموم في باب التصديقا انش يعان فيما هو كالمجوز من العرفي فاذا
استعمل في باب التصديقا لا يتبادر منها الى الفهم الا ما هو كالمجوز في كرتيب القول مندرجاً لا لا حيز الى شي
ومع كون قسم الشيء وبه آية عقيدتي من قسم الشيء نظر الى الواقع وقسمه نظر الى الجعل يمكن اعتبار العكس
ولو اعتبر كقسمه نظر الى الواقع لكان احسن واو لا اما لا طلاق المبدأ من اللفظ وانما ثانياً لانه ادخل في لزوم
الفرد هو امر في دون الاولين وانما ثالثاً فلان معنى لزوم الشيء في التقسيم عليه والآن في تقسيمه فاعلم ان عليه وكون اثنين
تأمل قوله هذا بناء على ان التصديقي عبارة عن الادراك المجامع للحكم الح المعنى المقصود من هذا الكلام وقع شبهة

او روي قوله و ذلك ان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم و هو ان لا يتم ان التصديق لو كان هو التصور
مع الحكم كان نفسا للتصور و لا يلزم لو كان هو التصور المقيد بالحكم كما فهمه البعض فاذا كان عبارة عن الجميع فلا اثر
ان الواحد المقيد يكون مع الواحد قسم من الواحد فكل مجموع الواحدين و توجيه هذا الكلام ان في التصديق مع
غير الامام و هو الجميع المركب و هذا هو الحكم و هو فقط فان اراده بالتصور مع الحكم ما هو الظاهر منه اعز التصديق
بالحكم فلزم كونها من التصور ثم يمكن تفكيك الارادة غير لازمة وان اراد به هو من حيث الامام اعز الجميع المركب
بجمل المعية في الزمانية الدائمة كما سبق فالجميع المركب التصور والفعل الذي لا يلزم ان يكون تصورا كما تقر في
مجموع الواحدين وحاصل هذه الشبهة ان المراد بالتصديق المذكور في نفسه لا يخفى فيما ذكره من الامرين بل يجوز
براديه امر اخر لا يراد عليه ما ذكره و هو الجميع المركب و وجه الدفع ان مراد الشبهة بلزوم احد الامرين لزوم مظهر التصديق
المشروط ولو محال ان هذا القدر يكفي سببا للبعد و لغيره و اذ كان كذلك فيمكن ارادة التصور المقيد بالحكم في التصديق
المذكور في نفسه كما في اللزوم المذكور خصوصا اذا دل على كلام عليه ولا يفهم ان ارادة امر اخر منه لا يراد عليه
ما ذكره في نفسه و وجه الدفع من ان هذا يناقض ان التصديق اه انما يختار ان اراد اشق الاول في الزيد و دون الثاني
وامكان ارادة اشق الثاني في الزيد و دون الثاني و امكان ارادة اشق الثاني لا يفهم في كلامه قدس بر مقدرة
اخر مطوية لظهور قائله فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى قسم التصور و ذلك لان الحكم قسم متباين للتصور
ولا يلزم ان يكون المركب من الشيء وما يباينه بحيث يصديق عليه في كل الشيء فان قسمه بعد ما جعل الحكم و على متباين
للتصور لم قال لا يظهر ولا يلزم ولم يحل يقبل بغيره ان لا يكون التصديق اه و يلزم ان لا يكون الجميع اه كما يدل
عليه مثال السقف و اجدار قلعتي وجهين احدهما لاكتفاء بالقدرة الواجب الكافي و ثانيهما ان
المركب من شيء و ما يباينه قد يكون بحيث لا يصديق عليه في كل الشيء كما لمركب السقف و الجدار و قد يكون بحيث يصديق
عليه على المركب الفرد و ما يباينه و هو الزوج به يصديق عليه الفرد كما لمركب الخمر و العرض القائم به يصديق عليه
اجزاء الجميع المركب منها لا يحتاج في وجوه الى ان يقوم به و يقوم كما هو متباين الاعراض صرح قدس بر مثال

سند مذكورة

خالد بن سنان

بالمقال الاخر في حاشيته شرح الفاضل فان قلت اذا لم يظهر كونه من الصور كما ذكرت لم يظهر كونه قبا للشيء فكيف يصح فيه مذكوره
بعد ذلك ان المقصد في معنى المجموع قسم للصور كما انه بمعنى الحكم قلت لم يرد ان القسم المطلق بل اراد به ان القسم للصور
المقيد بعدم الحكم ولا شبهة كونه قبا فان قلت فعي هذا لا يصح قوله قدس سره وقد جعله في الغف في قسم في العلم الذي هو نفس
الصور للصور لان العلم نفس الصور المقيد قلت لم يرد ان نفسه حقيقة بل اراد انكسرها بما نبأ على الاشراك في نظر
قسم في قسمه ومما هو القدر كيف جرت للعدل في القسم المشهور وفيه انما سبق فيما هو المذكور وقوله كما انه بمعنى
الحكم قسم له ايضا ان الحكم كالموجود لبعض الافاضل كيف والحكم ليس بقدر بقا الا عند الحكم وهو عند جمادراك لا فعد وما ذكره
ذلك المفاضل وان الحكم اذا لم يكن فعلا لم يكن قبا للصور فقد عرفت انه فاعلة في قولنا لم يرتفعه ان قسم للصور المطلق
اه فقامر وقسم العلم الى الصور التي تحصل ما ذكر قدس سره في هذا المقام انه لا يرتفع من الاعراض ان على ما هو المقوم
من نفس العلم الى الصور والمقصد في وانما يتوجه الاعراض على طه عبارة نعم في المقصد في مجموعة الوهم فان اراد
ان هذا القدر لا يكفي جرت للعدل عنه فانت خبر بان هذا الكلام ليس للتقسيم من اجل وان اراد به التنبية على ما هو
الشر في بيان ما هو العبدول فتم المقال والله اعلم بحقيقة هذا ^{قال} رحمه الله هذا الاعراض انما يرد على طه التقسيم
بما هو قسم العلم المطلق للصور كالمطلوب والمقصد في هذا المقام ان التقسيم هو المشتمل فانه تقسيم العلم الى مطلق
الصور والمقصد في كالمطلوب لتجوده عن قيد ظاهر وان لم يكن بحسب الواقع والمادة وقرينة المقابلة كنه اما ان قسم
الى الصور والزوج والمقصد في تقسيم بقيد الظاهر ايضا كما فعله المصنف ففقد بالقيد الظاهر ايضا ولم يرد بقوله
كما فعله المصنف في تقسيمه الثاني الخارج عن التقسيم لا يقتضي الزيادة بل لا يتم ما ذكره من قوله قدس سره ورواه لنا انما هو ان
قلت المقصد انما فاعلة في تقسيم المظهر فائدة العدل واليدين ان يكون هذا التقسيم من تقسيمه كونه من صور
الاندفاع منه الاندفاع في تقسيمه قلت الاندفاع في هذا التقسيم انما يظهر بعد اختيار ان يكون المقصد في عبارة عن
الصور مع الحكم فهو من تقسيمه كونه من صور الاندفاع في تقسيمه الاندفاع في تقسيمه واعلم ان ما ذكره
هو ان المصنف قسم العلم الى الصور والمقصد في فانما يصح اذا هو المعية على الزامه الدالة كما سبق اما هو

ان تقسيمه بعبارة ذكره المصنف

مسبح

على الحقيقة مطاوع وجا العوض والحق كما ذكره قدس سره فلا كيف وقد صرح المصنف في المصدين من التصور والحكم
بل بتقسيم العلم التصوري الى قسمين قوله اما في التقسيم المنشأ فهو اراه فيه انه ان اراد ان هذا الكلام يدل على
ورود هذا الاعتراض على ما هو مراد القوم من التقسيم المنشأ فلهذا الدلالة ممنوعة وقد ظهر عليك فثبت ان هذا
الاعتراض على تقسيمهم وهذا القدر يكفي وان اراد به انه يدل على وروده على تقسيمهم فالدلالة سلمية والاندفاع هو ادعاء
فقد التنبية غير ومقتضى الذوق وظن السمع مدفع قوله رحمه الله الثاني ان الثاني هو وجه الاعتراض ان المراد من القول
بالتصوير الذي هو قسم الاول في التقسيم اما التصور الذي هو قسم اخر غير مقيد بعدم الحكم او المقيد بعدمه الوجه الاول
اعتراض على تقسيمهم ومنشأه الزيادة في التصديق فلا دفع له اصل كما عرفت والوجه الثاني اعتراض على ما بين تقسيمهم
ومنشأه الزيادة في التصور وله دفع ظاهر كما سطر على عليه والاعتقاد في العدول على الوجه الاول دون الثاني
فلذا قدمه عليه مع تعلقه بالتصديق المناظر من التصور الذي هو متعلق الثاني فاعترض بالطلب والوضع فان قلت
الاعتراض على اختيار الشق الثاني من شق الزيادة المتعلق بالتصور لا بما مع شيئا من الاعتراض بل بالسبب فلا يصح
القول بورد الاعتراض في التقسيم بوجهين بل انما يريد الاعتراض على التقسيم احد الوجهين قلت قوله الاعتراض
السبب انما يريد على تقسيمهم وهذا الاعتراض انما يتوجه على باطنه فلا يمنع جمع ما قل قد يتوجه على ظاهر
كلام المصنف انما هو ان لا يكون فيه فقط للتقيد به بل بيان الاطلاق ورفع التوهم بقيد التصور
تبعه الحكم الثاني ذكره في مقابلة التصديق وجب توجه عليه لزوم انقسام الشيء الى نفسه وغيره ايضا نعم حتى عليه لزوم امتناع التصور
عليه لزوم كون لفظ لغوا لا حاجة اليه اعلم ان فظة فقط وان كان يحمل البيان الاطلاق نظر الى
مفهومه الموضوعي هو له لكن لكثر استعماله مقارنا مع التصور في تقيد به بعد الحكم خرج من ذلك الاحتمال
وجعل نظرا في التقيد فلا يتجه عليه لزوم انقسام الشيء الى نفسه وغيره ايضا نعم حتى عليه لزوم امتناع التصور
في التصديق بل تقسيم المصنف اليق اذ اعتبار التصورية في التصديق في كلامه اظهر من عرفت ان الاعتقاد
في العدول على الوجه الاول دون الثاني فلا ضرورة في ذلك قوله فان قلت قوله وجوابه آه قلت احتماله

احتمال ان هذا المعنى بعد غاية البعد **قوله** استدلوا بالجوابة الاعتراض الثاني اذا ورد على تقسيم المصطلح **قوله** هذا السؤال لا يليق **قوله** الكلام
 المصطلح لانه اما ان يرد في التصور كما هو ظاهر **السؤال** او في التصور فقط فان كان الاول فاختار المصطلح انه اراد ان يكون
 الذي هو المطلق لا يرد عليه تقسيم الخلق في نفسه لانه قسم العلم في التصور فقط دون المطلق وان كان الثاني فاختار المصطلح انه
 اراد به المقيد بعدم الحكم لا يرد عليه التنازع اعتبارا بالتصور في المقيد بقى لان غير باختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في
 التصور لجواز ان يكون مطلقا ويكون المقيد مستقلا ومن قوله فقط مع ان المحصول ما ذكره في الجواب لا يلائم كلام المصطلح لانه في
 والمعنى في المقيد في شرط او غير هو التصور لا بشرط شرطه من القول انما يلائم كلاما كقوله المقيد بقى لان يكون مصورا بشرط
 بالتصور وان يكون مركبا منه وكلام المصطلح لا يقتضي القسم الاول فلا يلائم **قوله** هو كلامهم سببا لان كون لفظ التصور
 مشتركا في آخر قوله انما يظهر كلامهم فيه بحيث لانه ان ارادوا بكل ما هم يحججوا به في التقسيم فلا يخفى في عدم دلالة عليه ان اراد
 ما يتبادر اليها وغيره كما يدل عليه بقوله مع انهم يطلقون التصور مراد فالعلم فيه عليه ان كلامهم المصطلح يدل على الاشتراك لا في عبارة
 المذكورة في التقسيم يدل على ان لفظ التصور موضوعا لما ارادوا بالتصور الذي هو شرط كما ان تعريفه لمطلق التصور كما هو تعريفه لمطلق
 ان التصور العلم يدل عليه ايضا مع انه اطلق لفظه في مواضع كتابه على ما يقابل المقيد بقى منها قوله قد جرت العادة
 بان سمو الموصل الى التصور قولنا لا شرعا والموصول الى المقيد بقى تحجج ومنها قوله قد كل مقيد بقى لابد فيه من ثلث **قوله**
 فقوله قد يرد واما كلام المصطلح فلا يقتضي الا ان يكون للتصور معنى واحدا ان ارادوا بكلام المصطلح مجرد التقسيم فممكن لا
 كما عرفت لان حجج وعبارة تقسيمهم ايضا لا يدل وان اراد به التقسيم مع غيره فممكن **قوله** اما ان التصور يطلق على ما يقابل
 المقيد بقى غير الغيبة فيه عدم الحكم فلا دلالة عليه **قوله** فلهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان في التقسيم المشان اراد به
 ان دفعهما عن ما هو مراد القوم في التقسيم فهو مستحسن فكلما اندفع لا يقدم في عدم المصطلح لان الباعث في عدمه
 ورود الاعتراض على غلط تقسيمهم كما عرفت غير مرة وان ارادوا دفعهما على طارئة فاندفع الاعتراض الاول ثم وجوبه
 اندفاعهما تقسيم المصطلح كما هو الجواب الاول وقد عرفت فافيه وقوله وكذا المعنى في المقيد بقى شرط او شرط لا يلائم كلام
 المصطلح لان كلامه لا يقتضي ان يكون مقيد بقى عنده من شرط بالتصور وهذا القول المذكور لم يقع الاعتراض الثاني هو

ملخص الجواب الاول لا الثاني اذ من الثاني على الاستدراك لا توقف هذه القول عليه فاندفع ما توهم من ان هذا القول مناف للحق المستفاد
 من قوله واما انه فاعلم ان تقسيم المصنف فانما هو الجواب الاول قوله **قوله** وشروط الاشياء تنقيضه عن مذهب الحكماء في قوله ان قوله
 وانما لا يبيح المانع مذهب الامام لان الغيرة انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في المقصد في هذه القول يدل على كونه حكم
 وعدمه خبرين للنسبة في كما هو مقتضى كلامه فلا يلائم قوله ان شروط الاشياء تنقيضه عن مذهب الحكماء والجواب ان معناه
 اعتبار الحكم وعدمه في تحقق المقصد في هذه المعنى متناول الجزاء والشروط الذرية على غاية الازالة للمانع المتناول بخبريه
 لكن المراجع للنسبة في المقصد الحكم فلفظ التصور مع الحكم في **الاشياء** وهو الجواب الجواب الاعتراض الثاني وفيه
 على كلام القوم وحمله على جواب الاعتراض الثاني اذ اورد على كلامه في هذه امران احدهما بعد هذه العبارة على غير المقتضى
 والثاني عدم ورود الاعتراض الثاني على كلام المصنف كتاب عنه بهذا الجواب وقد سبق اليها اشارة واما حمله على جواب الاعتراض
 البايعين المصنف على العدول ودفعهما عن كلام القوم كما يجوز بعض الافاضل مما لا يحتمل له اصل لان الاعتراض الاول الموقوف
 على ظن تقسيمهم بمحنة الوهم مما لا يدفعه مذهب الجواب ولا جواب اخر اصل كما سبق فيما مضى ويؤيد ما سياتي من قوله
 في الجواب والمعتبر في المقصد في ليس هو الاول بل الثاني لانه يشعر بان هذا الجواب على الاعتراض الثاني والمقتضى يكون الجواب
 جوابا لكل الاعتراضين ان لا يتعرض لهذه المقدمة التي هي مناسبتها لدفع الاعتراض الاول وتقوية ايضا ما سبق
 قوله وفيه الاعتراض انما يريد لو سلم العلم الاسطفي التصور والنسبة في كما هو المشت لان هذا الكلام منه يرجع في ان الاعتراض
 الاول واراد على تقسيم القوم **قوله** وكما في احدهم هذه التصورات تصور خاصي يستعمل في القول الشا اذا كان نظرا
 ونظريه وكما في تصور الطرفين واحتياجها الى النظر انما هو بالذات ونظريه تصور نسبي واحتياجها اليها انما
 هو بواسطة احتياج تصور كل منهما اليه فتصور في حد ذاتها حال الاحتياج الى النظر وعدمه بل احتياجها بالاحتياج
 تصور الطرفين حكمها او احدهما نعم يحتاج تصور في وجه الاذعان والقبول بالذات الى النظر في امور غير مستقلة
 مثلها كما في النجدة وتستقف على الكل بالتفصيل **الاشياء** فاذا عرفت هذا فاكتمل بتصوير نسبة الحكمية في القول
 الغش في الكتب بالبلغ الاكتمل بتصوير طرفيها حكمها او احدهما في القول الشا وفي ضمنه مما قاله قدس سره من

ان كل واحد من هذه التصورات له معناه انه يستفاد من القول الشاكلة او ضمنيا اذا كان نظرا بانفسه او بواسطة
 فكما ان نظرية لقول الطرفين واحد بها يقتضيه نظرية تصور النسبة بينهما كك كت بينهما يقتضيه كك كت منه فانه قد
 اور وعليه فان اسعاد تصور النسبة في القول الشاكلة فانه من اجزائيات المحصنة **قوله** واجوب ان يوقد على الحكم
 معتبر في التصور اس فوج على انه صفة له وقيل فيه كتحققه للتصور اس فوج معنوما و ما صدق عليه ذلك المفهوم
 وعدم الحكم وان كان جزءا لمفهومه لكن مفهومه ليس ذاتيا لما صدق عليه به هو خارج عنه عارض له فلا يلزم من كون
 ما صدق عليه ذلك المفهوم جزءا من شئ او شرط له كون ذلك المفهوم جزءا او شرطاً منه وعنه كذا في اجواب بان من المفهوم
 وان كان خارجا عما هو جزء او شرط الا انه لا يمتنع ان يتحقق ان التصديق يستلزم اجتماع النقيضين وهو ممكن وهو الجواب
 ما ذكر قدس سره في جوابه برفع الاعتراض المذكور من ترك النسبة في النقيضين على من ادعى ان شرط الاشياء بنقيضه
 على من ادعى ان كمالا واما ما ذكره من الاعتراض فهو امر اخر واجوب بتحقيق الحكم للشبهة بالكلية هو انه ليس المراد بالنقيضين
 هنا ما هو المذكور في باب القضاء باخر النقيضين المتعلقين بان كمالا والسبب في تقييد صدق كل منهما
 كذب الاخر لانه و هو ظن المراد بهما هو الملك والعدم لانه اذا اعتبر مفهوم في ذاته ثم ضم اليه وجود السبب كمالا
 محصلا مفهومان بينهما غاية التباعد وهو بغير اخر النقيضين والاطرافه عليه كذا في سبب التخييل او الاشتراك اللفظي
 اجتماعهما كتحققهما معاً في معروض واحد او متعلقهما معا بامر واحد وذلك في ما ارادنا من ذلك المعروض او المتعلق
 الواحد فانما **قوله** اذا كان المعروض او المتعلق موجودا واما اذا كان معدوما فلا اذا عرفت من التفصيل فنقول
 متعلق الحكم وعدمه هما ليس المراد احدا اذ متعلق الحكم هو المجموع من حيث المجموع فلا احتمال للنقيضين وكيف
 يتوهم التناقض بين الامور الموجودة الواقعة معاً نفس الامر وانما اختار قدس سره واجوب بالاجاب المحقق هو ان
 عدم الحكم معتبر في التصديق بشرط او شرط او هو خلاف الواقع **قوله** هذا هو التحقيق الذي افاده الشرح قدس سره في شرحه
 للمطالع المتضمن في الكلام والمصنف في الاعلام حرف التشنيع بقضية ما اورده من التفرع في قوله في شنيع
 عليه ان شاء الله تعالى ووجهه في ظاهره ان من الكلام لم يصد عنه من جعله في جعله في اجواب من الحكم

ولا يابو حبيب الخال عن ذلك كيف وقد رد الاول ونسب الثاني في شرح المطلاع وفيه الشرح مناهضة في الواقع وانما ورد من
اجواب المدولان التفرسب في فهم المسند هو المقصود انا نقول ما قلنا قدس بره لا يدفع منه استنباح اذا لا يتبين بكلام فاسد في
معنى اجواب مع العلم بالعباد والعدوك من حيث الرشاد الذي هو اجواب الحاجب الفاسد في معنى ونحوه ونحوه التفرسب في فهم المسند
مخصوصا عن العلم المنه عن فساد لانه قدس والله لا يحجب الفاسد **قال** في جواب هذا السؤال والحاصل ان المحذور الذي هو
وهو العلم والنسور اما ان يغير في اعتراف عليه بان في قسم الشئ نفسه في غيره لان النسور لا يشترط في العلم والنسور
الذي هو المقسم في نفسه في قسم الشئ في قسم لان النسور لا يشترط في العلم والنسور لا يشترط في العلم والنسور لا يشترط في العلم
قسمين له واجواب انه فكر ان النسور قد يقيد بعرضه وقد يقيد بعدتها ولا يقيد بشئ منها والاولان مستند بحاجتنا الثالثة
اندرج عن من متباينين تحت اسم المراد من ذلك تقسيم النسور وتقسيم الاف سام ببيان ان له اعتبارا ثلثة وهذا كما بين
قد يعتد بخلوط وقد يعتد لا بشرط ومنها ما ذكره بعض الافاضل في اجواب بيان المراد ما يطلق عليه لفظ المحذور الذي هو
والا لزم تقسيم الشئ نفسه في غيره فلا يندفع الاشياء بتمامه ليقا الشبهة في قسم الشئ **قال** **جواب** البديري عن هذا السؤال
للضرورة المقابلة للنظر اعلم ان للضرورة معنيين احدهما لا وهو ان مورد القسمة علم لان الكلام في تقسيمه هو علم اما
ضرورة او نظر لما ذكره من تقسيم العلم اليهها فلو صح هذا التقسيم الذي ادعى غيرنا لا يتبع القياس لان مورد القسمة هو ضرورة
او نظر فان كان ضرورة لا يتبع تقسيمه الى النظر وان كان نظرا لا يتبع تقسيمه الى الفورية واجواب ان قوله مورد
علم ان ارتببه ان مورد القسمة فرد افراد العلم فظ انه ليس كذلك وان ارتببه انه مقصود العلم فليس كذلك المراد العلم
في قوله كمر واحد علم اما ضرورة او نظر فرد العلم وما صدق عليه فلا يكون الا وسط مكررا او يبي ان اذ لم يكن الا وسط
مكررا لم يكن القياس مستجبا كان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا وحاصل هذا الكلام ان المقصود قوله لما جردنا شيئا
بقوله لما احتجنا ان الشئ نفسه ولا دلالة للعام في فحاش فاحتاج هذا التقسيم في توجه فوجه بعض الافاقان اجمل وان
نقسم الى جمل محجج الى نظر والاجمل غير محجج اليه الا ان المتبادر منه عند الاطلاق اجمل المحجج الى النظر لانه الفرد الكامل
والكامل عند الاطلاق يتبادر منه الفرد الكامل وانما قلنا لانه الفرد الكامل لان ما عداه بالنسبة اليه ليس بجمل والى

النظر
بط
له
بما
انه

بدنيا لا نظرا الى ما كان الكلام وحصل المرام لا الى مفهومه الصحيح في هذا المقام
والقول بان التصور المراد به يدعى محمول على تصورهما بالوجه الذي يحصل
من الاحسان لا بكل وجه ولا كنتم وما ذكره من تعريف الذات والنظر لا يكون
للمفكر قبل الخوض في البحث وهذا هو الدأب في التعليم اذا كان طرفا اقتصر
او احدهما عنهما فلا يبين الاشكال في تعريفها بل يدعى والنظري
فصل في تعريف قسمي التصور من البدن والنظري ايضا اشكال لان
تصور النسبة الحكمي اذا كان بينهما وكان تصور طرفيها او احدهما نظريا
كان تصورهما بدنيا مع انه يفيد في علمه انه الذي يتوقف حصوله
على نظر وكس ولا يفيد في علمه انه الذي لا يتوقف حصوله على نظر
وكس كما يكون الاول ما نفا واكتفاء جامع في تعريفه الفهم
اشكال سخا في التصديق والحياسان غرت ان تصور النسبة
في حد ذاته بدنيا فلا نظرا تاما بل بداهة ما يعلم له انه طرفيها
ونظريته نظريتهما ونظريته احد طرفيها فلا يتصور كون تصور
النسبة بدنيا مع نظريته احد طرفيها او كليهما فلا اشكال في
هذا الكلام نفع تايد لما عرفت سابقا فتامم واذا
جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الانام في
هذا الاشكال احيانا حجة الله في هذا الاشكال الواردة على قول
الامام في شرحه بطاع بان مثل هذا التصديق نظري على
مذهب الامام كما انه بدني في قوله الحكم فلا اشكال في شئ من
المذهبي والتصديق ان يكون بدنيا عنه اذا كان مجموع علمه
جزاء لا لا بد من هذا فراه في كتب الحكمية يستدل بدنية
التصديقات كلها في بداهة التصديقات لانها كلام وما يشترط
من الامام انه في بداهة جميع التصديقات فذلك تكليف
منه وليس منه فذهب له فلا حاجة الى ما قيل من ان المراد مما هو
مذهب الامام هو ان التصديق مركب لخصوصية مذهبه
وهو مركب التصديق مع بداهة التصديقات واعلم انه
يرد على هذا التقسيم اعترض تقسيم العلم الى الضروري
الانظري اشكال يمكن اجراؤه في كل تقسيم بادني
تغيره فالنقض له ولدفعه كذلك يجذبك تفصيلا
وهو ان مودد القسمة علم لان

ولا يجوز
اجزاء
مع
خصه
وهو
الذ
ق
انه
قد
والا
لل
ض
او
ع
ف
ك
ن
و

علا لا يتوقف حصوله على نظر وكب وهو بهذا المعنى متقابل للنظري والبدائي بهذا المعنى مرادف له وانما هما
ما لا يتوقف به منه ثم عزى ان يكون علما او غيره يقي هذا ضروري اي شئ لابد منه وهذا المعنى لا يتوقف
النظري بدراغ منه متوقف والبدائي لا يرادف وقد يطلق البدائي على المقدما الاوليه وهي التي يكون
لنصف ذات اطرافها كافية في حزم الذهن بالرفع بينها وهو بهذا المعنى يخضع للتقدير والمعنى
الاولا يعبرها وغيره من التصورات والاولا هي هذه المعنى الاول لا الثاني ولا يتم البرهان على امتناع نسبة
التصديق كلها ولم يخبر الموصلا للتصديق فخرجت الجواز ان يكون الموصلا اليه المحسوس او التجربة
او التواتر لا غير ذلك فان اتخذ شيئا والتواترات وغيره دافعا ليقاها بالبداهة يخرج وانما
يعرض قدس سره لبيان ان للبدائي معنيين وهو بالمدعيين مرادف للاول دون الضروري لان
المصنف في بعض كتبه قد فسر الضروري بما فسر به الاول ونشأ الاشتباه ان المبدع قد يطلق التصديق
الاولى على ما يرادف الضروري فقام ان التصديق المذروح في البدها المرادف
للضروري ففسر ما فسر البدها المرادف الاول ولو انما طرأ على ذلك لكان
باطلا بما قلنا من عدم تمام البرهان وعدم الانحصار وما ذكرنا من التفسير
ومشاهد الاشتباه المذكور في كتابه قدس سره في المطالع المصنف في
وليس الكل من كل معنى الخ اذ في لفظ كل الثانيه نسخ ما هو المطلق وهو قوله
بل البعض من مجموع التصورات والتصديقات بديهي والبعض نظري وهذا ليس
وسيجري بيانه والكل في الموضعين افراد في الاول مخفف والثاني نوع واللام يعمد
الخارج كما ان اضافة الى الواحد كذلك وكلمه من في الثاني يقتضي الاول ما
استدانه واما نقصه وسنده انه ليس احده من التصورات والتصديقات فردا
من كل منهما بدفعا حمل الكلام على التوزيع فاعلم واعلم ان المصنف في
هذا المقام من هذا الكلام اثبات اربع مقدمات كل واحدة منها من جهة اثبات
صحتها بالنسبة الى التصورات وحدها بعض التصورات بديهي بعضها نظري والثاني
صحتها بالنسبة الى التصديق وحدها بعض التصديقات بديهي وبعضها نظري وكل
الاثبات لا شرع في التفسير الاخص حال كل فاما هو حاد عقلا وهي بالنسبة
الى كل ثلث بداهة كلية ونظريه كل وبداهة بعضه مع نظريه بعض ثم دفع
الاثباتين منها ليعين الثالثة فتقوله وليس الكل من كل منهما بديهي بل هو
كلايين احدهما بالنسبة الى التصورات والثانيه بالنسبة الى التصديق وقوله
ولا نظر يادفع فوجهن فليكن احدهما قلنا فسرنا ثم زعمه انه قوله وليس
الكل الخ ولقوله وليس كل واحد يكون دفعا للاجواب لكان الكل لان الاجاب
الكل بعض واحد وما سيدكره قدس سره في قوله كانه قال ليس في التصورات

والاخر اشار قدس سره بقوله كان لا يحتاج الى النظر معلوم لنا واذا كان كذلك فاذا دخل النظر عليه يكون نقبا للجمل المحجج الى النظر
والجمل المحجج اليه ملزوم للاحتياج اليه نفسه الملزوم بديل عن نفس اللازم فنفس الجمل المحجج بديل عن نفس الاحتياج اليه وهو المط
واعلم ان مقصوده قدس سره قوله وهو النظر واراد على هذا العبارة دفع لما ذكره الاستاذ في شرحه للرسالة قوله
ولو كان كل واحد من التصورات والتصورات لا ينظر كسبب ان ذكره المصنف في شرحه للكشف ووجه لا يراد عليه الاعتراض بان البديان
لا تنافر الجملوية ولا يوجب حصول هذا الكلام وانت خبير بان ما ذكره في جواب هذا الكلام لا يلائم كلام الشارح ولا سببهم من قوله لانه
انما يقال بعد هذا الاعتراض والعقبات التي ولو كان مقصوده ما ذكره قدس سره لقال والا لولا ولم يقل فالتصور فلا
يستقيم ما ذكره في الجواب وقد جمع منها ايضا بين التصورات والتصورات وقد جمع في مقام نفس النظرية بين
القسامين في الدعوى والبيان كما جمع في مقام نفس البديان بينهما فيها والمقصد بيان حال كل واحد منهما على حدة
فدفع المقصد في العبارة نظر الى هذا المقصد لكنه بينهما قدس سره والغرض من هذا التعريف في المقامين دفع ما عور
على كلام المصنف ان استدلاله لا يشهد له العلم مطلوبه الذي هو عبارة البعض من كل منهما نظرية البعض منه بل يفيد بدالة
البعض من مجموع القسمين نظرية البعض منه وليس بمطابق وقد ثبت من السؤال ان الفقرة في لفظ الحال الثانية
او حمل على الافراد وقد عرفت ان فائدة ادراجها دفع هذا السؤال وفيما ذكره قدس سره من ان المقصد بيان حال كل
واحد منهما على حدة مناقشة وبما ان اراد ان المقصد بيان حال الثانية فكل من القسمين في حد ذاته مع قطع
النظر عن الاخر لا يحال الثانية له مع الاخر وبما حطته فقد فعله المقصود عبارة وافية باذن المقصود بلا فخر وادراج لفظ
كل هذا لغرض كما عرفت وان اراد به ان المقصد بيان حال كل منهما على حدة كما يدل عليه قوله قدس سره ليس كل واحد
منه من التصورات انظر ما عرفت ان المقصد من الالفاظ يكون عبارة فاحرة عن هذا المقصد فيحتاج الى بيان كنهه في عدم انكشاف
منه المقصود والغرض من القول بان المقصد من دفع الاعتراض عن المقصود بان كلامه لا ينتج الظهور من الغرض حاصل بان من المقصود
بيان احوال الثانية لكل على وجهه مع عدم قطع مقصوده في كلامه ولهذا نظر فائدة ادراج لفظ الحال الثانية وعلى
ما اختاره قدس سره يكون كلاما عارضا للمقصد وقد يكون لفظه كل مستدركا تاما على بطريق الدور او التسم

قد رجم الله في تعريف الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ما يبرهنه او يبرهنه قسمة هذا التعريف انه غير ما ذكره
 على توقف الشيء بجهة على ما يتوقف عليه بجهة اخرى وعرف توقف الشيء في زمان على ما يتوقف عليه في زمان آخر فلما برهننا
 قبله اخرى وهو بجهة واحدة وفي زمان واحد وكبر ان يبرهن الاول بنصر عليه راجع الى الشيء الموقوف واذا التفت
 اليكته كان الموقوف والموقوف عليه شيئا واحدا ولا علم ان ههنا منقطة فانه وهران الدور في المعرفة ههنا هو الدور
 اللازم الدور حكم عليه بالبطانة وهو دور تقدم كالمطلقة الدور الدور في جهة الدور المعينة اذ هو غير مطلق واذا
 كان كذلك فيكون التعريف ما نعاله قول الدور المعينة فيه فلا يبرهن تفصيله المتوقف بالتقدم بل يبق هو توقف
 الشيء على ما يتوقف عليه توقف تقدم التسم الا ان يبق المتبادر من التوقف يكون بطريق التقدم قول الدور
 اللازم الباطن في التقدم الدور المعرفة المطلق بعيد غاية البعد في هذا المقام ولما د بقوله يبرهنه او يبرهن
 على ما ذهب اليه فترسره بمرتبته من التوقف او يبرهن عنه كسرتوقف واحدة او جزوفات كثيرة والاول
 يقتضيه عدم الوسطة والى وجودها في هذا فنقول بمرتبته او يبرهنه اذ تفصيله متوقف الاول والثاني
 او العلم او اللازم منها وهو توقف الشيء على نفسه وعلى كل لغة يبرهن كان هذا اسارة تعريف الدور
 المصريح والمضمر ففقيه الشافعي الاول والثاني فله قول الدور المصريح في تعريف المصريح الدور متوقف
 الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبته لان في الدور المصريح يكون ان يكون توقف الاول بلا وسطة والثاني بوسطة ويكون
 العكس وانما في الرابع فلعدم صدق تعريف الدور على المقترح اصلا اذ فيه توقف الشيء على نفسه بمرتين
 كما سيجري به فتدري سره فيما بعد في قوله اذ كان الدور بمرتبته في قوله بمرتبته على عدم الوسطة وبمرتبته
 وجودها كاذم لم يبرهن المتعدي لا في هذا العكس الا خود ان كان هذا لفظ الدور وكذا صوره في شبهه
 لالاسارة في تعريف المصريح والمضمر ففقيه الشافعي في الشيء من التقدم بمرتين بعد المذكرة على ما ذهب
 اليه بعض المتأخرين في تفسير قوله ففقيه الشافعي في التقدم الرابع فقط ثم قال في قوله وتسم وهو
 من حيث امور غير متناهية المراد بمرتبته ان يكون كمرتبته في الشيء منها وهو بهذا الاعتبار في العهد

حقيقة ما امكنه من غير توقف الدور عليه

او ساق

او بعد هذا لا عبرية في المعنويات والاولى عند الكيم من الداء في التعريف المذكور بنطبق على التقسيم نفعية
 خبر في هذا المقام ان التعريف بهما كما عرفت في الدور اولى التام الذي حكم عليه بان التام الاول يقع
 به هذا الكلام سبق في مذاب الامم المنكسرين القائلين باستحالة كسرها كمنها لا يكون هذا القول ملائما للفظ اذ هو
 مما دونه الكما قال في غير ما يكون جميع التهورات نظريا في هذا الكلام سند من الملازمة التي لا عيب
 بين نظرية الكسرتين وهو الدور اولى في خبر هذا الكلام كسوال انما لا يلزم لزوم الدور اولى النظرية
 الكسرتين لا يجوز انهما سندا كسرتين التهورات الى التهورين وبهذا في جانب التصديق ولا كان السند با
 لمنع تلك الملازمة وكان الطبيب اسند الما ومنافعا قال في اثبات التصورات الى التصديق وبالعكس في الاطلاق
 اسند فان تم هذا الاستماع الذي هو بطلان اسند المذكور تم الكلام الذي هو البرهان والافلا وقوله مع ان البيان
 في التصورات يتم بدون ذلك اذ بيان اثبات المقدمة الممنوعة التي هي الملازمة المذكورة في جانب التصورات مع
 تسليم اسند المذكور فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات ما سبق من قوله فان قلت ان نقص
 تفصيل وضع المقدمة معينة من الملازمة وهذا الكلام نقص اجمالي ولا تعرض فيه المقدمة معينة من مقدمات غير صحيح
 واصل ان فيه خلا وبما ان القدرة لو كان محيى لزم التهور الذي هو الدور اولى وبكسر الجواب عن هذا النقص
 الاجمالي لو جيب احد ما بالنقص الاجمالي بان يقر ذلك هذا الفتح في مقدمات ليس صحيح للزوم الدور اولى
 واما انها بالنقص التفصيلي ومن مقدمات معينة من الملازمة بان يقر لان لزوم الدور اولى في تقدير صحة
 المقدمات بما هي كيف والكما معلومة لنا بلا شبهة ولا كان الوجه الاول من الجواب غير في في هذا المقام
 اذ هو بعد دلالات التعريف بيان ان الكسرتين في هذا الوجه من الجواب لا يفتر لهما ان الفهم ان يعود
 بالنقص الاجمالي ثانيا في عاد المستدل به ثانيا عاد الفهم ثالثا وهكذا ثابت التعريف اذ هذا الوجه الثاني
 من الجواب بان تقرر معلومية المقدمات باطله كونه تلك المقدمات المعلومة منها في المقدمة المذكورة
 الحجب النقدي باطله كونه منها في تلك المعلومية والى هذا ان رفق شمس بقوله وهذا مؤيد لما طلبنا

قد علم ان الملائمة فدان في ذلك التقدير براء اذا حالها الى جعل الملائمة في الدور نظرية الحق واللازم
 كون التحصيل التقدير صحيح لغير في الدور انفس كالعلم عنه عينه في بيان الملائمة الدائم تحقيق الحق
 وشارة الانباء الا ان في الدور على الملائمة وكان له اراد حين قد انما اولنا تحقيق شي او بالقدر الذي
 جعله ملزمه ما قد لا يفيد الا المقصود لا يمكن القصد وان لم يقع جعله ملزمه ما قد يقين في قوله هو انفس وقوله فينضم
 الدور لان ذلك بسبب الاكتساب لا يجوز انهاء ليس في الملائمة عليه كسب الدور هو الترتيب المذكور
 به هو ملزمه كما ان عود السلسلة ليس في الملائمة عليه كسب الدور هو الترتيب المذكور به هو ملزمه له وقد تم
 الدور على كسب في الدور الاول لا في اخره غير كسبه ثانيا في بيان الملائمة ثم راعى الترتيب الاول
 في بيان الملائمة الدائم لما لنا في الترتيب ص
 لوقر ازمة متناهية في كانه قد تسببه حمد قوله دفعه واحدة على ما يقابل الازمنة الغير المتناهية وهو
 اما زمان واحد او زمنية متناهية كان المتناهي وان تدرج في كسبه بالنسبة الى غير المتناهية دفعة واحدة
 في العدم على ذكر المقابلة والتقدير ان كسبه بين الزمان كالمواحد والازمنة المتناهية في تحصيل الترتيب
 قال الغير المتناهية معدرات كجمل الملائمة هذا الكلام في بعض السبل الملائمة في قوله لانفسه
 لو كان الاكساب بطريق كسبه فينضم توقف الملائمة في ذلك انه اراد بالمعدرات هي المتناهية في
 عدم لزوم الابطاح في الوجود ولا في العدم كجواز كابدل عليه قوله والمعدرات ليست من لوازمها ان كسبه في
 الوجود وفي كسبه من الملائمة من وجه لان ما لا يمكن ان كسبه في الوجود وكسبه في كسبه فيكون ارباعها
 موقوفه عليه الاكساب وان لا كسبه كما ان عدم توقف وصول الملائمة على كسبه في دفعه واحدة كجواز ان
 مع ارباعها وعدم ارباعها واذ كان كذلك لا يكون ذلك المذكور صلي لان يكون سبب الملائمة المذكور
 لان استيعاب كسبه يكون ملزمه للملائمة وذا لا يكون الا في مطلقا وصوابا في تحصيل ان الامور الغير
 المتناهية في المقصود من هذا الكلام ان يثبت المقدمة المنسوبة ومطلوب العلم كسبه في وصول الملائمة

امور فائدة

امر خارج عنه معروف موعليها وانما خرج عن الشيء الموقوف موعليها اما ساق عليه او معد او علة موجبة او شرطية لان
 حصول ذلك الشيء الموقوف على عدمه فقط وهو المانع او على وجوده فقط وهو العلة الموحدة ان كان وجوده جميع ما يتوقف
 عليه واما شرط ان لم يكن كذلك او على وجوده فقط ثم عدمه وهو المعد فالعلم ان الشيء عليه اما واقع عند او معد او عند
 موجبة او شرطية كالجسد في الاول وهو شرط فلنا لم يتعرض له قدس سره ولا الى الثاني لجاز اجتماعها معه مع ان الثالث
 او الرابع وكل واحد منهما واجبة الاجتماع معه فوجب اجتماعها معه وقعة واحدة وهو المطلب ولعل المقصد ابطال السند
 لانه ليس بمب وكما عرفت والكام على السند الغير المساور لا ينفع واما ما ذكره بعض الافاضل من انه يمكن ان ينزله
 وان كان خفض من المنع لجاز اتيانه على غير هذا السند كما ستعلم من جواب نزله الاعتراض لكن التوهم المعترض انه مساو
 للمنع ان لو لم يكن ان غير المعد كالمجموع مع الظن فيكون باعقاده كلاما على السند المساور وهو مقبول فالحكم في غاية
 الضعف استعداد الشيء هو كونه بالقوة القريبة او البعيدة من تفسير المصدر المحلول المنع للمفعول الغنى
 كون الشيء مستعدا له ولذا اضيف الى المفعول فالحكم المتيقن لان الشيء المضاف اليه هو المستعد له فيضع
 تفسيره بالكون المذكور وما اعترض عليه قدس سره بعض الافاضل من ان الاستعداد وصف للمستعد وكون الشيء
 بالقوة وصف للمستعد اعترض على المذكور لان اضافة الاستعداد الى الشيء اضافة المصدر الى المفعول فالحكم
 ان يبق ان الاستعداد الشيء هو ان يصير قابلا للحصول ان لم يصير بعد ليس شيء لان الاستعداد المنع للمفعول وصف
 للمستعد لا المنع للمفعول فمعنى ان يجاب مع وجوده بالفعل قبل فيه مناشئة فان المالك يوجب الاستعداد
 للشيء او يجمع وجوده بالفعل ويجوز ان يمنع كونها موجبة للاستعداد او كيف ولو كانت موجبة لما امكن كماله
 عنها في لا يصير بالفعل اصلا والالزام ان يكون الشيء بالقوة لا بالفعل في زمان واحد واستحالة ظن نعم بجامعها
 الاستعداد لكن فرق بين المجمع للشيء والمعد له واجوب بانه لا شك ان احوال الفكرة آية
 ملخص اجواب اما معارضة او منع لوجب حصولها بجمعة عند حصول المطلب وما ذكره قدس سره في اجوابه فغله
 لا شك ان احوال الفكرة معدة لحصول المطلب ممسعة الاجتماع معه وان كان لم يكن له دخل في اجواب

الا انه اورده اما قوطه لما سئله عن قوله انما حكم على تلك الامور العرف المتعارفة بكونها معدلة لان مع المعدل
او في حكمها واما موافقة الكلام المعتل وفائدة ايرادها في كلامه اسر الى ان من التوهم السائل في العيبات
المركبة ككثرة المقدمات والنتائج القياسية المركبة بركب من مقدمات مع مقدمات منها سمى وهر مع المقدمات
الاخر سمى اخر والمخرج ان يحصل المطر وذلك ان يكون اذا كان القياس المصحح للمط كالحج معدله او
احد بهما الى الكيف قياس اخر وكذا ان ينتهي الى كسب المبادئ البديهة فيكون هناك قياس مرتبة
محصلة للمط ولهذا سمى قياسات مركبة فان خرج قياس من القياسات لسمي موصدا للقياس لوصول تلك النتائج بالمقدرة
كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا د فكل ج د وهو
المط وان لم يصرح به بالسمي حصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا
وكل ا د فكل ج د مفصلة عن الفعل مجازا بالقوة لانه هناك في بيان معنى المفضل والمجمل
الفعل والقوة اعلم انه اذا توجهت النفس الناطقة الى شئ حصلت صورته فيها فان كانت تلك الصورة
منطبقة عليه بحيث يكون ذلك الشئ باجتماع جميع ما عداه يكون ذلك الشئ مفصلا عنه ومعلوم
تفصيلا وان لم يكن منطبقة عليه بالحيثية المذكورة بل كانت مساوية له ولغيره لم يترك في نوعه او
جنسه مثلا كما اذا توجهت النفس الى زيد وحصلت صورة الانسان او الحيوان فيها مثلا يكون ذلك
الشئ محلا عندنا ومعلوم احتمالا وعلى كلا الوجهين ان اذا كانت الناطقة في مرة للصورة ملاحظة اياها
ولا مح يكون الصورة مرتبة فيها يكون العلم حاصل اياها بالفعل واذا كانت ذاتها عنها غير مرتبة
لها ولا ملاحظة اياها ولا مح يكون الصورة حاصلة في خبرتها التي هي المبدأ الفياض للصورة العقلية لا
فيها يكون العلم حاصل اياها بالقوة دون بالفعل فان قدرت بعد ذلك على المشاهدة بها والملاحظة اياها
بلا كسب او كان به بهيمة او كسبية كزبد من مرة الناطقة بها يكون لها حاصل بالقوة القريبة وان
فبالقوة البعيدة فيطلق على ما بالفعل المفضل ان في كذا يطلق على ما بالقوة المجمل معنيين والمراد منهما

منهما هو المعنيان الآخران فلذا فسرهما قدس سره بهما وقال اي بالفعل واي بالقوة وقولهما ايضا ان لا يكون حاصله
بالقوة القريبة معناه جاز ان لا تعدر الناطقة بعد الذم حول عنها وانقطاع مشعرهما اها وخلقها عنها في
والخط بلاكسب جديدها اما انها لا تعدر عن المشقة بعد ذلك اصلا حتى لا يكون حاصله لها بالقوة البعيدة
اي فلا تجزء بالبداهة فلذا قيد القوة بالقرب وما ذكر قدس سره في الجواب اوله لا يمنع لبطان الثاني بعد تسليم الملازمة
وثانيا منع الملازمة ولو عكس الامر كان او قف بداهة ارباب المناظرة قال الشيخ مبني على حدوث النفس فينبغي
وليس غير مبني عليه اذ على تقدير عدمها يتوقف كسبها على تعلقاتها بالبدن لان كسبها بالالة ودر القوة التي في مقدم
الاطراف من الدماغ والالة لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن لها اكتساب امور غير متناهيية لا استحضار
والاول غير مبني على حدوث النفس والثاني مبني عليه اقول استحضار عن تقدير نظرية الكل وبطلان النتائج
موقوف على اكتسابها او النفس في مبدأ الفطرة واول زمان التعلق بالبدن حاله المعلوم كلها كما ترون في موضعه
فتكون الثاني مبني على الاول فاذا لم يكن الاول مبني على حدوثها لم يكن الثاني كذلك وهو بطح والاول ان لق
ليس جميع التصورات والبصائر نظرا بانها يكون كان في الدليل اوله في الدليل الذي اوردته الشئ لان ما اوردته
يتوقف على امتناع اكتساب التصورات والتصديق وبيان مشكل جدا وايضا يتوقف على دخول الفرد في البعض
على تقدير نظرية الكل وايضا يتوقف على اثبات حدوث النفس على زعمه او على ابطال النتائج على ما قلنا من انه
ليس مبني على حدوثها وكل منهما في غاية الاسكال بخلاف ما اوردته قدس سره فانه مع عدم لوقفه على شئ كاد كونه
في غاية الوضوح والجلل نعم ان التصورات اما ان يكون له ارادة ان تظهر عباد الشئ وان كان بدل على
ان يراوده سان الاحوال الساسه للتصورات باعتبار انقضاءها مع الصدق وبالعكس ورح سبحانه عليه ان
الاحوال الثابتة كغيرها المجموع من حيث المجموع حاصله من صور ملته في ملته فلا يتغير
الاساس منها المطلق الا انه لم يرد بها ما يدل عليه ظاهر ما مضى من اراد بها بيان احوال الثابتة كغيرها
في نسخ مع قطع النظر عن الاخر وهو منقح في ثلث فقر الاساس منها بعد المطلق ورح لا موحى عن المراد

وجه ادعاء القول بالسلب والعلل
وارجح انه الافضل بان لا يصح الحكم بغيره
اخذت من امور غير متناهية

وان كان شوبها في حفظ العساة والمفهوم من الغرض دفع ما اوردته عن هذا الكلام وما سبق من مثل من الغرض
قوله ليس كل واحد من الصور والصدائق الاشارة لا دفع هذا الاعتراض المتوهم وروده عن عبارة المصنف
الاشارة الى كلمة اجمع من الساسين والمسامين فلا تكرر ولما كانت الصور والصدائق الغرض
من هذا الكلام دفع شبهة موجودة في قوله بالظن القسمان الاولان يعين الثالث اما السببه فمن ان لظن
الاول انظر الصور او الصدق نقضه الذي هو السببه المحرمه على بعض الصور
والصدق نقضها وصدقها ليس في قوة صدق قولنا بعض الصور والصدق نقضها بدهر اي نظروا
الموجبه المحرمه من المطر وكذا البطلان الثاني ان كل الصور او الصدق نقضه الذي هو السببه
المحرمه اخرى قولنا ليس الصور والصدق نقضها وصدقها ليس في قوة صدق قولنا بعض الصور والصدق
لا يظهر اي بدهي في هذه الموجبه المحرمه البصر المطلوب فلا يصدق قوله فلما يبطل القسمان الاولان
يعين الثالث وهو الموجبان المحرمات ودبر الدعي ان السببه البسيط والموجبه المعذوله المحمول
عند وجه الموضوع متساويان مثلا اذ كان ريد موجودا وكان قولنا ريد ليس كما سببه في قوة قولنا ريد
لا كانت الصور والصدق نقضها امور موجوده عند الحكمي القائلين بالوجود والذات فانه في السببه
على عموم السببه وهو من الموجبه المعذوله المحمول او رد الدليل على كتب الصدق نقضه بان اسار
وجه الكسب واسر الاستسار في المصنفات مع احكاما فانه محقق اي بعد البيان وابراد الدليل عليه لا ينبغي
ان يشك فيه بعد ذلك الشأن لان انتاج العكس الاستسار من المصنفات بدهر لا يحتاج الى دليل خلاف
المقصود فان كتب بها لا يخفى وصممه اسببه وعيها بعد البيان اي على الشأن في وجه لا يعرف لعلم
المصدر بعد الاشبهه كيف مدد بامام الرار الذي يبلغ في الفهم والعلم الدرجه العليا لان
الصور الحكمي لا كثر فيها كتب وانما لا يعرف في الاعتقاد اخر فكيف يصور سببه وجه يعين السببه
ولما ساء مراده قدس في ظهوره فاع ما سببه في كونه في شأن الاحصاء على اسرار الدليل على كتب

كتب بالصدق نقا بعض العكس ثم اعلم ان المدعى في هذا المقام ان كان تخصيص نظر كل قسم ضروريا واما وروده في
الدليل لا يثبت ذلك المدعى بتمامه مع انه ليس سافرا نفرا فلا يثبت ما هو المقصود اعراض الاحصاء الى قسم المنطق اي
اسم هو الواحد فالاصناف ساسه انما يحكم بان الاصناف ساسه وحمل الواحد على اللفظ مع انه يمكن ان يقع يكون
الاصناف لاسمه ويكون المراد بالواحد المفهوم اي يطلق عليه اسم هذا المفهوم وهو غير اللفظ وما مراد منه لانه
صريح في المطلق وهو الرتبة اصطلاحا كعمل الاسماء المتقدمة بحيث يطلق عليها الواحد وكذا اعتراف الشيخ
في الاسماء والظاهر انه اراد بالواحد اللفظ ساسه على المخرج بالاطلاق في الظاهر زائد الاسم منها فخرجا
بالمقصود فلذا في كل ما يحصره وهو اطلاق المعرفة والحيث وغيرهما الى المراتب لاسما في هذا الاصناف في الساسه
لان كل شيء يمكن ان يحصره فصدق عليه مفهوم الواحد يمكن ان يطلق عليه لفظ الواحد فالشيء ويكون لبعضها
اسمه في بعض بالعدم والناظر الى بعض الساسه لكل منهما انه معدوم او موجودا محاسا او عقليا واخر
بغير تركيب الا ودية وغيره كالمفهوم في الاعصاره بالمثل حظه الدرسه في الاسماء والحدس
وهو يسأل التصورات والصدق نقا المراد بها للتصورات والصدق نقا بها وكذا المراد بقوله فان الفكر كالمجرد
في التصورات كالمفكر في الصدق نقا وكذا المراد باليقين المعنى وبالظنون واحتمالات المطبوعات المحمولا وكذا قوله
اما الفكر في التصور والصدق في اليقين اي في التصور والمصدق به اليقين واما قلنا ذلك لانه في الفكر ساسه
امور معلومه واما يسأل المقدمه المعلومه لها يسأل اليقين كبريائه والتصورات والصدق نقا ساسه للعلم
للمعلوم واما الفكر في التصور والمصدق به اعلم ان صورة الساسه الساسه احرسه اذ يحصل عند العقل
فان كان رد في طرف من الساسه في سواسه الساسه في الصورة شيئا والاسم ساسه كوكا فيها وان كان احد
الطرفين راجحا واخر موزنا ساسه صورة الطرف الراجح ظنا وذلك الطرف منه منظوما وصوره الطرف الموزن
ومما وذلك الطرف الموزن وان بلغ الرجحان الى اثبات لم يبق الطرف الموزن فخر اصلا ولسمه في الصورة
جزوا ما جاز ما والاسم مجرد ما بها وان لم يطلق في الواقع لسمه محمولا والظاهره فان كانت

المعجم ٤

ثامنه بحال رسول سلك سلك سيم نفسا والاسم لعلة فكل ذلك هم انهم العلم بمعرفة الصورة الحاصلة في العقل
 واما العلم بمعرفة الاعقاد الحارم الثاني المطابق للواقع فلا بد ان يكون العلم بالحق قسمين العلم بالحق الاول
 وقسم له بالمعنى الثاني واما الجمل معزى عن حصول صورة الشيء فهو قسم للعلم لكل المعنيين وكان ان العلم مشترك
 بين المعنيين المذكورين واجمل بالمعنى الاول سيم حملا مركبا والمعنى الثاني سيم حملا بسيطا والمذكور في الشرح هو الجمل
 المركب البسيط فقط فلو لم يحصل قسم الشيء في سيمه وسول الاسرار كما هو موضح في العلم بموضح على الجمل ايضا الا
 ان البعض لاحد من التعريفات العرضي للاخر فلما اكفر بالاول فلهذا ومن لطائف هذا التعريف انه سيم الاربع فان
 لا سلك كلمة في ههنا للتبعض واللفظ يضاف الى هذا التعريف فيكون المعنى ان الاسم على العقل الاربع بعض
 اللفظ الحاصلة بهذه التعريف فاما في اللفظ فقلت التعريف عند المحققين المتقدمين ان لا يكون جامعاً واما
 الاكتمال وهذا التعريف مع كونه ليس بجامع ومانع فلهذا لطيفة والجميع في التعريف بان المعنيين اعم العلم والجمل
 وهذه ايضا لطيفة ويسمى العلم البديع بالطباق وايضا الاستدلال على واحدة لطيفة فكل على علمين وكذلك ثلث
 والاستدلال على الاربع بعبارة الاشكال الستة ليس سيم لها ويمكن ان يفي في حجب هذا السؤل على وجهه فيجب ان لا يلزم
 الاكتمال ان اللفظ يضاف الى التعريف لم لا يجوز ان يكون ههنا اسماء بعض فبذلك يضاف الى اللفظ الاول والآخر
 التعريف ثانيا كما حصل في حجب ثامنه الى الحب اضعف الى الزمان او لا فاكتمل منه بعض التعريف ثم اصطفى الى طلب
 ثانيا لمراده المعروف في هذا الفصل كله ثم ان يكون بهذا التعريف لفظ لم ببعض ان يكون الاسم
 على العقل الاربع لطيفة بهذا المعنى فيكون ذلك اللطيفة بعض اللفظ الكلي سيم للاسماء ولا سيم في حكمه
 كما مر في صادره في هذا الموضع في مدبر الحكمي القائل بان الله لم يوحى بالشيء الا بعد ما يحسن
 واما في مدبر العالمين ان الله فاعدا لا يختار فلا لا يصور بالشيء الله لم علمه فانه كما مر في موصفه
 به المراد انه لو اخذ في كل تعريف محمول واحد سيم على العقل الاربع هو التعريف لوجود المحمول
 معلوم لانه لا محمول محمول واحد في شدة الى العقل الاربع اذ مجموع الامور ثم تميز الترتيب

على سبيل التسمية القول بان الامور المعروفة والتسمية التي حصل لها مادة وصورة على سبيل التسمية كما ذكره هـ
 واما القول بانها مادة وصورة للفكر الذي هو ترتيب الامور معلومة انه هو الذي يقول على سبيل التسمية كما ذكره هـ
 حران للترتيب للترتيب والعلل الادوية والصورية التي تكون خبرها في طابع عقله وهو التسمية ان الفكر حاصل القوة
 مع الامور المعروفة كما ان المعلول مع العلة المادية كذا وان مع العلة التسمية المذكورة حاصل بالفعل كما ان المعلول
 مع العلة الصورية كذا لا يشترط ان يكون نفس التسمية اول الترتيب ان جعل مصدر التسمية الفاعل هو عقله التسمية
 الاحتجاجية التي حصل لها الامور المعروفة مقدم عليها وان جعل مصدر التسمية للمفعول فهو ليس بمقتضى الاحتجاجية
 بل هما متحدان بالذات ليس احداهما مقدما والاخر مؤخر والظاهر ان المراد بالترتيب هو المعنى الاول والاضيف للمفعول
 وبصورة جعل الاسم المتعدد لاسمائه لحوار جعل المصدر تسمية للمفعول والفكر كما يطلق على الاول يطلق
 على الثاني وما هو اسم العرب لحصول المطر هو الفكر بالمعنى الثاني فجملة كلام المصدر وهو قوله الرعي في
 اسمها منه وهو المعنى الاخر لظن حصل بالفكر على المعنى الثاني اول لكون التسمية معلوما هو المتساوي مع
 اسم العرب والتسمية هو ما قبل كلام المصنف فما هو قوله التسمية كما يكون بعد معرفة طريق التسمية
 الطريق من الضرورة ولا حاجة بالصريح والتسمية الفكر الواقع فيها اذ لا تسمية في ان ما هو الواقع في الطريق اما الفكر
 بالمعنى الثاني لان ما هو واقع فيها مصدر وانما فاعله هو الفكر بالمعنى الاول كما هو منه المعروض ومع ذلك لا يعنى
 مقدماته غير حقا وتختلف كما سطره كذا في اسرار لا يصفه لقوله ويمكن ان يكون لان العلة التسمية النوع
 يدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل على علة فاعله ان اراد ان العلة التسمية بالنوع
 يدل على معلول معين فكيف يمكن ان يكون كذا في النوع المعين، الترتيب كقوله في الترتيب كقوله في الترتيب كقوله في الترتيب
 المعين، التسمية النوع المعين في التسمية التسمية كقوله في التسمية التسمية كقوله في التسمية التسمية كقوله في التسمية
 من ذلك كقوله في التسمية كقوله في التسمية كقوله في التسمية كقوله في التسمية كقوله في التسمية كقوله في التسمية
 الاول فلان الانسان متساوية مع التسمية وله معلول لا يتصوره كالمحيط والكتابة والحساب وغيره

مع انه لا يدل في واحد منها بعينها واما في كلمة المعنى السامه فقد عرفت وادار اراد ان العلة المعنى بالشخص يدل
على المعلول المعنى بالشخص في نفسه واضح لان النفس الناطقة المسحقة كما طهره ربه من لانه على غير ما الرضا المسحقة
واجوب انه قدس هو اراد ان العلة المعنى بالشخص يدل على المعلول المعنى بالشخص دون العكس بان ذلك ان
لا يريد ان الداء المسحقة للعلمه حيث يدل على الداء المسحقة للمعلول حيث هو لانه ط الطلاق من اراد
له الداء المسحقة باعسار انصافها بالعلمه المسحقة يدل على الداء المسحقة للمعلول كقول العكس الحاصل ان
العلمه المسحقة يدل على المعلوله المسحقة دون العكس لان الذابن لا يدخل لهاف ثابن الدالين وذلك لان العلمه
لا يمكن ملاحظتها في وجهه في الامان ملاحظتها علمها معلول خاص باعسار معلوله خاصه ولا عكس او عكس ملاحظه
معلوله خاصه شيء خاص في وجهه مخصوص في ملاحظه كونها اثر العلمه الخاصه وذلك طلمن راجع وحداه
المعلمه المعينه حيث انها علمه معبى على المعلول المعنى حيث هو كقولك فان قلت قد ظهر ان العلمه المعينه
في حيث كقولك يدل على المعلول المعنى حيث هو كقولك دون العكس كقولك انظر في وجهه واد اوجها
معسا او غيره يدل على الاخر كقولك دون العكس طلمن دلالة احد النوعين او في الاخر فاما ما تبين في
الكلام لخاصه المقام وقد توجه في حله كثير في الاقوام وقد زالت لكل ادم فانظر في ما قلت وقال حين
كسفت عليك حقيقه اى وصديق المفعول فان به هذه العقل ومراشرون في دفع سببه رماورد
همسا ووليد عدم اصانه الفكر والى لوجه الاحتجاج به من هذا القانون اعلم ان العلمه معروفة طرق الان
وعلمه الصحيح الفاسد كوا ان يكون طرق الاكس باعسار العلمه وبعدهم في فاسد ان اساره بهما والى
ان يكون في حله اهم لا يخطوا ان يواصح او فاسد واما فاسد لاسان الواحد ما وصل لاسان لانه في
لا يواصح بعض العلمه بعضا اما يعلم في الفاعل فاما يكون في الفاعل فاما يكون في الفاعل فاما يكون في الفاعل
العلمه كلاف ما اذا رجع العاقل الى احواله فتمش فيها فانه وحده انه بعد امور اسما في اوقات محله ولا يبرأ منه
اصلا فالاول بعد الطول والخم لا النعدين والتشديد العلم فيكون دلالة في وجهه في الاول في ونوع

الحق هو الذي لا يخطئ
في العلم به
والعلم به هو العلم
بالحق

على وقوع الخطأ في الفكر ولما كان قوله رحمه الله يجب في قيتين متعلقتا بقوله يناقض نفسه ونيز ان الوقتين طرفان
للتقيض اي المتنافيين اللتين الكائنين منها وكذا بنا في ما ذكره في رابط التناقض من الكلام الزمان شار
قدس سره بقوله الى الفكر في وقت واحد ويعقد حكمه في الفكر في وقت آخره الا ان تعني الطرف المذكور بقوله
يناقض باعتبار تقيده بمغز غير فكلما في وقتان الطرفين للتفهم وهذا مغز قوله فالوقتان انما هما للفكرين
اي لا يتضمنها العلم ان مراده رحمه الله بالتقيض في قوله الا لازم اجتماع التقيض المتنافيان اعلم من ان
يكن متنافيين يجب الاصطلاح ام لا وكثيرا ما يطلق التقيض على المتنافيين فلا يرد عليه ان التقيض
المذكورين اعتر العالم قديم والعالم حادث ليسا تقيض لعدم اختلافهما بالكمالات والسبب المعبر عنه هو
التناقض وكذا المراد بالتقيض المستفاد من قوله المناقضة لبعض العقول بعضها وقوله يدرك الانسان الواحد تقيض
نفس المناقضة اعلم من ان يكون نقيضا يجب الاصطلاح ام لا وقوله يدرك المقصودة العرض من هذا الكلام
الاعتماد على بيان احوال تلك الانظار التجزئية الكاسية على وجه الكمال الاحتمالي من هذا المفهوم والعرض للمفهوم
احوال تلك الانظار على الوجه الجزئي التفصيل لان المتعلم الناظر لم يعلم فان النظر الذروري عليه وجه الجزئي
التفصيلي لم يتميز عند صح هذا النظر الجزئي عن فاسده وهو المظهر وحاصل الاعتذار ان الالتيان بهذا المقصود
لما لم يتسهم التقابل بالاثبات بما يقتضيه عند الاحتياج ومنه ظن ان المقصود من هذا الكلام وقع ما اورد
الحل في هذا المقام من انه انما يلزم اقامة الالفاظ في المذكور لولم يكن طريق آخر في تحصيل المطالب العلمية
غير الفكر لكن ذلك ثم قال من الطرف كلمة اسر على الواسع والتوجه الى العالم الكلي لتعاضد عليه الحق الصريح
الى غير ذلك من الطرف فقدا في بعض الفن وما اعترض عليه قدس سره من ان الكلام ان في اندفاع
ذلك الايراد بما ذكر الحق قدس سره ليس بظنه انه انما يتوجه على ما ظن لاعلى ما قد قدس سره بهذا
الكلام كما بيناه من حيث انه كذلك اليه وذلك معلوم من سوق الكلام وترتيب المقدمات لا يثبت
هذا المراد بهذا الكلام لا يتوجه على ما ذكره قدس سره من ان مقتضى كتمان فروقها الى ان تطاب تكلف بيانها

انه قد تسرر الى اراد ان المقهور معرفة احوال جميع الانظار بالتفصيل فلم اذا عرض بمعرفة الانظار التمر لم يد
 على النظر وذلك وان اراد ان المقهور معرفة جميع الانظار التي ترد عليه فان اراد ان المقهور معرفتها ففقد
 اليها ثم اذا لا يتحقق عرض بمعرفة النظر بقدر الوارد ونفسه كمن لا يتم انها متعددة اذ يمكن ان يعرف كل واحد احوال
 النظر الوارد وغيره من الوارد بالتفصيل نعم لم يوفق المقهور بيان احوال الانظار الجزئية على سبيل التفصيل
 لكان سائلا عن المنه ووجه الرفع انه قد تسرر اراد ان المقهور ان المقهور والمنطق المعلم في تعليمه معرفة النظر
 المتعلم احوال الانظار الجزئية على سبيل التفصيل وحاصله ان مقصوده بيان الطرق الجزئية له على وجه الجزئية التفصيل
 ولا يخفى ان في حصر هذا الكلام على المقهور من التكليف والاوجه ان يقال اراد ان المقهور معرفة احوال الانظار
 الجزئية لانه التبرير على النظر من ورده بالتفصيل لكنها متعذرة من غير دليل فلا بد من قانون يرجع اليه
 وقد عرفت ان من هذا الاستعمال التعريف اي على العنصر الرابع وان للفكر مادة وهما الامور المعروفة وهما
 الهيئة الاجتماعية قدس من قدس هو دلتين العبارتين بالوجهين المذكورين سابقا اتباعا للكلام
 رحمه الله واستنادا على ما سبق من انه يتبعه وقوله اللازم للترتيب سبب على كون الترتيب مصدرا مبنيًا للعنصر واما اذا
 كان مصدرا مبنيًا للمفعول وهو الملايم للكلام المقص والسراج رحمة الله كما نبهناك عليه سابقا فلا يخفى
 قوله فاذا صححت المادّة وصححت في المقهورات بان يكون المذكور في موضع المنصب او عراضا والمذكور
 في موضع العنصر فضلا او خاتمة بمنته شاملة له وصححت في القديقات صدقها ومناسبتها للمطل بان يكون
 المذكور في موضع العنصر وفيه تسرر على الاصح والمذكور في موضع الكبر وفيه تسرر على الاكبر والضرورة بان
 يكون الهيئة الى هذه الامور المعروفة من رعاية الشرايط المعبرة بترتيب المعارف والادلة والمراد بوجه
 الفكر في قوله فاذا صححت كان الفكر صحيحا استنادا وبفساده ما يقابلها عن عدم استناده له هكذا ذكره قدس سره
 في شرحه للمواقف وكذا المراد بقوله الصيب المطم ولم يرد عليه فلا يتجرح ان الفكر بناء على ما عرفت المتأخرون
 ووافقهم المقص هو الهيئة الى هذه الامور المعروفة كما عرفت فلا يخفى قوله واذا فسدت او فسدت احد ما كان قائدا

لأن فساد المادة لا يستلزم فساد القوة ولا تبادلهما ان الفكر في بعض الصور يوجب الماطن فساد المادة بخلاف
 فساد كل فرض من صور الماطن وهو قولنا زير نيوان نعم بجه عيدين فساد الصورة في المعوقات لا ينافي استلزام
 الماطن الاعلى قول من كل بوجوب تقديم النفس والفعل في كمال التمام واما على قول من لا يكلم به وهو ان كل ما ينافيه
 ولو كان المراد بوجه الفكر وقوعه على وجه لا ينفصل عن الفكر عليه وبالعناصر خلافا وبالاصابة الاصابة على الوجه
 اللاتيني واجد المصابة ما يقابلها كما ذهب اليه بعض الافاضل لم يجر عليه هذا ايضا لكنه على هذا يمكن المراد بقوله
 قدس سره ثم ان التماس من تلك المبادر لا يمكن باي طريق كان ان التماس من تلك المبادر على الوجه
 اللاتيني المتيقن لا يمكن باي طريق كان والمتكفل بجعل احدها قلنا كلام قدس سره يدل على
 الاحتياج الى قواعد الفقه كالتحصيل المراد والقوة وهو الماطن واما كلام المصنف في بيان الاحتياج الى
 قواعد كنهها فاي مقدمة منه فيقيد الاحتياج الى القواعد التي تعرف منها الموارد قلنا قدس سره في تحقيق الفكر
 اي كجهد المحقق في النظر في بعض البديهي بالفكر مع ملاحظة مقدمة اخرى معلومة يقوم العلم بها مقام ذكرها
 وهو انه لا يمكن اكتساب اي نظر من اي بديهي كان فلذا اخذ في التفرقة الاحتياج الى الفكر حيث
 قال فثبت الحاجة الى قانون لمعرفة اكتساب النظريات من الضروريات وهذه الطرق هي المبادر والاطلاق
 بالقياس والافاضل من الفكر الواقع فيها وهو الصورة وبهذا سقط ما قيل لا يلزم من الدليل الاحتياج الى الجمع
 قوانين المنطق فانه يدل على ما يحتاج الى قانون عام للذهن على ان كل فكر هو عند نفس الترتيب
 لا يمكن ان فلا يلزم الاحتياج الى القواعد المتعلقة بالمادة فتأمل المنطق يطبق على المنطق الظاهر
 اعلم ان المنطق اسم موضوع في المنطق سمر الميزان به وما يلزم وجه التسمية كنه الميزان سببا لظهور
 المنطق ويقوي في تركه موضوع المنطق ومجده وما كان ظهور القوة النطقية التي هي في النفس التي طقة
 ونقوتها بظهور كالاتها العلية التي هي ادراك الكليات والعيون التمر من التكلم الظاهر المسماة
 بالمنطق وكان ذكره رحمه الله والا فلا وجه لذكره وكانه قال لان ظهور الكمالات القوة النطقية

المسماة بالثقلية وعلمنا انما يكمل بسببه وفي هذا النقص برود لما ورد به انما عليه من ان القوة النطق لا يطهر به بل
خروج كالاتها العلمية من القوة الى الفعل فيخرج من القابل لها بشرط مراعات قوانينه هذا ولما كان سببية لغيره
لظهور كالاتها العلمية فغيره وكان كون تلك السببية محتملة لوجه التسمية موقوف على كون تلك الحالات مسماة
بالنطق اشار في نفسه اليها بوجه النطق ليطبق على النظم الظاهر الى قوله في هذا النقص فيقول في غير كلامه
النطق للنفس الانسانية المسماة بالنطق الشارح رحمه الله والقيد الاجز لا يخرج العلة المنوطة لما اعترض
على تعريف الآلة بانه منقطع في العلة المتوسطة فيجوز ان يذكر فيه قيد آخر كان يقال امر الواسطة بين الفاعل و
منفعل القريب في وصول امره اليه اجاب رحمه الله بان القيد الاجز اعترض وصول امره اليه بحسب العلة المتوسطة
ولما توقف صحة هذا الكلام على امرين احدهما ان يكون العلة المتوسطة داخلية فربما في تعريف حيز يمكن
اخر امره بالقيد الاخر وذلك مما فيه جفاء وثانيهما ان لا يكون في العلة المتوسطة هذا القيد الاجز متى يخرج وذلك
ايضا خفي بعد محكي الاول بان يكون البعيدة فاعلة لمنفعلها البعيدة وذلك لوجب وصول الامر منها اليه
فان اعترض لبيانها فيقول الاول بقوله لانه واسطة بين فاعله ومنفعلها هذا هو المراد بالبل وكبراه كذا في
وهو كذا كان كذلك فهو واسطة بين فاعله ومنفعل ذلك الفاعل وقوله اذ علة على الشيء علة بالوجه
بيان بكر الخدوفة ويظهر انما حصل ان علة الشيء ما دخل في وجود ذلك الشيء فان كان ذلك المدخل
بالفعل عليه او الشيء آخر تسمى تلك العلة فاعلا والشيء منفعلا فان كان ذلك الفاعل موجد لكذا كذا
سمي بالفاعل القريب والمنفعل القريب وان كان موجد لشيء آخر هو موجد لذلك الشيء التيمم بالفاعل
البعيد والمنفعل البعيد وقوله لا انها ليست واسطة بينهما في وصول امر العلة البعيدة الى المعلول بل هي
قوله لان امر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول بيان لهذه المقدرة واذ انشئت ان الفاعل لا يجب
يؤثر في المنفعل سقط الاعتراض بانه اذا لم يصل امر البعيدة اليه لا يمكن المنفعل منفعلا لانه لا يمكن داخل
في باب التعريف فلا يلزم الاخر انما بالقيد الاخر عنها وقوله فضلا عن ان يتوسط بين امرين منفصلين

يمكن لنا منها اخرى بالنفرض الاول للعلالة على كونه اخر منه كما قد علم فلان لا ينظر الى الفقيه فلهذا
 عن ان يعطيه شيئاً فاعطى، لكونه بعد اخر بالنفرض من النظر وهذا ليس كذلك اذ ليس الوصول بالواسطة
 بعد من الوصول بلا واسطة بل هو توقف على الواسطة والى ان الامر بين اللذين لا يتوقف تلك
 الكفة بينهما ليساها الوصول بلا واسطة والوصول بواسطة بل المطلق والمقيد ولا يشترط ان تحقق المقيد
 البعد تحقق المطلق اذ يحقق المطلق لا يتوقف الا على تحقق مقيد ما تحقق المقيد يتوقف على تحقق مقيد
 معين وتحقق البعد تحقق مقيد فالفاعل امر ما ذهب بعض الفاصرين من شارح الرسالة
 الى ان القائلون اسم لموضوع الفقيه الكلية كالفاعل فقولنا كفاعل مرفوع وكان هذا محالاً لما
 وقع عليه المصطلح القوم من ان اسم للفقيه الكلية وكان منشأ اعطى امر من احد ما استراك لفظ الكلية
 بين مفهوم لا يمتنع نفس له من وقوع الشك فيه وبين الفقيه الشرع فلهذا على كل جزئيات موضوعها
 والامثلة المتعددة التي يحتمل عليها ذلك المفهوم الكلية لتسمى في الاصطلاح جزئيات ذلك المفهوم
 والقضايا الجزئية الموقوفة من جزئيات موضوع الفقيه الكلية ومجموعها المندرجة فذلك الفقيه الكلية
 تسمى في الاصطلاح فروعا لما واثمها اضافة الجزئيات الى صفة الامر الكلية كالمادة والجزئيات لا تضاف
 لا تضاف في المعارف الا الى المفهوم الكلية دون الفقيه الكلية اشار قدس سره اولاً الى معنى الكلية
 اشارة الى المنشأ الاول والى ان جزئيات اشارة الى المنشأ الثاني واما قوله ولما فروع الى
 كمثيل للمنشأ الثاني اذ يختص بالجزئيات بالمفهوم الكلية فكما المنشأ الثاني في المنشائية لا يشوبها
 واثمنا الى ما وقع عليه المصطلح القوم بقوله والقانون والاصد والقاعدة والاضابطه اسماء لهذه الحقيقة
 الكلية اشارة لما هو المصطلح عليه ومنها على ان ما ذهب اليه بعض الفاصرين من غلط واثمنا لما الى
 بيان ما هو المراد من التعريف بطريق التفرع اعادة لك الشارعية السابقين اهتماماً بالبيان بما يقوله
 فقوله كل ارفقية كلية يعني لا مفهوم كل كانو ذلك البعض منطبقاً لثبوت القوة يعني مندرج فيه

بطريق الاجماع على جزئيات اي على جزئيات احكامهم جزئيات موضوعه لا على نفس جزئيات ذلك الامر كما
 توهم ذلك البعض من طراز التعريف بتعرف احكامهم من اسرار الفعول بطريق التفسير وما قيل من ان المراد
 بالامر الكلي الاسم من ان يكون معنوا محورا او تصديقا وبقولنا يلحق على جزئياته كجزء المفهوم الكلي التصور
 وبقولنا يتعرف احكامهم من الفضايا الكلية التفرع عنها ببرهانية المنفعة في فائدة بعض القبول على وجه ذكر
 مدفع بعدم جواز استقراء اللفظ المشترك في معنية القول بعوم المجاز باليراد منه ما يلحق عليه الكلي فوقع
 ايضا بعدم جواز ارتكاب المجاز بلا قرينة سبب التعريفات فان قلت فما فائدة قوله منطبق على جزئياته
 مع ان القضية الكلية لا يمكن الاكذ لك قلت فائدة الاشارة الى قيدية المعبرة في القانون اذ القانون
 هو ان امر الكلي من حيث الظاهر على جزئياته لا مطلقا لان الامر الكلي من حيث الظاهر على مساو موضوعه او على
 اعظم منه ليس قانونا مثلكم انسان ضاحك ليس قانونا بالنسبة الى كل من نطق ضاحك وكذا اكثر انسان
 ناطق ليس قانونا بالقياس الى بعض احوال ناطق وان كانا من المبادئ والقياس اليها اذ يجوز معرفتها منها
 كال يقال في الاول كل ناطق انسان وكل انسان ضاحك منتج كل ناطق ضاحك وفي الثاني بعض احوال
 ناطق فان قلت ما محذور يعرف احكامهم من الاعراب وفائدة قلت محذور الاعراب الرطب على كونه
 صفة لمصدر محذوف اربط يلحق الظاهر يعرف احكامهم من امر وممن من ذلك لا يلحق وفائدة الاشارة
 الى قيدية اي من حيث ان ذلك وفائدة تلك الاشارة اخرج القضايا الكلية من تعريف القانون بالقانون
 بالقياس على احكام جزئية لا يعرف تلك الاحكام منها بوجوه الوجوب لا يكون منها من مبادئ النسب بل
 الكلام الجزئية ولا يكون منها من مبادئ التقييد عليها بل يكون تلك الاحكام بديهية مستفيدة عن التقييد فان قلت
 القضايا بالقياس الى تلك الاحكام ليس قانونا والقانون لفظا سريلا وهو بغير اسم لمصلحة الكتابة
 او صلاحيات لفظ القضايا الكلية التفرع من سبب المعرفة للاحكام بديهية يجامع ان كلامها ورواها
 يتوصل الى التوكيدية فالتقييد الكلية باعتبار التوصل بها الى معرفة الاحكام الجزئية ليس قانونا وهو متسل

اليها اما بان يجمع من مذهب الكتاب ما وذلك اذا كانت تلك الاحكام الجزئية كسبته ومن مذهب النجاشية عليها
وذلك بان اذا كانت بدعيه فيها نوع ففاء بالنسبة الى بعض الاقوال القاصرة ومنهم من ظن ان فائدة
ذلك تلك الاشارة الى خارج تلك القضايا من تعقيب القائلين بالقياس الى الفروع البدعيه وظن ان القائلين
عبارة عن فقيه كثر يستخرج منها فروعا النظرية المندرجة تحتها فاعترض على تعريف المنطق بانه لا يمكن شاملا
لاجزاء البدعيه التي فروعا عليها بدعيه ايضا كقولهم السطر الاول منسج وقد صرح جواب بان بعض اجزاء بدعيه
كمنه السطر وقد صرح قدس سره في حواشي شرح المطالب بان الفروع المندرجة تحتها ايضا بدعيه وقد عرفت
فساد هذا الفن وان دفاع هذا الاعتراض بما ذكرنا من فائدة تلك الاشارة قال قولنا السطر الرابع من الفروع
من موجبتين مع كونه الفروع بعد تبديل مقدمه وجعل الفروع من كبريتيخ والى كان من الفروع البدعيه
بهذا السطر المذكورة الا انه يحتاج الى التنبه بالنسبة الى بعض الاقوال اما ان راى تحت السطر الاول
منسج كقولهم السطر على انه منسج فينبغي ان العاقلة يمكن تقرير هذا الاشكال على وجهين احدهما ان العاقلة قابله
للمطالبة كسبته لا فاعلة لها ففكر كمن المنطق انه بمنها اشكال وثانيها انه اذا كانت كذلك ففراعتبها
ومنفقة المطالب كسبته اشكال فخر الاول في قوله فلا اشكال في البنية وعلى الناس معناه انه لا اشكال في فاعليته
لونها ومنفعليه الاخر والاول من الوجهين انسب بقوله فكونه الله اما بناء آية لان مفهومه الصحيح يرفع
الاشكال عن الالية كمنه يتوهم غير اننا لانم انه لا اشكال على تقدير كون الحكم فعلا بالنسبة كيف والانه ما يمكن
واسمها بين الفاعل ومنفعلة في وصول اثره اليه كاسبق قال اراد رحمه الله بالمطلب الكبير الاحكام التي
من الافعال فلا يمكن المنطق واسمها بين الفاعل ومنفعلة بمرتبته وبين فاعله هذا يتوهم على الناس من الوجهين
ايضا اذا قرر الاشكال في منفعلة المطالب وان ارادتها النسبة التي هو الوقوع والادوية فالواحد من العاقلة
لانها فعل لها اثر الفاعل ما يرتب في فاعله الذي هو التأثير اليها واما اثرها في فاعله فاعلة فاعله
فوزر الانسب بديل على ان الاثر الواصر اليها هو الانسحاب ولا يشتهر فزان الانسب مع انه

والاثر الذي لا ينفصل عنها
اليها الا بالاعتبار

ليس نية العاقله لانه فعلها الترتيب هو الترتيب على راس المناسخ ليس لواءه الى المطلب بل هو الى الامر المرتبة
والجواب عنه بوجهين احدهما انه لا شك ان النظر الى ما ذكرته على السبيل ما ذكرت من شأن الاشكال في الترتيب
وثانيهما ان المراد بالمطلب الترتيب هو الوقوع والاداء في الاشياء والانتزاع والاشياء الواه من العاقله
كونه محققا ومنزلة فانها انما يتبين على الايقاع والانتزاع وهذا هو المراد بالاكساب اعترافا لكونه مكتبا
موقوفه الترتيب على المكتوب وارتفاع الاشكال انما هي ايضا وان اردنا كما آت اجاب عن الاشكال على تقدير
كون الحكم ادراكا بوجهين احدهما وهو الوجه الاول فيصح لما ادعاه رده آت من آتية صريحا في علة العاقله و
منفعة المطلب منها واليه اشار في الجواب الاول بقوله كما ذكره رده آت اى حيث قلنا انه لا يمتنع من القوة
العاقله والمطلب الكبير الاكتساب وكيفية ضعف هذا الجواب وثانيها للاشكال ونقد راي الآتية
برده آخر لا يمتنع على شيء من الاشكالين فيح فالمراد بقوله قدس سره فكونه آت اما بناء آت ان يكون آت
بين العاقله وبين شئ من الاشياء لا بين المطلب الكبير لان كونه آت بين العاقله والمطلب الكبير ليس
مبينا على ما ذكره من الوجهين كما يدل عليه عبارة اما بناء على كذا او اما بناء على كذا يبرهن على الوجه الاول فقط
وانما المبني عليها كونه آت بين القوة العاقله وشئ من الاشياء فلا يبرهن من كلامه عليه ويمكنه كلامه رده آت
في بناء آت على ما ذكره قدس سره من الوجه الاخير من عدم اختلاف البناء والمطلب مبني على المطلب او البعير
عنها بوجهين بالمطلب باعتبار طلبها عند كونه الاول ونسبتها الى المكتوب والحق فان قلت قوله رده آت
في الاكتساب ياتي ذلك لانه يدل على ان الاثر الواه من العاقله اليها لا الاكتساب ولا آتية في انها مكتبة
مكتبة غير مكتبة الاكتساب والى الله فقلت انها وان لم يكن مكتبة الا انها مكتبة منها فكونها مكتبة منها
اثر الواه اليها وهو ارجح بالاكتساب وعلى هذا فالمراد بقوله قدس سره فكونه آت ما هو الا المعتبر من
سوى كلامه على كونه آت بين القوة العاقله والمطلب الكبير وبناءه على الوجهين في ح ط
وانما بقوله فهم لا نعز انما اسند العظمة الى امراض المنطق لا الكيفية مع ان الحكم منها مدخل في العظمة

لان المنطق ليس نفس عالم لا يفرجك لا ينفك عنه الهمة عادة بغير مرارة فانه لا ينفك عنه الهمة عادة وان امكنه الانفصال
الانفكاك عنه عقلا ولم يرد بان لا مدخل لغير الهمة العتمة حتى توجه عليه انه فلف الرق دلا لا يستعمله لانه
مسترك بنزوبين مراعاة لان الهمة كما يتوقف عليه وعلى مرارة كنهك يتوقف على العلم بوجه النظر الوارد
على الناطق وضاده المتوقف على مرارة وذلك العلم هو السبب القريب وليس شيء من الامور الملتزمة عالم بالحقيقة
بما سبب بعضها بعيد وبعضها متوسط وبعضها قريب وانا العالم الحقيقي للذات هو الدول الى فلفة
لنفس عن ترتيب المبادى الفاسدة ترتيبا فاسدا هو المراد بالخطا في الفكر والعالم كحقير هو الهمة هو رأى
الاشاعة وذلك الامور الملتزمة اسباب عاتية وقد عرفت بهذا الانفعال ما قبل من ان لا يتم ان رعاية
المنطق عامة بغير عتمة وعارية لشرائط انفعال ما قبل من ان لا يتم ان رعاية
الى مراعاة مجازاتها على انها لا بد منها وهذا مراده رحمه الله
ان الآلة عرض عام للمنطق تنزل في تعريف منزلة النفس في تعريفات الماهيات التي لها اجناس وفصول
لانها وقت في هذا التعريف منزلة النفس للمنطق اذ ليس له جنس ولا فصول ولما كان ذلك العرض العام من التعريفات
مخالفا لما افترضه المتأخرون من عدم جواز انقال النص التالي بهم ورسوه المقتضى بل ان هذا التفسير
على من فهم وتوقيت لهم لان فلا يتوجه عليه ان هذا خلاف ما ذهب اليه في المنهج والآلية للمنطق ليس النفس
بما بالقياس الى غيره من العلوم فان قيمة الية المنطق باعتبار قوتها بين العاقلة والامور المرتبة في وصول
اثرها وهو المرتبة على وجه القواب اليها وكان الامور المرتبة يمكن على القواعد المنطقية كذلك يمكن نفسها
كان يقال مثلا لا تنزل على الشرايط العبرة في باب الانتاج بمنهج وكما يمكن على هيئة الترتيب الاول
في السطر المنهج فمعه القهنية الموجبة الكهنية المرتبة من تلك القهنية السالبة الكهنية على هيئة ضرب الاول
ولست بين العاقلة ونفسها في وصول اثرها عن هذه المرتبة اليها وهذا الاعتبار ايضا من المنطق فلا يلزم
قوله الآلية للمنطق ليس نفس بما لقيت من العلوم قلت المراد بالغير اعلم من ان يمكن غير الذات

اذ لا اعتبار به في الحقيقة الموجبة الكلية المرتبطة تلك الحقيقة المسالبة الكلية وان لم يكن غير بالذات الا انها
 غير بالاعتبار لانها باعتبارها تعرف منها صحة النظر الواحد اليها غير بالاعتبار انها في مبادي النظر وهذا لانه
 في المغايرة كالف والحوال على وجه الذي قررناه ظاهر الورود وقدر كينان في دفعه الامر بزيادة الجواب عند ما
 ذكرناه ما حسم لمادة الشبهة بالكيفية واما السؤال على الوجه الذي قررناه في بعض الجوانب وهو ان الاكيدة المنطقية بالقياس
 النفساني بعض المسائل التي لبعض فليس قوة وردود بهذا السبب وما ذكره في دفعه انه ان حصل الاكيدة
 لبعضها هو بالقياس اليها بعض آخر لا النفس وان كان داعيا الا انه ليس بحاسم لمادة الشبهة بالكيفية اذ
 للعرض ان يعود ونقرر الشبهة على الوجه الذي قررناه في لا يتفرع بهذا الجواب فالاحس في تقرير السؤال والجواب
 ما ذكرناه والجواب الآخر الذي ذكرناه ايضا قوله نعم نقول ان الاكيدة لا يكون المراد من مسائل القياس اما مسألة
 اخرى فان حصل بعض منه من بعض الطريق يدبر منه فحق بالان ذلك لا يجب ابتداء بل انتهاء تأمل مدبر
 وهذا في تعريف المنطق بالترسم في المقدمة دول الحمد وبجهد في التعريف بقوله ورسومه
 دون وعرفه وسموه وصوره الى غير ذلك من العبارات فائدة ومنفعة جليدة عظيمة هي النتيجة على ان معنى
 مقدمة الشرح في كل علم رسمه لاحد قولا في هذه وهما ان حقيقة كل علم علم الفاعلة ان الفاعلة الجديلة في صدر
 من المقدمات لانها عينها وظهور المراد في العبارات فمنه ان الفاعلة عليها والمراد بالحقيقة المراد
 بازاء الماهية من تميز وجودها بالابح اما باعتبار شرب وجودها الذي هو الفاعلة والكتبة منزلة الوجود وانما خبر
 واما باعتبار استعمال المصنف المطلق والمراد بقوله فلا يكون له ماهية وحقيقة ولا تلك المسائل انه كذلك يجب
 هذا الوضع والى الجواب الوضع الآخر وهو بازاء التمدد بقات بالمسائل فله حقيقة وماهية ولا تلك المسائل
 منه هذه التمدد بقات ففئة يجب حده وحقيقة وذلك لان معرفة التركيب حده وحقيقة
 لقوله بوجه ذاتية وهر منها المسائل فان قلت فذكرته انما هو في الحد التام لا في مطلق الحد لان معرفة
 الشيء ببعض ذاتية معرفة يجب حده لانه ففعل في الاكيدة من قولا وليس في ذلك مقدمة الشرح في هذه

المقدمة

لمقدمة الشروع في الرسم قلت هذا الفصل انما هو من حدود الماهيات التي لا يتنازعها اذ لا يوجد كمال في الشروع والقبول
وغيرها في حدود الماهيات التي يتنازعها اذ لا يوجد كمال في الشروع والقبول فان تعريفها بحسب الجاهل لا يكون الا بحسب اجزائها وانما
فيمر من هذا القبيل وليس ذلك مقدمة الشروع وذلك لان الشروع في العلم امر ممكن والعلم يتبع مسائلها
لعدم تناسبها امر مقدر لا يمكن ان يكون مقدمة للممكن والمقدر لا يمكن ان يكون مقدمة للممكن والامر المقدر
الممكن نعم لقول العبد جميع اجزائه مقدمة للشروع في جميع مسائله كجيب الاسد صلة منه عن ان يكون متشروعا فيها
و هذا النوع من الشروع امر مقدر ايضا والمقدر يجوز ان يكون مقدمة للمقدر لكن الكلام في مقدمة الشروع الممكن
وما قبله من توجيه من ان معرفة الشيء بحسبه حقيقة يتوقف على الشروع في العلم فلو كان الشروع في العلم متوقفا
على معرفة بحسبه لزم الضرر فندفع به منع توقف معرفته بحسبه على الشروع في العلم وكيف الشروع في العلم عبارة
عن تخصيص مسائل العلم ولا يلزمها وذلك التخصيص يتوقف على ملازمة المسائل عن القصد الى تفصيلها ولا يكون
النسب المعينة فيها وهذا النوع من العلم هو المراد بمعرفة العلم بحسبه واما المقدمة معرفة بحسبه
الحصر المستفاد من انما في هذا المقام اضاف في الحقيقة وكيف لا وتصوره بوجه ما مقدمة للشروع ايضا اللهم الا ان
يكون المراد بالمقدمة ههنا مقدمة الشروع على وجه البهيمه اذ لا بهيمه في الشروع الا بعد امر المساوي له اذ المراد
كون الشروع على وجه لا يتنبس عليه المقهور وبغيره ولا غيره له وفي التصور بالوجه لا يتنبس على المقهور وبغيره
التصور بالوجه لا يتنبس على المقهور وبغيره والتصور بالامر المساوي يتصور في التصور بحسبه الله والتصور بحسبه الله
والاول ليس من مقدمة الشروع على وجه البهيمه فحينئذ انما في واما الموضوع واما اوجه البهيمه بطبعه
بعض المسائل اذ اراد بالمسائل القوانين الكلية لان الجيب ومردود ما اعترض عليه من ان حقيقة
العلم يتصور فيها ذكره من المسائل من موضوع الموضوع والمباشر فقط انه رحمه الله اراد بالمسائل القوانين الكلية
يدل عليه قوله رحمه الله فيما سبق واما كان النطق قانونا لان مسائله قوانين كلية وقوله فيما علق النطق
بمجموع قوانين الاكتساب واذا كان المراد بالمسائل القوانين الكلية فوجه ارتباط بعضها

بعض سبب الموضوع بر جميع موضوعات المسائل كلها الى موضوع العلم وستر المسائل كلها في كونها با حصة
احوال موضوع العلم اما ابتداء او انتهاء وسير وعليك جميع ذلك لتفصيلها انما الله ولما لم يتبين بعض
الافاضل ذكرنا من وجه ارتباط القوانين بسبب موضوع العلم ذهب الى ان المراد بالمسائل المحركات لمختلفة
الموضوعات بدليل قوله لم يرتبط بسبب تلك المحركات انما يرتبط بسبب الموضوع لبعضها بعض كسبب
سوف فعلها علما وادعا على ذكره وايضا فيما ذهب اليه في قول عما ذكرنا من انه لا يبين على ان المراد بالمسائل
القوانين الكلية **فالتسليم الاول** ان يعتبر تلك المسائل عينية وتسمى بمسم ولذا اوردنا
في تعريفات العلوم المدونة مالا يصحق الا على المسائل او على التعديلات بها كما ذكرنا
في تعريف المنطق من ان القانونية نعني مراعاتها الذي من على الخط في الفقه وفي تعريف الفقه من ان
العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسبة من اولتها التفصيلية وفرض تعريف النسخ ان علم باصول يعرف بها احوال
اداء الحكم من حيث الاعراب والبناء الى غير ذلك **على تفصيله** في كتابه برفق الذي من الظ انه اراد
بتفصيله في كتابه تدوينه على وجه التفصيل منزل وجود الكتاب بمنزلة انما جرد على قوله فلم يرد بتفصيل المسائل
اولا انها استخرقت في وقت بنائها وهذا انما في ما توهمه هذه العبارة كما ذكره بعض الافاضل ان هذا
العبارة توهم ان تفصيل العلم في اناج كنس من ان قدس سره من ممول من كنهه انه لا يمكن بركته في الذهن وما ذكره
ذلك الافاضل في دفعه من ان قدس سره ذكر افعال العلم وجودا افعيا بمنزلة الوجه انما جرد اذا جرد
العلم بذاته في الذهن وجودا واطلبا كما اذا جرد بعبارة فانما نفع اذا جرد العلم بعبارة عن التعديلات بالمسائل
لا على المسائل نفسها كما في هذا المقام فان من العلوم ان الصرف لا يوجد في الذهن الا بوجوده على لوقال
ذلك الحسن محيي برهان قوله فيها على ان مقدرة المروء من علم رسمه لا مدة عليه العينية ما اشار اليه بقوله
ولهذا التصريح بقوله ورسمه وعدم ايراد حدوده وطرفه وهو ذلك القانون وما يقوم مقام
مقام تلك العبارات وتغليظ تلك العينية بدليل على ان في عليه للتفصيل وعدم الاثر المذكور من فضاء

وذلك انما يتوقف على صحة تلك العبارات مقام من يتحقق تلك العلة وليس كذلك اذ قال رصده لم يكن محيياً منه نظراً
 اولاً فلانه قال ذلك وراو به كدحج الاسم الاكبر الحقيقة فاورد حدة الاسم محيياً ما رايه من التنبه المذكور
 او كدحج الاسم كجزال كين حدة كدحج الحقيقة وان لم يكن رسماً كدحجها وانما بنا فلانه لو قلنا ان مع هذا التعريف المذكور
 واما مع حدة الاسم وراو به معرفة مجازا لكأن محيياً اذ القرينة وهو ذكر الآية ولعرض في التعريف فاقه
 فقولوني ولو قال وهو ذلك القانون انما فسر الفهم القانون ولم يفهم بالمنطق محيياً تعبير محيياً وهو ان لم يكن
 لان للمنطق معنيين احدهما انه هو المسائل المفهومة المعينة كما ذكره رحمه الله بقوله حقيقة كل علم مسائل وذلك
 العلم وانما كدحجها كدحجها قدس سره في حاشية شرح المواقف من انه لا يفر عليك ان اسم كل علم موضوع باراد
 مفهومة اجمالية لا فاسد فان فسر ذلك المفهوم ففسر لكأن حدة كدحج الاسم وان بين الازمة كان رسماً كدحج
 ولعرض ذلك المفهوم منها ما فسر الحق بقوله قانون لغة معروفة طرق الكساب النظريات من الازمة واداة
 بالقياس والفاقد من الفكرة الواحدة فيها وقد هو المنطق الرسمي فاذا ذكره الحق اولاً حدة كدحج الاسم وما ذكره ثانياً
 رسم كدحجها والظاهر ان التنبه على ان هذا صريح بقوله رسمه والتعريف بالطريق المعتاد وانما يكون للكدر وهو التنبه فالفهم
 وان راجع الى المنطق بقوله من الازمة باعتبار معناه الكدر وان التنبه فالفهم بالمفهوم فسر الفهم المذكور بالقانون
 لانه اعادة اليه كانه بعض الافاضة وقد معناه عليه قدس سره الظان الفهم فالفهم راجع الى المنطق كانه فمهم رسمه
 كذلك التنبه الى ان يقال المراد به هو المنطق هو المذكور في قوله هو المنطق بان رسمه لفظ المنطق ولفظ رسمه
 ويقولون وهو انه قانونية اه هذا صريح فالفهم رسمه راجع الى المنطق باعتبار معناه الكدر لا التنبه فالفهم فوله و
 رسمه على ان ما ذكره رسمه اسمي ولم يدل على انه رسمه فمفهومه اذ اعرفت هذا المقدمات عرفت ان ما ذكره
 رحمه الله من الفهم الجليل ليس شيئاً لان التعريف به لا ينبغي على ان مقدمه الشرح في كل علم رسمه الكدر حدة الفهم
 وهو المنطق ولعرض الاستدلال في انه رصده نظراً الى هذا المعنى فقال في شرحه للسلسلة على ما في بعض النسخ ذكره كدحج
 فان قلت العلم بالمسائل التي هي عين بها هذا اعتراض على مقدمه
 منها فائدة جلية رايها شرحها جبر

فيها قوله رحمه الله اه فغيره بحسب حقيقة كنه من العلم كجسائمه ويترتب عليه ان العلم بالمسائل التصديقية بها
 ومعرفة العلم كنهه لقوره والفقور كلب تفاد من التصديقية اي لا يعلم قوراز استفادته منه لانه يعلم قوراز استفادته
 منه والجواب على ما ذكره رحمه الله تسليم الاعتراض والقصر للبيان على وجه لا يرد عليه الاعتراض وهذا ايضا طريقة في الجواب
 قدسكم ارباب المناظرة وقد سبق من عرض سره في بيان اليه المنطق بذكره ولا يكتفي الجواب عنه برفع الاعتراض
 وتعيم البيان على وجه ذكره رحمه الله اه اوله بان يقال لان العلم بالمسائل تخففة بالتصديقية بها لان العلم بها
 قيل الاذعان لقوره كاستبتي حرار وحيث يمكن التصور استفاد من القور ولعلنا افاد ما ذكره رحمه الله من الجواب
 بما فيه من التنبه على امرين يخرج عنهما الجواب على ما ذكرت احدهما ان اساء العلوم المفروضة متمركه بين المسائل
 والتصديقيات وثانيهما ان هذه الطريقة في الجواب ايضا مسكوكة والاولى هي اذ في الافتقار على ما ذكره
 رحمه الله اه اهم ان العلم بالمسائل ليس الا التصديقية بها وهو خلاف الواقع وفي الافتقار على ما ذكرت
 لغوب للتنبه المذكور فاذا تصور تلك التصديقيات باسرها محتمة فقد حصل تصور العلم برسمه
 كنهه فان قلت تصور كنه اجزائها انما يمكن جدا اذا كانت الاجزاء مجزأة لانهم قالوا كنه مركب من اجزاء والفقير
 وما جازان مجزأة لانك ان التصديقيات التي هي اجزاء العلم ليس شي منها محتملا قلت اذا كانت الماهية
 مركبة من اجزاء متمايزة بالوجه فبغيره ان مثل عليها يارد تلك الاجزاء ولا يجب ان يورد البنى والفقير بعد ما وضح
 وما قالوا من ان كنه مركب من البنى والفقير وانما هو في الماهية المركبة في العقد البسيط في البرود والاصل وما خرج فيه
 من قبل الال هو ان العلم بالمسائل ليس الا التصديقيات امر استفاد اي مطلقا سواء كان
 قبل الشروع او بعده وذلك لعدم تمايزها او قبح الشروع وذلك لتوقف تصورها على وجه التفسير على جهتها
 في الذم من بنو وانا وهذا القول يتوقف على الشروع فيها قوله لم يمكن تصور العلم كنهه مقدمة للشروع فيه لان الشروع
 فيه امر ممكن والمستقذر لا يمكن مقدمة للممكن لاستلزامه نفي الممكن ولا يكتفي ذلك ارفع ذلك على
 اختلاف التمسك الى شاهد وذلك لان هذا النوع من المنع طلب وليس من المستدل على تلك المقدمة المنعومة

وجه

وظاهرانه لاحاجة الطالب الدليل الى ما يدبر كغيره نظرية تلك المقدمة فان ذكر شرط تقوى به المنع باليمن مساويا
 للمنح او اخفى منه وذلك سري من شئ في ذلك الشئ اسند المنع لاسناد المنع اليه وقوية بدوان مقبولة غير
 معينة على وجود ذكره في ذلك المنع شئ نقض اجمالا لنقضه وليد السند بدعوى الاختلاف فيه اجمالا ولا بد من
 من شأنه على الاختلاف الاجمالي الذي برع به من السند وذلك لعدم بداهة المدعى والشاهد عليه يقول
 وليك فيها جافا كيف غنم له لول وبس الجاني والخلف او يقول صح وليك كبح مقدمة يستلزم الحق
 وبس الاستقالة ولو جهها استوتجه المعارضة بغير المورد والافلا يصح ما هو المذكور في معرض المعارضة
 لما على وجه اوروت لا على وجه يمكن ان يوردها مستوف من الحكم ايرادا على وجهها للمعارضة ان يقال
 المنطق بغيره وكما كان بديها لاحاجة الى تعميم المنطق لاحاجة لنقضه فكبرى القيس مطلوبة لظهوره وصفا له
 ومحصلا النتيجة المذكورتان بيان الاول والآخر في كونه عبارة عن جهة آة في البيان قاصرة غير محروقة
 وتحريره ان المنطق لولم يكن بديها له كان كسبا ولو كان كسبا في تحصيل شرط من القائل آخر كينج
 كتحصيل ايضا الا آخر وهكذا الى اس بدوا وبنه ومحملة انه لو كان كسبا في تحصيل شئ منه اء الدور او التمس
 وكذا قيس اقتران من متصليين كراه مطلوبة في كلامه اء لظهوره في نتيجه لولم يكن المنطق بديها لزم في تحصيل شئ
 منه اء الدور او التمس فقله رءه فاجب في تحصيله الى تحصيل شرط وكذا قيس اقتران بعض نتج القيس في المقدمة
 محملة به قوله ما في الا ان محصل منها قيس اقتران آخر من متصليين صفاء وحملة كراه هكذا لولم يكن المنطق بديها لزم
 في تحصيل شئ منه اء الدور او التمس ما محال ان ينج لولم يكن المنطق بديها لزم في تحصيل شرط منه الحق وهذه
 النتيجة ليست بمطلوبة لكن المطر وهو بديها المنطق منها وافق ولذا افترض على التمس لظهوره والافضل الوصول الى
 المطلوب كينج الى ما ليف في شئ اخرين احدها اقتران في هذه النتيجة ومقدمة حملة هكذا لولم يكن المنطق
 بديها لزم في تحصيل شرط منه الحق وما لزم في تحصيل شرط منه الحق كان كتحصيل في نتيجه لولم يكن المنطق بديها
 كان كتحصيل في نتيجه استثناء من نتيجة هذا القيس ومقدمة استثناء بية هكذا لولم يكن المنطق بديها

مطلوب

لكان بخصيصه كلفه ليس محال نتيجه انه ليس ان لا يكون بهيبا فيمكن المنطق بهيبا لوجوده في الله بهيبا هو المبدأ والمبدأ
 في الشرح فيقول موصول النتيجه الى القيسين اقراره كما عرفت وقوله الثاني اذ منعه المصدر الكبير المطلوب من القيسين
 الاول من القيسين المذكورين في الشرح اعني قولنا لو كان المنطق كسبيلهم في تحصيله في الله وراوالتل
 يعبر لانه كزوم الدور او التسل كمن المنطق كسبيلهم وقوله انما يلزم لولم يثبت الاكتساب القانون بهيبا في غير
 منطق والافلا وجه لهذا الكلام بعد تسليم كون المنطق الذي عبارة عن الكسبيل ولا حاجة الى مصدر الكلام على الذي
 عن كونه عبارة عن الكسبيل في جميع بعده وما ذكره رحمه الله في الجواب الثبات قدمه المنع وبينا ان المنطق مجموع
 قوانين الاكتساب كما عرفت من سابق كلامه في جميع قوانين يعرف منها صحة الاكتساب فاذا فرضناه انه كسرو
 وجاؤنا تحصيل قانون منها من قانون آخر اما منطق او غيره والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق هذا التقدير
 ما فوق من كلام منبر الاجتهاد الى المنطق وعليه ينبغي فتوقف ذلك القانون على العلم الحق على قانون
 آخر كسبيل ذلك العلم من غير ان يكتسب على ذلك التقدير الذي هو تقدير كسبيل المنطق فينتج الى القانون آخر
 الى المنطق او غير كسبيل هو منه والعلم صحة هذا الاكتساب ايضا يترفع على قانون آخر وهكذا فالدور او التل
 وتقرير الجواب اعلم ان المعارض بهيبا المعارضة اعني قول المنطق بهيبا على مقدمتين متصلتين متصتين
 كما عرفت احداهما مذكورة وهو قول لولم يكن المنطق بهيبا لكان كسبيلهم والاضرى مطلوبة وهو قولنا لولم
 كسبيلهم في تحصيله اما الدور او التل والجواب عنه اما يمنع المقدمة الاولى او الثانية او البعض الاجمالي
 او بالمعارضة لا سبيل له يمنع المقدمة الثانية كما اشار اليه رحمه الله بقوله لا يقال لانقول نقين انما
 وما ذكره النص في الجواب وقد قررته رحمه الله ليس منقضى اجمالا وذلك وذلك ما عرفت سابقا
 من غير نقض الاجمالي والمعارضة والانزيم استدراك قوله ولا نظرا ولا الدور او التل او كيف في
 المعارضة المطلقة ليس بهيبا والا استغنى عن تعذر ويجوز ذلك مثبت نقض وعواء فتبين
 ان يكون جوابا يمنع المقدمة الاولى وحاصله انما لا نسلم ان لولم يكن بهيبا لكان كسبيلهم وهذا المستند

الاسنديين احد هالم لا يجوز ان يكون مبرهنا ولا نظريا بان يمكن بعض مبرهنا وبعض نظريا وانما انها كيف
يكن مبرهنا وبعض نظريا ولا يجوز الاستغناء عن القول وذلك بطا بديته وكيف يمكن مبرهنا ولا الدور
اولا فالتفريق بين الاسنديين عن المنع والتمسك بالاسناد الاول بقوله مبرهنا مبرهنا وبعض نظريا والتمسك
بقوله ليس مبرهنا والا لا تستغنى عن القول ولا نظريا والدور اولس ولا كيف عليك الاسناد الثاني اخص والكلام
على الاسناد الاخص غير مبرهنا فلا يتوجب عليه الاستغناء عن تعلم المنطق مدعى المعارض فلا يتم ذكره عند المنع مقدمة
من مقدما مع ان بطلان مبرهنا قد ثبت على ضعف وعول هذا وينبغي ان يعلم ان بيان ضعف المعارض المذكور
اعرف قوله المنطق مبرهنا لا يتوقف على القضية الاولى التراجع الى النص عن المعارض يمنعها كما عرفت الان
او يمكن بناؤها بان يتقن لو لم يكن المنطق مبرهنا لكان نقضه كسبها وهو لو كان لنقضه كسبها من غير تخصيص
من ذلك الكبير الدور او اشرف المقدمات ان الكتاب لا يتم الا بالمنطق وما ذكره النص ليس بفاعل
لما ذكره البتة بالكلية بل هو الاسم لما ان يمنع ما ذكره من التقدير ويقال لا يتم تقدير ان الكتاب
لا يتم الا بالمنطق ومبينة الا بنتاج لا مدعول ذلك ولا يتم من كلامهم الفضاوح نجم الكوب يمنع المقدمه الثانية
من المقدمات التي هي المعارض بيان المعارض عليها قوله فان انتاجه لتناجيه بين فيه عبارة الى ان
قوله كالسكر الاول اسماحي والى ان المراد بالاجزاء في قوله بعض اجزاء مبرهنا في الاجزاء المعبرة التبرير
القوانين لا مطلق الاجزاء ليندرج فيه موضوع القانون كالسكر الاول مثلا واعلم ان الظاهر من كلامه
قد مره ان انتاج السكر الاول لتناجيه بين بالمعنى الاعلى وهو ما يمكن تصور المنعوم واللازم في النسبة
بينها كافيا في جزم الذي هو المنعوم بينها يد عليه قوله مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا
الادلة وانتاج القيس الاستثناء التخصيص لتناجيه بين بالمعنى الاخص وهو ما يمكن تصور المنعوم
كافيا في تصور اللازم ويمكن تصور مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا مبرهنا
من علم الملازمة آه فان نسبة مستغنى من قوله ذلك الاستثناء التخصيص من السكر الاول وانما هو

في البين بالمعنى المشترك بين القسمين وهو التمسك بالاحتياج الأوسط لا في خصوصية احدهما القسمين وكان له
 الى هذا حيث اقتصر على انتاجه لئلا يبين الاحتياج الى بيان الصلة والتمسك الى انتاج الحكم الاول كانتاج القسمين
 الاستثنائيين بين المعنى الاخرين واخر اثنى بعض الافاضة من بيان القول بالاحتياج الاول منتجع جزء من المنطق
 مخالفا لما سبق من تعريف القانون لان الفروع الهندسية تحت مذهب الاحتياج فلا يتوقف تلك الفروع منه فلا
 يكون قانونا بالنسبة اليها ومخالفا لما سبق في آخر الكتاب من قول القائل لئلا يبين مذهب غيره من غير ان كان
 على الاول قد سبق في بيان القانون المذكور على ان كان مراد القائل ان الطبيب يبين مذهب غيره ان كان
 كسبيلا يبين عليه قوله في جواب المعارضة بمراد اجراء مذهب فلهذا قد مر منه انه في شرح كلامه واما المسألة
 فمن المطالب التبرير بين عليهما في العلم ان كانت كسبية قال في قدر استقارة البعض بمراد الإشارة
 الى ما ذكر من قولنا ونيفر ان يعلم ان بيان صغر المعارضة المذكورة لا يتوقف على التمسك الاول في التمسك
 اجاب المتصل عن المعارضة بمعنى قوله قلنا ذلك النظر ايضا بمراد الإشارة الى الجواب باسم
 الذم هو من ماذكرنا من التقدير وانما يذهب المتصل الى المنع المقدمة الثانية فمرقتين المعارضة ومنع
 ماذكرنا من التقدير حتى يخلص من الاستدلال بالهيكلة الاستدلال بهذا الذم على ايهام كنه المنطق باسرها
 مكتسبا وهو خلاف الواقع والاولى بالجمع بينهما وفعلا لا بهام وفعلا لما في الفناء بالتمام فليس عليه القائل
 هو ان معرفة ما على قوله رده والمعارضة وان فرضنا انما صلا لا تدل الاعلى الاستغناء عن غير ما عليه
 بمراد على ان الاحتياج غير حاصل لان توجيهها هكذا لو كان المنطق محتجا بالية لكان اما بديهيا او
 كسبيا وكما من القسمين محال وما استلزم المحو هو محتك فالاحتياج اليه محال فعدم الاحتياج اليه
 واقع وهو المذموم وذاكره في الكتاب هو بيان كطلوع قسمي لنا في هذا العبارة وما ذكره قديمي
 ورد بان البطل كونه بديهيا او كسبيا يمدل على انقائه في واقع نفسه ولا يلق
 كغيره لكلامه
 له كنه محتك في ايدي بعض ليس انصار المنطق في البديهية والكسبية فمر على الاحتياج اليه حتى يستلزم

بطلان الاحتياج اليه اذ لو جرد هذا الكلام مع تفسيره عن عدم الاحتياج اليه قال قلت لا يفر وحده ان
 مع تفسيره بوجوب الاحتياج اليه فلو لم يكن المنطق محتاجا اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلا
 وبيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج الى المنطق بما ذكره غير ممكن اذ هذا كسبية الكبر لا يستلزم الدور
 اوله وجزاها لانتهاه قابلين بغير غير مطلق قلت سلمنا ذلك الان بيان البطلان بما ذكره غير لازم
 اذ يمكنه بيانه بان يقارن كسبية الكبر بطالانه خلاف الواقع واذا ثبتت ان الكفر في الامر ينفع
 لوجوده في الذهن لا يوجب نفيته اصلا فطلانه يدل على بطلان الوجه الذي ذكره ولا يوجب نفيته اصلا فطلانه
 يدل على بطلان وجوده في الذهن ولقائنا ان يقول بطلان الوجود يستلزم بطلان الاحتياج اليه لان الاحتياج اليه
 الممكن هو الاكتساب على الوجه الصريح الامر المستحيل وهو المنطق بطالانه استلزامه استحالة الممكن واعتراض الخبايا
 على قوله رحمه الله والديليز انما ينفع على برب الاحتياج اليه لا لا نقول ان السلم الى الديليز لا ينفع على برب
 الاحتياج الى العلم المنطق فاما ان يكون الحاجة مهيئة اليه وكان غير بديهيا كان الحاجة لا تقبله واجيب عنه بان
 هذا النوع لا يقر لان المنطق لا يمتنع ان يكون بديهيا او غير بديهيا فان الاول فطالانه على كسب المنطق غير
 بديهيا فان كان الثاني فظهر لان تمام المعارضة موقوف على كسب المنطق بديهيا وان رايه ان
 نقول في تعريف المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات هي المعارضة التي اوردنا
 الاستدراج الذي روج في شتره للرسالة وهي التي قد سبق منا الوجدان لمعرفته امكان ايرادها على وجه
 يصل للمعارضة الاول وهو قوله المنطق كسبي واما الثاني فهو استلزامه للبيته اعني قوله المنطق فلا يحتاج
 اليه في اكتساب النظريات وذكر في بعض المواضع ان لم يرد بالثاني كبر المطوية وهو ان كل كسبي لا يحتاج
 اليه في اكتساب النظريات لا قوله فلا يحتاج في اكتساب النظريات والظاهر ان المقدمة الثالثة التي
 اعترضها مع الاول ما ذكره في بيان الاستلزام اعني قوله فلانه لو احتج اليه مع كونه كسبيا لزم الدور

او التمس ما ذكره في بعض الاثر انه مقدمة واضحة الكذب فلا يلزم الاعتناء بالمعارضة على ذكرنا وان لم يكن من القضايا
 المتعارفة الا انها بعد المطالب افرة طاهرة اذا كان النسب ح ان لعدم التعرض ذكر النظر و ذلك لان
 المعارض ح على نظرية الكفر او احد مقدمته ان الكسبي و المناينة لا راجع لغير كون كسبيات من الدور او ان
 واما في المقدمات فليس فيها في هذا كان الا انهم لم يجدوا كسبية الكفر في ان النسب نقية اذا النسب لا يلزم
 يقدم كذب المعارض ح على وجهه بل انه فان بناه على براءة الكفر والا كيف عليك الا معرفة ذلك سهل اذ
 هذا القدر المذور لا يقتضيه عدم التفاته ربه هذا اليها كيف وقد التفت الى معارضة لا يصح للمعارضة كما اذا سرفت
 هو له بهذا الشر محمد ورا واما ما ذكره قدس سره من ان النسب لا يغير لا لزوم الدور او التمس في الكتب ان نظرية
 المتخيلة الى المنطق لا يلزم على لزومها في تحصيل نفسه فذلك بناء على ما يفهم من ان كلام التعرض اعترفته ولا نظرية و الا
 لدارا و التمس الا فيمكن كلامه على ما هو النسب بان يرا ومنه والادراك ان الكتاب او التمس مطلقا وان الرضا من له كتاب
 المنطق والظاهر انه لم يورد هذه المعارضة لانه لم يجد ريبا في معارضة ادوات هناك لا يمكن ان يورد ويدل
 عليه كلامه في هذه المسألة الى جواب معارضة يورد ومنها ذلك لان كلام التعرض على الجواب من حيث ادوات
 و تعارف ايراد قبله اظهر في جوابه على كسبية يمكن ان يورد و قد في المخرج لانها التقابله على سبيل المعقولة
 اعترض عليه بان المعارضة في اصطلاح آخر العلم اقامة وليس على ما يفرض المدعى ان يعلم كما يدعى للمقدمات الدالة
 على المدعى لا ما ذكره والجواب انه لم يرد بذلك نفسه معنى الاصطلاح بل معنى القول المنقول عنه ولا يخفى
 انه يلزم للمعارضة الاصطلاحية ان يذكر من معارض المعارض للقرينة وانما ذكره من هنا من معارضة المعارض للقرينة لا يصح
 للمعارضة ان لا يرد من معارضنا هذا الكلام القوم مفقوده قدس سره من هذا الكلام متعبدا بالعدول له ربه له
 ربه انه وصف الاعراض المتوجه على ظاهر هذا الكلام عنه ربه له الى القوم و يتبادر من الى الفهم ان المقصود
 من مقصود القوم في هذا المقام الذي هو مقام بيان الموضوع بقوله الموضوع انما صدق عليه الموضوع هنا و هو
 المعلومات التهورية والقرينة بقرينة غير متبادر من كلامهم هذا انهم جعلوا من مقدمات الموضوع في المنطق بقوله

ما صدق عليه موضوعنا مستلزما لتعريف مطلق الموضوع لانه عام والمطلق امر خاص والعلم بالخاص سبق العلم بالعام
فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص انما يكون مستلزم بالعلم بالعام اذا اجمع هناك شيان وكلما هما في موضوع
الاعتراض فلا وجه لتعريف مطلق الموضوع او لا فلهذا اعترض على تعريف مطلق الموضوعين واجب عن ذلك الاعتراض
بان الخاص هنا في موضوع المنطق ليس هذا المفهوم مفيد والعام اعني موضوع العلم مطلقا وروى هذا الجواب بان
امطالق القوم بناء على ما يتبادر من كلامهم وهو من الاعراض ليس تصور مفهوم موضوع المنطق اه بل ان في كلام
قوم ليس كقوله بل ان كان لما كان مقبولا والقوم التصديق بان الشيء العلة في موضوع المنطق وذلك المقصود
لا يمكن حمله الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه واقع محمول في هذا التصديق الى المصدق به فيقيد هو الاضافة فسه
اولا في قيد الاستفصال بما يفيد هذا التصديق والاصول حاصل ما ذكرنا من الاعتراض ورد الجواب وما هو الحق
ان المطلوب القوم في هذا المقام الذي هو مقام بيان مقدمات الشروع ولو كان تصور ما صدق عليه
موضوع المنطق كما يتبادر من كلامهم وليس كقوله ولذا اورده في الاستفصال في فرض الامور الغير الواقعة لم يكن
المعرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه عارض له لا لانه كما ذكره المعترض فالمعترض للاعتراض حق وكذا رد الجواب
واما اذا كان المطلوب القوم تصديقا بالموضوعية كما هو الحق ولذا اورده كما اذا استفدنا في وقوعه
اجمع الى بيان مفهومه سواء جعفر في التصديق الى المصدق به موضوعا وفيد موضوع المنطق هو ذا يكون
في قوة المطلوب وطرد ما له او جعفر محمولا وفيد هذا الموضوع المنطق ليكون عين المطلوب وحسب مقتضى الاعتراض
ورد الجواب اعلم ان ما ذكره قدس سره من الاعتراض والجواب موجود في كلامه رر وانا رظن
ان لم يبين اعتراضه على ما ذكره قدس سره وما ذكره في معرض الجواب ليس في كلامه جوابا عن الاعتراض
بل هو لوجه آخر لتقديم تعريف مطلق الموضوع على وجه لا يرد عليه الاعتراض وانا انقد كلامه رحمه الله اه
وابتس منه زوده حتى يظهر عليك صدق المقال وحقيقة الافتراض الجواب بعد نقد كلامه رحمه الله
وفيه نظر لان العلم بالخاص لا يلزم ان يكون مسبوقا بانعام كالماء للانسان فلا يمكن العلم بالخاص

سبوقا بالعلم بالعام فاما العلم بالانسان فيجب سبوقا بالعلم بالكل والهراب ان يقال لما كان موضوع المنطق
موضوعا مفيدا او تعلم بالقياس سبوقا بالعلم المطلق فلا جرم عرف اول المطلق الموضوع في حصر العلم بموضوع المنطق
هذا كلامه والظاهر انه محذور موضوع المنطق على مفهومه الكلي الاضافي لا على ما صدق عليه وهو الاضافي نعم منه ان يقول
قال جواب ان يبق لما كان موضوع المنطق موضوعا مفيدا او من البين المكلف ان ما صدق عليه هذا مفهوم
ليس مفيدا وان اعترضه على كونه الكبر لبعض ما جعل الكبر في هذه آية مفيدة للمنطقية المذكورة لمكمل اول ما جعله باليادها
ينجده وهذا لا يقتضي لما كان العالم متغيرا فقال كما متغيرا ولا فلا بد منه ان يكون المذكور في موضوع الكبر كونه
يعنى بالمنطقية المذكورة فيمكن المراد العلم لحد فاص سبوقا بالعلم بالعلم ويؤيده عليه المنع المذكور
فان وان كليتة المقدمة المذكورة في موضع الكبر متنوعة فلا يمكن هذا التعريف في بيان المطلوب هو اما بالتعريف
الجواب اسلم عن المنع ان يقال لما كان موضوع المنطق يعرف هذا المفهوم الاضافي مفيدا والعلم بالقياس بالعلم
مفيدا سبوقا بالعلم المطلق فلا جرم عرف مطلق الموضوع في حصر العلم بموضوع المنطق اسما للمفهوم وهذا
الكلام منه لا يقتضي ان يكون المطلوب فهو ما صدق عليه موضوع المنطق ولا تقوم بهذا المفهوم باعتبار ان من مفيد
المنع بل يكون ان يكون المطلوب بهذا المفهوم باعتبار ان يكون للمفيدة المنطقية المطلوبة في هذا المقام اعترافا
العلويات التقريرية والتمهيد ببقية موضوع المنطق واذا عرفت هذا عرفت صدق ما قلنا ولا يلحق بعد ان
الاعتراف المذكور في كلامه مبني على ما يتبادر في عبارة القوم وان المذكور في معرض الجواب جواب عن الاعتراف
المذكور في كلامه نعم لو كان المذكور اعترافا على الظاهر اعترافا مطلقا للموضوع او لا لا يمكنه التغيير عما عجزت الجواب
بعبارة الجواب لانه يؤيده التعريف فهو بالحق جواب وان لم يكن على طريقة الجواب لكن الاعتراف ليس على
الظاهر على كونه الكبر وذلك لا يستلزم الاعتراف على المطلوب تامر وكان قد سبقت انما ذهب اليه بعض
ما ذهب سواهم الكلام بعض النافين المتصدق لهذا الكلام الجازم فانه محذور كلامه على هذا وقد هذا
الاعتراف انما يدور على فهمه لا على ما قاله رتبة له لان مراد القوم من ان العلم لموضوع المنطق من مقدما

الشروع فيه التمهيد في الموضوع الى التصديق بان اللفظ العللي موضوع المنطق لا تصور موضوعه فانه من المبدأ الثمينة
 قصد الكلام منه صريح في انه حمد كلام الخار على ان اللفظ تصور ماصدق عليه موضوع المنطق ووقد قدس سرور هذا
 الجواب بان المطالبات محصورة في هذه النواظر ايضا في رد كلامه وهو ماقدم واما قوله قال قواب ان يقال
 انه قال القواب ان يقال لان قوله لما كان موضوع المنطق موضوعا مفيدا ان اراد به ان ماصدق عليه موضوع
 المنطق مفيد فليس الامر كذلك وان اراد ان هذا القول مفيد لم يكن لان التقريب لهذا الكلام اصلا لا
 المقام لان غاية في الباب انه يلزم ان يكون تصور هذا هذا القول موقفا على تصور مطلق الموضوع فلما لم يبين
 ان الشروع موقوف على تصور هذا المفيد لا يتم التعريف ولا يحصر المقام في شرح موضوع ماصدق عليه
 في ذلك العلم عن عوارض الذاتية قول المناسب للتفريع المذكور ان يترك لفظ ماصدق وكذا اللفظ وذلك يقتضيه
 موضوع العلم ما يجب في العلم عن عوارض الذاتية وذلك لان مقتضى التفريع المذكور ان يكون المعرف
 ماهية الموضوع مطلقا وذلك لما هيته ليست موضوعا لشي من العلم به ماصدق عليه فلا يمكن موضوعا لغيره
 علم وكان اراد موضوع ماصدق على موضوع ماصدق مع ذلك نحن في ذلك العلم ما علم ان المراد
 بالعرض منها المحل على الشيء الخارج عنه وبالعرض الذاتية ما يكون منشأ من الذات على احد الوجوه الثلاثة المتفرقة
 وذكر في الكتاب مفقود وسنستعمل الله تعالى والمراد بالبحث على الاعراض كلها على موضوع العلم قولنا
 في النحو الكلي ما معرب او مبني او على الزاوية قولنا اكرهت كلها مبنية او على اعراضه الذاتية قولنا المعرب
 اما لفظ او فلهذا يراد على الزاوية اعراضها الذاتية قولنا المعرب اللفظ اما مرفوع او منصوب او مجرور او
 او مجزوم لفظا لفظا موصولة وجه الاقضية على كونها موصولة مع كونها موصوفة ايضا غير ظاهرا واولا احد
 الضميرين وان كان معلوما الا انه مخفى في خاص بتعيين المرجوع الى الاقرب لغتين رجحان او الم يكن
 ما نفا من الرجوع اليه كما في هذا المقام ولهذا في التمهيد الاول بذلك الامر حوا للتعليم ولا نلزم الى الامكان
 والتخصيص ما ينافي الى الرجحان كالتعجب اللاب حتى لذات الانسان ان كان المتعجب المحل عليه لا جبر فاته

منصفت في الواقع فاللام لا جدر لا يجره اللاحق وكذا اللام في خبره لا علم ان رده آية جدر التي مثالا لللاحق بوسطة
لما يجر المساو في خبره المطالع في خبره المخرج جعل مثالا لللاحق لذات الانسان فاراد بالتج في هذا المخرج
او اراك الامور القريبة في خبره المطالع الهيئة التابعة له اما باعتبار انه حقيقة فيها على سبيل الاستراك
او باعتبار انه حقيقة في احد ما مجاز في الآخر فيمكن احد التنبيل على سبيل استراح لكنه قدس سره في قوله
شرح المطالع قدس سره في قوله يعجب ما يلحق الانسان لما هو على سبيل استراح وهذا الكلام منه يتم اذا كان
التعجب حقيقة في الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة لا وراك مجاز في الادراك المذكور واما اذا كان حقيقة
فيها فلا واية اختلف في ان الكورس يدركه كمال النفس الناطقة كذلك او المدرك هو النفس فقط وال
الاخوة به الجهر في فعل الاول التعجب به ان يمكن مثالا لللاحق ذات الانسان وعلى الثاني لا يصح الا مثالا
لللاحق بجزئية فذلكا للثبوت في حال بعينها منقاة من العقول والاهل اعلم حقيقة الامر واعلم ان
العروض الثابتة في الاشياء الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام ووجه ما ورد في الجمل على قوله والعروض
الذاتية هي التي يثبت بها هو من ان الترتيب في الشيء لذاته اسر بلا واسطة يمكنه للشيء خفيف يمكنه من
من العلم ومنك الاستفحال استثناء الواسطة في الثبوت في الواسطة في العلم لا استراك لفظ الواسطة
بينها واصل كونها العارض لذاته ينفصل عنها لا يحتاج اليه الى الواسطة في الثبوت دون الواسطة في العلم
فلا شك فان قلت كلام قدس سره في هذه الكاسية مخالف لكلامه في صفة شرح المطالع لانه قدس سره
لغت الكاسية ثم ان المعبر في العروض الاولى هو انتفاء الواسطة في العروض وهو الترتيبين معروضه لذلك
العارض دون الواسطة في الثبوت الترتيبين علم به بذلك انهم مراد بان الاوان من الاعارض الذاتية
للطرح مع انها قد خاضت على حدها من العباد القياض وهو الواسطة في الثبوت قلت لك التوفيق بينهما
بان يمكن كلامه في هذه الكاسية على نفس الواسطة في الثبوت في صفة الواسطة في العروض لا مطلقا نعم بينهما كما لعن
بجب التأييد في بيان المراد كما ذكرته بالا واداة في المراد بالحرية بالا واداة المتحرك بالا واداة

لأنها من التعارض الذاتية ومما يمكنه محالات وحالته غير ما لا يمكنه لا يمكنها من ذلك وجزء
الجزء أو إذا كان كذلك لا يكون من التعارض الذاتية لأنها انما كانت خارجة عن الموضوع والرب
ان الحركة بالارادة معنيين احدهما من الاعراض الذاتية لانها انتقال من مكان الى مكان
بالفعل انتقالا بالارادة وثانيها وهو جزء من الحيوان ومبدأ هذا الانتقال في الحقيقة هو بالاعتناء به
الاول دون الثاني فلا يمكن وليست بهي و ذلك لان لكل شئ استعدادا في حصوله بغير
عليه بغير ذلك الاستعداد وانما في مرتبة اعراضه في نفسه بالانوار المطلوبة ولكل الانوار الاعراض
التي لا يمكن المساوية اليه في غير ان يكون مطلوبة في علم لا غير لانها حال الموضوع بالحقيقة اما الانوار التي تميزت
عليه بغير استعداد الاختصاص له بغيره بالحقيقة من الامر الا ان العلم في ذلك الاستعداد في موضوع له وكذا الانوار
التي تميزت عليه بغير استعداد ولا محصل له في علم بغيره في حال الموضوع الا ان العلم في ذلك
الاستعداد له خصوص لا يخلو عنك ان اللائق المنسب في علم هو المحجب هو حال موضوعه بالحقيقة
مع ان لو بحث في العلم عما يعرض في موضوعه بالباب استعدادا في علم او انفس غيرم اختلاف
اختلاف في قسائل العلم الاعراض الذي يكون موضوعه في علم بغير العلم الا ان هو الذي يكون
موضوعه انفس فغالب التميز الكامل الذي هو الظاهر المطلق في نفس اعتبر المتفردون على صحيح
المطلق الصحيح ان الاعراض الذاتية لا يخلق اشياء ويخلق عليه لذاته او بغيره ان لا يحصل احد من سواء
كان محله او باعتبار استعداده في موضوعه سواء كان جزاء له او خارجا عنه المراد به
ان في كل ما في الوجود اعراض من ان يكون في العلم في المحل كمنعج بالنسبة الى الجسم
فانه واسطة في غير من اللون في غير في عرض الفاعل له محمول عليه ولم يكن كالطبيعي بالنسبة الى الجسم الطبيعي
فانه واسطة في عرض اللون له غير محمول عليه صرح قدس سره بذلك في قوله في شرح المطالع وكيفية
ايه لما استندت الى الذات في الجواب الى الذات معترضا في الذات الى الذات ليس

عودتها للذات وحملها عليها والافا كاستاوية الاقدام فيه وليه اشار قدس سره بقوله واما المنزلة
 فهو ان كانت عارضة لذات المعروض الا انها ليست مستندة اليها بدفعها ترتبها على الذات باعتبار استعداد
 في الذات مخفوض بها طالبتك الاعراض فان كانت الذات مستغفرة فحصول هذا الاستعداد لها من غير
 اختصاص له بجزء من اجزاء منها كينها العارض لها بسبب هذا الاستعداد وعارضها لاجل الذات ومع اختصاص
 له بجزء منها كينها العارض لها بسبب عارضها لاجل الجزء وان لم يكن مستغفرا فحصولها فان كانت محتاجة فيه
 الى خارج سواء لما ولا محالة كينها هذا الخارج فعارضها الاستعداد مخفوض لها طالبت بذلك الخارج ويمكن ذلك
 الخارج مستند الى الذات ايضا كينها العارض لسبب عارضها لما لاجل خارج ليس فيه هذه المنزلة لما قرب من الذات
 ونسبة تامة اليها فلذا سميت اعراضا ذاتيا واما المنزلة الاخرى فليست مستند الى الذات ومرتبعة عليها بسبب
 استعداد في الذات مخفوض بها اما العارض بسبب خارج اعلم فهو فرع استعداد هو في امر اعلم مخفوض طالب
 لاثار حقيقة بالامر الاعلم وعارض الحقيقة كحركة الكود بالقياس الى الابيض فانها ليست حال الابيض فانها ليست
 حال الابيض فعارضها الاستعداد مخفوض به والامر لم يكن الكود محركا بغير حال الجسم وضرع الاستعداد مخفوض
 به واما العارض بسبب خارج اخضر فهو ايضا فرع استعداد هو في امر اخضر مخفوض لها طالبت الامر حقيقة
 بالامر الاخضر هو حال امر الحقيقة كالحق فانه ليس هو الحيوان بالحقيقة والامر لم يكن له اختصاص بالامر
 كما في احوال الحقيقة بغير حال الامر الانسان وعروضه للحيوان وحملها عليه باعتبار انه متحد مع فروع الوجود الخارج واما العارض
 بسبب خارج مباين فهو حال الامر المباين بالحقيقة وضرع الاستعداد فيه مخفوض به كالحركة الغير الارادية كالحركة
 كمال الحقيقة بمرتبة الحقيقة فان تلك الحركة حال الحقيقة حقيقة وهو في هذا المثال المطابق للواقع بوسيلة
 الخارج المباين واما المذكور في الخارج مثلا لا فحين يملك قاله اذ في البيت ان لم يمت النار ولا مصلحتها للماء
 وان كانت وسيلة في جزء منها ذلك لان الوسيلة في العروض كينها العارض عارضها في الحقيقة ولا يكون
 عارضها لغيره كذلك بغير عرض لغيره كان يتوسط عروضه للوسيلة لا على ان هناك عروضين بغير عرض

واحد من سبب الى الوسط او لا وبالذات والافتراسا وبالعرض وهما ليس كذلك لان الحرارة العارضة للذات
 المكسرة للماء غير الحرارة العارضة للماء وهما عرضا من الحرارة فمثال الشرح عارضة للجسم اللغز الذي
 هو جزء الماء عرضا ولا فيكون عرضا لماء بل هو عرضا للماء يتوسط الجزء الاخر فقد اعتبر قدس سره في حاشية
 شرح المطالع الابيض المحمول على الجسم يتوسط محله على سطح مثلثا للاحق يتوسط الخارج المبين وقد عرفت
 فانه ما نقلناه عنه قدس سره سابقا من ان المراد بالخارج المساور له في الوجود اعم من ان يكون مساويا
 له في الحجم او لم يكن وعلى هذا فالمباين ما يمكن مباينا في الوجه والسطح مع الجسم ليس كذلك بل هو مساو له
 في الوجود وهذا منه المنة لما بعد من الذات وليس لها نسبة ثلاثة تامة اليها وان كانت نسبة اليها بعد
 عن الذات وامتيازها عن الذات وامتيازها عن المنة الاول بحيث يتوسطها لعارض القربة دون الاعراض الذاتية
 اعلم انه قد قس في تمثيل المعارض بوجه الخارج الاخر بالكرة اللاحقة للابيض بوجهه انه جسم فان المعارض
 ذات الابيض لا محالة دون مفهومه والجسم ليس بخارج عنه لانه جنس له وارضاه ذات الجسم وكرهه في المعارض
 وهو بعينه ذات المعارض فكيف يقع القول بالوسط ومعه هذه المنفعة كحرارة المعارض لا محقق
 بل في المعارض لا خارج له وبه ايضا واوجب عنه ان المعارض ذات الابيض من حيث ان ذات الجسم
 وما صدق هو عليه والا فلا يمكن لحرارة من الاعراض القربة لما بل من الاعراض الذاتية لها وهو كسبها في ذات
 الجسم خارج عن الذات الابيض باعتبارها ذات الابيض وان كان جنسا لها باعتبارها ذات
 الجسم فان في المنفعة الاولى ولا فان ذات الجسم من حيث ان ذات الجسم وكرهه في المعارض كحرارة
 لذات الابيض من حيث ان ذات الابيض فيكون ذلك غير المعارضه بالا اعتبار وان كانت عينها
 بالذات فان في المنفعة الثانية ايضا ولا يفران محض كبر برفع المنفعة عن الكسب فليكن بالتفصيل
 وذلك لان المقصود من العلم بيان احوال موضوعه والاعراض الذاتية للشيء احوال له
 في حقيقة هذا الكلام نظرا الى اعزته المتقدمين صحيح مطلقا واما بالنظر على اعتبره المتأخرين فليس كذلك

يصح مطلقا اذا العارض بخبره اعلم ليس هو الموضوع في الحقيقة كما عرفت فان قلت القوم يجادلون في العلم بالعلوم
عن العارض بخبره اعلم فان لم يكن من اعراض الذاتية للموضوع وكيف يتسلسل لهم البحث عن غيرهم معتقون بان
البحث في العلوم لا يمكن الا عن الاعراض الذاتية بموضوعها قلت انهم يجادلون عن غير ملاحظة فنود محضه بالموضوع
وان لم يجر حوالته للقيود ووجع يمكن من الاعراض الذاتية وكان المتاح من انما وقعوا فيها وقعوا من
البحث عن الاعراض بخبره اعلم مع عدم التبرع بالقيود المحضة المنقصة اسارة الى الاعراض الذاتية واقامة للمد
مقام المد واداة هذا لعلنا لشاربه للقول المذكور وذلك لان الساربه على عيدة للقول المذكور والفتة
القريبة له في الاسارة والاقامة المذكورتان بعض ال عدم البحث في العلوم الاعراض الذاتية بموضوعها
الى الذاتية والقريبة بغير تقييد العوارض في تعريف الموضوع بالذاتية ليكونا معا وبينما التنب على الوجه
النسب ليكونا معا وذلك انما صرح بمتمم باقامة هذه مقام محدود وهو بغير القول المذكور في هذا المعنى
الافتراء او لا واما هذا فتعني عوارض الترتيب لما هو هو واذال خلفا العلانية بايراد على العادة في
اسارة الى الاعراض الذاتية للتقييد واقامة للمد مقام المد وللبيتين على الوجه النسب وهذا انما
ما ذكر في بعض كواش من ان البحث المذكور لا يوجب اقامة المد مقام المد وكما يوجب اسارة الى
الاعراض الذاتية واوجب عما ذكرنا بان قوله اسارة من غير التقييد في قوله واقامة عطف على فلا يوجب
الاشكال لا لغير العبد ولا لغير العليل لان البحث المذكور ان لم يوجب اقامة المد لا يوجب القول
المقيد به ايضا كما هو بغير التقييد ولا يندفع به اسوال فان قلت الاسارة الى الاعراض الذاتية لا تقيد
على القول المذكور بل لا بد معها من ان الاقامة ايضا فتعني بغير التقييد قلت ملاحظة العطف متقدمة
على ملاحظة التقييد ليس المراد انها مطلق موضوع المنطق لبعض ان تعريف الموضوع بغير التقييد ان
يكون العبد اجتماعا عن جميع احوال موضوعه وذلك لان اجمع المضاف اخر عوارضه بغير الاستفراق ولو كان
تلك المعنويات موضوعا للمنطق مطلقا للنزاع ان يكون المنطق باجتماع كل احوالها وليس كذلك لان الغرض

منه العتمة عن الخطأ في الفكر لا يدخل فيها لا يكون المنطق متوقفا له فهو موضوع المنطق
مقيد لصحة الاتصال متفرع عما قوله على معنى مقيدة لصحة الاتصال وقوله لا لنفس الاتصال
رفع لما توهم من خطأ قوله لغيره، فلانه بحث عنها حيث انها توصل الى مجهول تصوي او مجهول
تصديق من ان المقيد المقدم مع الموضوع اعلى المعلوم التصووت والتصديقة في كلامه هو
لا اتصال بها احد المجهول وقوله بل الاتصال الى القريب ويظهر بنوقف على الاتصال
وهو الاتصال البعيد او البعيد اعراضا عنه والحق عنها في هذا العلم ان لا صفة
الرفع وذلك لان الموضوع هو مقيد له ينبغي ان يكون مسلم الثبوت في العلم المقيد
لاكتفاء فيه للاشياء وبان شئنا عما يفرض في العلم لا شأنا في شئنا لا ينبغي ان يكون
من تمام الموضوع وقيد الوجود وظن ويمكن تصحيح المتوهم بان المقيد مطلق الاتصال الى احد المجهول
قيد للموضوع والاتصال المخصوص عند المحللات فان قلت لا في هذا العلم محمول لا
اتصال القريب والبعيد لا بعد فكيف يصح قوله قدس سره حيث عنها في هذا العلم كقوله محلات
من شئ هذا العلم بعضها بعد الاتصال كما يقال اننا هم من اننا الحمد وودا اننا نحن من مصدر
الى الحمد ووجه التثنية واذا الرسم انما هو وها قدس بوجه عرض والحمد الاول منتج للمطلب الاربعة التي
هي المرجعيات والبيان والاستقراء بقية الفروع الاربعة وكذا وبعضها راجعة الى الاتصال البعيد او
البعيد وبفصلها قدس سره عن قريب فلانه يجب عنها من حيث انها مصدر الى مجهول تصور
او مجهول تصديق انما هي غير غيرها راجع الى المعلومات وكذا الضمير انها والمضاف محذوف عن الاول
ار عن عوارضها فيكون كمن عن داخل في المجهول المحذوف كما في المعدل عن قوله وانما قلنا ان المنطق بحث
عن الاطراف الذاتية للمعلومات اه والكذب معتمد على هذه القرينة ووجه التثنية في الضمير وعلى هذا
يجوز ان يكون قوله من حيث انها بوجه لا للتقليد ويكون طرفا لغو للبحث اير بحث عن عوارضها

بسبب اتصالها بالذات في احد الجوابين بعين ان البعث له عن الجب اعني ان الماكونا موضوعا له وهذا السبب
الجب وليس على مطلق او الما بعينه او الما التي للاتصال وخبره عن موضوعها والالم يمكن الاتصال بعينه عن الجب عنها
فالعارض وان كان جمعا مضافا مستقفا الا ان هذه القرينة مخبرها ومنه منها يعلم المعلومات الثبوتية
والثبوتية ليست موضوعا للمطلق مطلقا بمقتضى الاتصال ويجوز ان يكون متعلقا بالثبوت مستقفا من
انما العارض اليها وحيث يمكن للتقدير ايضا العارض الدالة للمعلومات بسبب انها موضوعية بعين يمكن الاتصال
لثبوتها وهذا الظاهر في افادة تفيد الموضوع بالحيثية ويجوز ان يكون متعلقا بالقيمة عالامة والعام فيها الثبوت
المستفاد من الافادة وحيث يمكن التحنية للتقدير وهذا الصرح في المقود من الوجهين ات يفتن وكذا الكلام في
قوله كما يجب على الجب والقبول والفهم كالتلخيص وما عطف عليه من القول بخلاف المضاف والاتصالات المذكورة
في الحنية وكما لا يجوز ان يكون القيمة فيها راجعا الى الاعراض الذاتية للمعلومات مع الوجود المذكور
في الحنية وحيث لم يشر القيمة لان القيمة لها في تغير المعلومات اذا الاتصال انما هو وصفها وذكر القيمة
هنا اي في مقام بيان ما يتوقف عليه الموصد الى القصور والراد بالحيثية هو القيمة العارضة للمعلومات
القصورية المتوقف عليها الاتصال لا الجبول القصور لا مطلقا من يتوجه عليه ما ذكر في بعض الجوابين
يجب على المنطق الجب عنها لانها ما يتوقف عليه الموصد الى القصور على سبيل الاستدلال على سبيل
الفهم المعبر لا بعين الا بالاسباب والجزء القصور ليس بالاسباب كما سبق في عليه لتاويل الاصطلاح من الماهر
ان يطرده الصريح ثم انقض الى آخره ووجهه لا على سبيل القصور او لا لم استغنى لان يذكر في الكلام
غير ما سبق في الكلام او التعلق وذلك الغير مما سبق له بوجه من الوجوه فان المقدم والمأخر في حدك
بالقوة القرينة فيه إشارة انه من ان قوله يكون المعلومات الثبوتية مقدمات وتوالى يجوز ان
معدود وان في المعلومات الثبوتية وول القصورية اهلها بسبب كونها من المعلومات الثبوتية بالقوة
القريبة بالفعل عنها لان من المعلومات الثبوتية وان كانت منها بالفعل إشارة الى قرب القوة

في القصور

من القصد فيها من المعلومات التصديقية بالتعبير تلك الموضوع والمحل اللذين هما في القضية الكلية بمنزلة المقدم والنها
في القضية الجزئية فانما من قبيل التصورات المركبة العدد وانما قلنا بكون المقدم على الإطلاق لان كونها من قبيل
التصورات بحسب الترتيب لا ينافي كونها من قبيل التصديقات بحسب العدة كما تقدم اليها وهذا الاحوال ^{المراد}
اللايهما وما يتوقف عليها عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها الذاتية رحمه الله اذ يقول
لذواتها ان يكون ذات الموضوع كافيته في حصول الاستعداد والتحقيق بها المطلوب لتلك الاحوال من غير اختصاص بهذا
الاستعداد وكبر منها كما عرفت سابقا فتلك الاحوال ما لا واسطة لها في العوض وفي ما لا يفر على احد في
الاشياء لاحد من عروض الالهيال القريب اليك كنهه لما هيته للمعلوم التصوري فخرج استعداد مخصوص به حاصلا
له بواسطة عروض التركيب من البنى والتفصيل الفريين له فالحاصل للمعلوم التصوري فزواله كنهه من غير موصلا اليه
المماثية وكذا كنهه من ان عرصول الالهيال القريب اليه المطلوب الاربعة للمعلوم التصديقي فخرج استعداد
مخصوص به حاصلا بواسطة تركيز من العوض الموجبة الفعلية والكبرى الكلية فالحاصل للمعلوم التصديقي فزواله
للمركب منها لم يبر موصلا الى المطلوب الاربعة وكذا كنهه من ان عرصول اجنبية التفرقة الالهيال البعيدة للمعلوم
التصوري فخرج استعداد مخصوص به حاصلا بواسطة عرصول الذاتية لا علم له وان عرصول الفضيلية فخرج عرصول
الذاتية الاخص وبهذا فلا يكون تلك الاحوال ما لا واسطة لها في العوض لكن عارضة للموضوع لذاته والى ابواب
ان منشا هذه الاشياء هو الذي هو محل اعتبار قبيد احيته المذكورة فخرج المعلومات التصورية والتصديقية
فلو كان الموضوع هو المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا لكان تلك الاحوال عارضة لها لا بذواتها
وليس كذلك كما عرفت بمر الموضوع تلك المعلومات صفة بالحيثية المذكورة ولا كنهه من ان المعلومات التصورية
الحاصل لم يبر كنهه من البنى والتفصيل القريبين له بل هو الالهيال كنهه المدد وما لم يبر الالهيال
لا يكون موضوعا للعلم وكذا كنهه البوارق تأتير وقد عرفت ان العوض من المنطق استكمال الجبروت
او قد عرفت هذا المعنى من قولنا لان المنطق يبحث عنها من حيث انها تصد الى مجهول تصور او تصديقي

وقد جعلنا هذه المذكرة للتفصيل وإن كان مقيدا بهذا المعنى إلا أن جعلها لتفصيل نسبة أحد له من وجوب
بالتفصيل الحق أظهر فافادة له منها ويجوز أن يكون المعنى عرفت من تعريف المنطق وتعريف الفكر وعرفت
أما آخر المنطق أن العرض منه وصيانة الذهن عن الخطأ في الفكر وعرفت من تعريف المنطق الفكر أن
العرض منه كتحصيل الجحول فلو لم يكن العرض من المنطق استعمال الجحول لما تعلق له عرض صيانة الذهن عن الخطأ
في الفكر والاول بكيفية الحقيقة لتقريب الماضي من الحال انسب ويجوز أن يكون المراد عرفت من الجمع
والمراد بالتسمية هنا الاطلاق لا الوضع بقرينة قوله فوجت العادة والمعبران هذا وضع عرفي تامر
في الغالب أي في الغالب الاستعمالات أو في الغالب الاقسام والاول أظهر من العبارة والمقدمة
استقرائية كذا قد تيسر في وجهها في بيان أسهل وأيسر وليس أحد مما يستلزمه الا وهو حاصل
بيان أن اسم المعرفة نسبة أربعة منها مركبة وثلاث منها غير مركبتين قلت من جواز ذلك الناقص في
وحده أه هذا الكلام يدل على أن من جواز ذلك الناقص في الفهم وحده والرسم الناقص في ذاته وحده
لم يعرف النظر بتدريج الأمور بل في تقديرها أو تدريج الأمور أه وكلامه رحمه الله أه فمن شرطه للتقدم على
أن المتأخرين عرفوا النظر بتدريج الأمور مع أنهم جروا التعريف بالمفرد وأنه استعجب قوم الأشكر
بأنه أي تعريف النظر لا يتناول التعريف بالمفرد وحده وبالنقص وحده بل يصح أن يعرّف بأحدهما على راس
المتأخرين عرفوا التعريف بالتقدير بأنه تقدير امر أو ترتيب أمور للتأخر به هذه الأشكال على تعريف النظر
وكلامه قد تيسر يدل على أن المتأخرين الجوزين للتعريف أيضا بالمفرد وعرفوا النظر بتدريج الأمور لأنه
قال في تقرير الأشكال كذا تعريف مستقر على النظر أو لا معنى للتعريف الأكسب للصور والنظر لتفصيله في التعريف
بالمفرد وحده وبالنقص وحده لا يصح على راس المتأخرين الذين عرفوا النظر بالترتيب المذكور ولا ترتيب
فيها فلا يمكن تعريفهما معا كذا النقص في أي استمر الأمر فاعية في النظر بالترتيب مع أن النظر عند
تقدير امر أو ترتيب أمور وجوز التعريف بالمفرد وحده وبالنقص وحده لا يمكن في رتبة دالة على المراد

بالنظر هذا الجليل لما عارض عليه بان تعريفه للنظر جامع عند فان قلت لم يذهب في تعريفه كلامه الى ما ذهب
اليه رحمه الله في سره المطالع ليعرف الاعراض عن المتأخرين من ان التعريف بالمفرد انما يكونان المشتقات
والمشتق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه مشترك فيكون مركبا من حيث المعنى وانما الفص
وانما لا بد لان المطالع لا يفرق بينه عقليته موجبة للانتقال الذهن والتكيب لا زم قلت انما هو لم يذهب
اليه لفساد توجهه وقدمه في سره في حواشيه المطالع ولعله رحمه الله لم يذهب الى غير بيان وجه تسمية
الموصد بالقول الشارح برفضا الى انه في الغلب مركب فيها لفظا ومنه لم يذهب
وذلك لان الموصد الى التصورات هذا الكلام اشارة الى ان مراده رحمه الله بقوله الموصد الى التصورات
انه هو الموصد القريب والبعيد لا يطلق الموصد الى الموصد الا بعد هو الموصد في الجمول وهما قيد التصورات
والا الموصد القريب فقط اذ بهذا القول الشارح لا يفرق وجه تقديم مبحث الموصد قريبا وبعيد
بقدر الكليات انحر على مبحث القضاء وفيه نظر فان قلت هذا الذر ذكره على وجوب
تقديم مبحث الموصد القريب والبعيد الى التصديق ولم يدل على وجوب تقديم مبحثها على مبحث الموصد
الا بعد الى التصديق قلت لعل مبحثها لم يلفت اليها ولهذا ايضا لم يفرق بابا بمرور في مبحث
باب القضاء في قوله لان الموصد القريب الى التصورات هو الكمال والرسم وهما من قيد التصورات اشارة
الى ان في كلامه رحمه الله الموصد الى التصورات مساوية او اكمل والكبريم هما المحققا والتصورات
لا التصورات نعم يعنى ان يقال من قبيل التصورات بلا م على لان قبيل المصداق
لا افراده ومتعلقا ايضا ولما ثبت ان لهذا النوع اعراض التصورات لعدم على النوع الاخر
اعراض التصديقات انما في النوعين بافرا واما اشارة الى ان تقدم التصورات على التصديق ليس
من حيث هما متماثلين من حيث هما في مبحث افرادها ولم يردوا الى ان التصورات في مبحثها
فرد تقدم على التصديق في مبحثها ومنه لانه خلاف الواقع ولم يبا عده وليلة المذكور والانه

في ضمن فرد ما تقدم على التهديني كذلك لان العكس ايضا كذلك والتهديني بالوجود مقدم على اقرار الحقيقة
 طبعا بل اذ ان التهور في ضمن فرد ما او فرد على التهديني في ضمن كلف فرد او فرد ما وهذا انه تقدم النوع على
 اذ لم يتقدم من خصوصية الفرد فان قلت تقدم التهور على التهديني طبعا لا لوجب تقدم مباحثه
 على مباحث التهديني طبعا فتقدمه الطبع انما يقتضيه تقدمه وضعه لا تقدم مباحثه وهو الذي قلت ليس له
 الى التهور والتهديني ذكره على وجه الكتاب وانما هو المذكور في ضمن مباحثه فتقدم احداهما على الآخر انما يمكن
 بتقدم مباحث احداهما على الآخر فيقتضيه تقدم احداهما على الآخر مقتضيه تقدم احد المباحث
 على الآخر وانما قلنا ان لا ان يمكن مع ان تقدم مباحث التهور على التهديني واجب عقلا نظرا الى
 حصول التهور والذات الواقعة المذكورة استقيمت في هذه المادة بدوة الإشارة الى ان تلك الواقعة ليست
 بواجبة بركات او لا فالامر لوجب نظرا اليه بحج هذا السبب لا يكون الا ولا ولا سبب بل هو هذا قال
 اما انه ليس كذلك فقط قدمه من الياس مع تأخره في الذم عن اعترافه والتهور بالنسبة الى التهديني كذلك للام
 بعد اما انها كثيرة ولا يقع فاصل من بينها والمباحث المتعلقة بها فترتيبها سواء كان بكنهها او لا النسبة المحكية
 التبرهن بالبروت او الانتفاء انه بملامحة الطرفين وجراء لتعرف حالها غير ملطقة وقصدا وامانة فلا يتفاوت
 الامر في تهوره لا بالتفاوت الامر في تهورها وجهها وكنهها فلتعرف من سره ارا وبوجهها وكنهها هذا المعنى
 احداهما النسبة الالكابية لا تقتضي على ذكر الالكابية ابناء على ما اشرنا الى ان النسبة المحكية نسبة حكمية لتقييدية بروتية
 في الموجبة والسالبة معا واما بناء على قصد الاقتدار اكتفاء بالاضار اعنا واعلى ذكر ما يقابل والتقدير
 احداهما النسبة الالكابية او السلبية واما بناء على التجوز والتقييد عن الحكم بالشراف جزئية من الاصل ثم لا يتبع
 استعماله فيه فيكون معنى النسبة المحكية وهو متساوية للنسبة الالكابية او السلبية والاول هو المراد
 لما ذكره من سره وقد عرفت ما فيه والثاني على طريقة قوله بعيد ذلك وحيث قلنا لا متنازع
 الحكم في الزايع النسبة والمراد ايقاع النسبة واسرها

لقوله لا امتناع الحكم فمن جهة الامتناع قبول الحكم او صدوره منه والنبذة الحكمة هي بروت امر لا خرافة متفاد عنه في الواقع
 ونفس الامر والعقل لاحدية لا بالقبول ولا بالصدور فلا معضلة هنا وهذا في عبارة فاؤكده قدس سر في
 توجيهها وهذا الى امتناع الحكمة في الواقع بدون تصور البنية الحكمة او الامور الثلاثة معضلة لانه خلاف الواقع
 مع انه لا يثبت المطلب اعني استدعاء التصديق بتصور البنية الحكمة لان توقعها على تصورها وان سلمناه وقوله
 لا يقضي توقف التصديق على تصور البنية الامتناع السبب دون تصور اللفظ الامر فرق قوله فمن
 جهة صدق هذا الامر على ظاهره او بدون تصورهما ان كان الامر بمعجز الامر بين والا فحقها في العباد
 اعتمادا على وضوح الامر ولم يذكر ما ذكرنا وفساد هذا المعنى ايضا باعتبار انه خلاف الواقع مع انه لا يثبت المطلوب
 ولا تفاوت بين هذا المعنى وبين الاول فظهر الفرق ونظر الى نفسها واما بالنظر الى المقام فالناظر في
 فساد لان المعنى الاول ماله وخرق في بروت المطلب او بنظام مقدمة كاذبة معه فقولنا وامتناع التصديق
 بدون البنية الحكمة لم يثبت تلك المقدمة بطلت المطلوب بخلاف المعنى الثاني اذ لا يثبت به المطلب اصلا وان
 الفهم اية قولنا وامتناع التصديق بدون التصور البنية الحكمة فلا ضرورة منه فقولنا وهذا الظرف او
 اراد به انه كذلك نظر الى المقام لا الى نفسها وهذا الذكر وسرت من وجه اظهر به الفهم على تقدير
 ان يكون المراد لا امتناع البنية بدون تصورها او تصورهما اما على تقدير ان يكون لا امتناع نظر الى نفسها كما
 هو ظاهر عبارة قدس سر وقوله اظهرية الفهم في اللفظ مع منافاة للدعوى من جهة الامتناع عنها فنفها
 بنا في استدعاء التصديق الذي هو امر ممكن في نفسه اياها اذ الموقف على المحم محم بخلاف المعنى الاول
 فانه وان لم يثبت الدعوى لا ينافي فيها فان قلت هذا السببان بطلان اللازم الذكر
 هو استدعاء التصديق بتصور الایقاع انما يتم اذا كان الحكم او لا كما هو مذهب الاو ابيروا
 اذا كان فعلا كما هو مذهب الاو اخر ومنهم المقل فالصديق يستدعي تصور الحكم اي فلا يتم بطلان
 اللازم ولا يتم بيانه المذكور وقوله لانه من جهة الاعتبارية للنفس ان سند للمنع وقوله فقولنا

في الجواب يستلزم الكلام المانع وبيان وعلم عدم ارادة ان يقع التسمية في الموضعين لوجه آخر وهو ان ركنها
 المراد بالعلم في الموضعين ان يقع التسمية لزوم من قول المص لا بد فيه آه ارادوا اجراء التصديق على اربعة
 وهو خلاف ما صرح به في شرحه للمعلم وقوله قسم الامام الاثارة وفيه نظر اسارة الامنع ازها اجراء التصديق
 على اربعة في قوله لا بد فيه مستند الجواز ان كان في قوله والكم معطوفا على تصور المحكوم عليه ويجوز استناد هذا المنع
 ايضا لجواز ان يكون في كلام حذف مصنف والتقدير لا بد في الحقيقة كما اشار اليه الاستاذ روح الله
 في شرحه الرسالة وهذا السند انور لان ما ذكره المصنف في الدليل على الدعوى المستفاد من قوله كذا تقدير
 لا بد فيه آه لا يفيد جزئية من التصورات فلو لم يكن المراد بقوله لا بد فيه من حقيقة لما كان وليه واراد
 على دعواه مع ان بيان تقدمه تصور على التصديق طبع لا يتوقف على وعلم كونه كذا في التصورات
 جزئية من التصديق واذا عرفت هذا وكذا من السندين اخص وما اشار اليه رحمه الله به بقوله وفيه نظر
 البطل اسند الاخص فلا يجزئ نفعاً ولو جهل الامر على معنى الامرين هذا العبارة اخص من قوله
 ولو وقع حمل الامر على هذا افراد سببه من جهة احمد وما ذكره من وعلم ظهور الفرض ولم يكن الحكم لغوا يستقيم
 نظر الى ظاهر كلام المصنف ويمكن دفعها عنه بتكلف في كلامه وحرف له عن ظاهره اما المكان في الاول
 فيما كان اعتبار انضمام مقدمة مطلوبة لظهور كذا من قوله لا امتناع الحكم من جهة آه والتقدير لا امتناع التصديق
 بدون الحكم وامتناع الحكم من جهة هذا من الامرين واما المكان في الثاني فيما كان اعتبار
 مقدمة مطلوبة لظهور كذا ايضا في الدعوى والتقدير كذا تصديق لا بد فيه من التصورين والكم ومعلوم
 ان الحكم لا بد له من تصور لا سبغ للمنطق حيث هو منطوق بالالفاظ لان المنطق من حيث
 هو منطوق بالالفاظ على احوال موضوع المنطق اثنى الموصفين واللفظ ليس من جملة ما واللفظ بالالفاظ الذي
 هو البحث على احوال الالفاظ من المنطق فالمنطق من حيث هو منطوق لا يمكن ان يمتنع في احوال الالفاظ والعرض منه
 ان مبحث الالفاظ المذكور في كتب الفقه ليس من المنطق كما قلنا ولا سبغ في انما يثبت من التي

والألف وغيرهما من العلوم القريبة أيضا فالتمييز كيميائية كونه منطقيا ليس للاختراز من حيث كونه كويا او صفيا او كويا
مما يتعلق بعلوم العربية كما يدل عليه كلامه قدس سره للاختراز عن حيث كونه مستفادا ومفيدا وهذا هو الملام
بقوله رحمه الله لكن لما توقف افادة المعنا واستفادتها على الالفاظ ومعنى هذا الكلام لما توقف افادة المعنا استفادتها
بالطريق المعنا وعلى الالفاظ لا مطلقا اذ يمكن افادة المعنا واستفادتها بدون الالفاظ كالنفاذ واستفادها بالامارة
او الكناية موضوعا بآراء المعنا ودون الالفاظ وغيرهما
افادة اباه كونه مستفادا لثمة ووجه ان سببية توقف تعليم العلم المطا الاخر من سببية توقف مقام الجمول
التصور والتدبير بالقول الشرح والوجه لغيره على الالفاظ وفيما من نكاح العلم المطا استغناء المنطق
المعلم مقام تعليم العلم المطا المحبث الالفاظ وهو لا يكون هذه المباحث مناسبة لمبدأ المنطقية ايضا
لأنه يحتاج الى النفس كما اذا دون العلم المطا بلغة اخرى ولأنه قد يمكن تعليم بلغة واستعماله لتعليم المجزئات
بلغات اخرى بل يرد على النكرة احوال في موضوعات باللغة العروون بها هذا الفهم كما يجوز من ان الكلمة يدل
بهيتهما على الزمان فانه يصح في اللغة العربية ودون الفارسية اذ قولهم انه قد مضى ان بالصفحة مختلفان
بالزمان وسبب تحقيق ان الله تعالى يريد بالعلم الادراك اعلم من ان يمكن تصور ان زمانه يقا فبقينا
او غيره ولا يريد به التمهيد بل هو ان سببية استعمال العلم في التمهيد في البقية ليعم دلالة المفرد
والمركب التقييد ولتمام انشاء واجتزاء ودلالة القيل المعد للبقية والاستفاد والتمثيل للمعددين
لللفظ وسبب هذه الامور بالتفسير في الكتاب كمر في موضعنا والله تعالى
دلالة التمهيد من العلامة المنصوية لمعرفة الطريق وقد يكون دلالة غير اللفظ عقلية فان قلت
قد ذكر ههنا ان دلالة غير اللفظ قد يكون وضعية وقد يكون عقلية وسبب ان دلالة اللفظ قد يكون
وضعية وعقلية فيعلم من الجرح ان كل كلمة من الدلالة الوضعية والعقلية لفظية وغير لفظية فانها
الدلالة الطبيعية امران فيهما ان امر حقيقة باحد ما قلت ذهب قدس سره في توضيح شرح

المطل إلى اختصاصها بالفردية لكن الحق أنها ايضا لا لان دلالة اسمها الذي ليس بلفظ وكذا دلالة حجرة الحج وصفرة
الوجهر على مدلولاتها الطبيعية كدلالة آخ بفتح الهمزة والكان وانما المعجزة صم هذا اللفظ قدس سره هذا اللفظ
في حوائج الشرح للمطالع بفهم الهمزة وسكون الهمزة المشقة ونفكها لفتان بمفرد كمنه فتره واذا فحيت
الهمزة ولست على الحق بفهم منه لم يدل على الرض وهذا بنا في ما ذكره ههنا ويمكن ان يحل على هذا على تقدير
والحق هذا اللفظ بفتح الهمزة ومنها مخفف الهمزة ويدل على الرض يقال آه الوجهر على ذلك
مد وكان مولد من آخ بفتح الهمزة ومنها ولد الورد ويلد على دلالة آخ على وجع الصدر كانه
صدر اللفظ منسوب الى الطبع ايضا ان قيد الامور الطبيعية بغير اختيارية وصدر اللفظ اختيارية
لان القول الذي لا يخفى ان كحروف اختيارية ضرورية فكيف يكون منسوب الى الطبع فلنا نسبة صدر اللفظ
الى الطبع باعتبار ان للطبع غير فيه لا باعتبار استعماله وكذا مراده رحمه يقول له فان طبع اللفظ
يقض اللفظ بغير عرض الزوج له وانما يمكن الامور الطبيعية بغير اختيارية اذا كان الطبع مستقلا فمرصدا بعد
اقتضائه حجة الحج وصفرة الوجهر اي كما اطلق آه اعلم ان كل معنى سور للابواب الكلي لا غير كان حكمها
كذلك الا ان دلالة كما على الابواب الكلي اظهر لان الهمزة استعمال فيه فلذا في نسبة بها فان المنسوج
من المشاهير يعلم وجود لافظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ فقط ولا بد ان اللفظ لا يدل عليه آه لانه خلاف
الواقع ان لو كان هذا الحكم المنسوب ان يقول ليحقق بدل قوله ليظهر وايضا كان الملائم آخ ان
يقول فيعلم وجود لافظ بدلالة اللفظ لمكان لا يعلم الا بها ووجه تآخر هذا القول عن قوله متر اطلق مع تقدر
عليه من الحج غير حفظ وكان وجه هو من المناسخ فباستقراء اي فتايت باستقراء الدلالات
وعدم وجد لها قسم بل لا بالحج العقلي الذي بين النفس والاثبات وهذا الحكم الذي يحكم العقول
بحج وملاحظة بالاكتفاء فلان اللفظ مطايع آه نعم انما سر تلك الدلالة بالمطابقة
لان مطابقة اللفظ للمعنى الموضح له سبب لما في غير المسبب باسم اسبب وكذا وجه تسمية في القياس

قال سكر

فان سبب دلالة اللفظ على المعنى التضمني لغير المعنى الموضوع له اياه وسبب دلالة على المدلول الالزامي
 لزومه له ولما كان اللزوم المعبر في الالزام اقوى مراتب اللزوم الذي يمكن استغناء خبر لفظ الالزام
 على اللزوم والانسب الا وفتى في وجه التسمية في الباقيين ان يقال وجه التسمية بالمطابقة بسبب بقية مدلول
 المطابقة للموضوع له او بالعكس والتغايرة الاعتبارية كافية في صحة القول بالمطابقة ومطابقة احداهما للاخر
 اظهر من مطابقة اللفظ للمعنى لا تنقضي صدق نفس الدلائل ببعضنا اضافة البعض الى الدلائل لتستغرق
 ولي صفة للثبوت للعهد الذي هو المعنى لا ينقص صدق نفس الدلائل الثلث ببعض منها ولم يرد
 بالاضافة في كلا الموضوعين العهد الذي هو لانه اوردوه لتقليد التقييد صدق الدلائل بتوسط الموضوع
 فلو كان المراد بها العهد الذي هو في كلا الموضوعين لما افاض التعليل المقصود ولا عكس فاذا ذكره تقييد هذا
 ولا الاستغناء فيها لعدم مساعده البيان المذكور لتساربه بقوله لجواز ان يكون آة للمبين حونا
 لم يقرض للمبين المساعدة لارادة الاستغناء فيها لعدم الظفر باودة الانتقاض على هذا الوجه اذا العرض
 لا كيفية لعدم الاحتياج الارادة الاستغناء فيها نظر الا لتقليد المذكور ولو اكتفى بالعرض من
 الانتقاض لا مكنه التصريح فيها اذا كان اللفظ موضوعا لجزء الملزوم واللازم والجميع لفظ الشمس
 الموضوع بالاجرم والشمس والجميع فمضافا لللازم اجمع لثلاثة اشياء كونه تمام الموضوع له ولازمه
 فيندل عليه اللفظ ثلث دلالات فلهذا دلالة منها بدخلة في اخر من لولا قيد بتوسط الوضع
 الاولى ان يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام آة المناسب للملاءمة لما احتجنا به ربه
 من ان الارادة لا وخر لها في الدلالة ان يقول الاول ان يطلق لفظ الامكان ويعبره دلالة على الامكان
 العام وكذا في الباقيين ايضا المناسب ان يقول في بيان انتفاض حد دلالة المطابقة بدلالة
 التضمن اذا طلق الامكان واعتبره دلالة على الامكان العام بسبب دلالة على الامكان اني هو كان دلالة
 على الامكان انما مطابقة ما ذكره في بيان الانتفاض وكذا في بيان انتفاض دلالة المطابقة

بدلالة الانتماء بالتعرض له في حصول الكلام والاولى الاكتفاء في بيان المراد بما يصح المراد كما في بيان
 الانتفاء من الباقين وفي قوله لكن لم يمت بوجه ان اللفظ موضوع للامكان العام نظرا في ضرورة
 اطلاق لفظ الامكان والارادة الامكان الخاص يجوز ان يقتضيه من اسمع الى الامكان العام ابتداء
 وبوجه ان لفظ الامكان موضوع بارادة فيكون دلالة عليه من تلك الصورة بوجه وضع الامكان له
 نعم يتم هذا لو كان الدلالة تابعة للارادة كما ذهب اليه الشيخ الترس الارادة خلاف ذلك ذهب اليه رحمه الله
 وفي دلالة قوله تعقبا وان فرضنا انتفاء وضع بارادة على المطلب بحيث لا يمتد الى سائر الاسباب متقدمة
 لا يلزم من انتفاء الشيء من تلك الاسباب انتفاء ذلك الشيء وانما يلزم انتفاؤه من انتفاء الجميع فتحقق ذلك
 الشيء وان فرضنا انتفاء بعض منها لا يدل على ان ذلك البعض ليس بسبب ولو حصل الارادة في قوله
 اذا اطلق الامكان واراد به الامكان الخاص على الرواية اسمع لا المتكلم ويمكن المعنى اذا اطلق الامكان
 وانتقروا هذا من الامكان الخاص ليمتد دعوى ان معنى قوله دلالة لفظ الامكان على الامكان
 العام في تلك الصورة لم يمت بوجه ان اللفظ موضوع للامكان العام لان المراد بذلك الصورة انتفاء
 الدلالة من لفظ الامكان الى الامكان الخاص لكن الكلام في ذلك اعم ولا يتم الدليل ولو قيد الدلالة
 في قوله لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام بالتضمن واعتبر رجوع المعنى في قوله لتحققها
 ودلالتها التضمنية كما هو قدس سره ليمتد الدعوى والدليل والعبارة وان كانت خالية عن التقييد
 الآن فهم العبد عن الشيء غير بعيد وان كان هناك دلالة تضمنية لما عرفت من انه
 اجمع في الامكان العام شيان فلا بد ان يكون لفظ الامكان عليه دلالتان قوله هناك ايضا
 دلالة التضمنية لما عرفت من ان التصور مشترك على وجهين فلفظ الشيء عليه دلالتان
 وظل دلالة والا على معناه شيان اما بالتفصيل ليمتد قوله وهو البطلان لان دلالة
 اللفظ على معان غير متناهية اجمالا لم يمت بوجه اطلاقه فضلا عن ظهوره بمراد في الوضع العام

للموضوع له انما هو فلا بد ان ينتقل من سماع اللفظ الى ملاحظة المعنى من الانتقال الى ملاحظة اللفظ
للمعنى السمعى واصفاً اللفظ للبيان اى فلا بد ان ينتقل من ملاحظة اللفظ الى ملاحظة المعنى من الانتقال
من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى او من سماع اللفظ الى ملاحظة المعنى من الانتقال الى ملاحظة اللفظ
ان يكون قوله من سماع اللفظ هو الانتقال من غير تأويل لان الفعل الذي هو انما يمكن من
امر ملحوظ او ملاحظة وعند سماع اللفظ لا يكون اسماً ملحوظاً بل هو اسم سمع واسم كثير اطلاقاً لا يخفى
بالبيان وقوله بهذا هو الدلالة المطلقة لسارة الانتقال الذي هو من اسم سمع او ملاحظة الى
ملاحظة المعنى الموضوع له بسبب العلم بالوضع فان قلت فهذا اسارة الى تفسير الدلالة الوضعية
بالانتقال الذي هو من اللفظ الموضوع الى المعنى للعلم بالوضع وقد سبق تفسيره فيكون اللفظ بحيث
اذا اطلق او كمن فهم معناه للعلم بالوضع وسيظهر هناك كيف المعنى من اللفظ والانتقال صفة
للدلالة وتفسيرها بنى صفة لللفظ وتفسيرها باللاحق صفة للمعنى ولا يخفى انها حقان مباينة لا يصلح
لتفسير البعض فالدلالة ابر لفظاً مستخدمة بها او موضوعاً لواحد منها وعلى الثاني فالمراد من اللفظ
وما هو بتفسيرها بالمعنى الباقيين قلت لا يخفى ان الدلالة الوضعية تابعة للوضع بسببه والوضع
صفة قائمة بالوضع متعلقة باللفظ صار سبباً لكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذا هو الدلالة المبينة
للفاعل عن الدلالة وباعتبار تعلقه بالمعنى صار سبباً لكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ وهذا هو الدلالة
المبينة للمفعول اعني المدلولية فالوضع سبب للدلالة المبينة للفاعل والمفعول اذا عرفت هذا
فالتفسير السابق للدلالة المبينة للفاعل واللاحق لتفسير الدلالة المبينة للمفعول والانتقال الذي هو
من اللفظ الى المعنى فخره وجوباً ثلاثة اقسام اى ان يكون مصدره مبنيًا للفاعل اعني لكونه متعلقاً ويكون
ذكر المتعديين للتعديين وبما فيها ان يكون مصدره مبنيًا للمفعول بوجه من اعني لكونه متعلقاً منه
ويكون ذلك المتعلق من الآخرين للتعديين ايضا وانما لها ان يكون مصدره مبنيًا للمفعول بوجه

الى اعني الكون مستقلا به ويمكن في كونه المستقلين على قبس ما سبق والانتقال ههنا ليس مصدره امينيا للفاعل
 لانه ليس بهذا المعنى صفه اللفظ ولا للمبشر فيكون مصدره امينيا للمفعول اما بواسطة من او بواسطة الى فيكون
 راجعا الى التفسير السابق او اللاحق والاصل ان لفظ الدلالة مستكره بين معينين باعتبار واحد
 مصدره مبشر للفاعل وباعتبار الآخر مصدره مبشر للمفعول ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا على فوضيه
 مع غير مركب من اجزاء غير متناهية بمعنى لا يمكن ان يحاط اجزاء المركب في امر غير متناهية كوضوها وعلى وجه
 التقصيص فنوضع اللفظ بارائه حتى يلزم فهم العالم بهذا الوضع من اللفظ وتلك الاجزاء الغير المتناهية ففهمنا
 واحترز من وضع اللفظ باراء مع غير مركب من اجزاء غير متناهية ملوطة اجمالا فانه ممكن كما اذا لوحظ
 سلسلة غير متناهية على وجه الاجمال ووضع لفظ هذا بارائها متلا فانه لا يوقى الا محذور وادعا
 عدم الامكان للمباغرة في نقل المجرى والرجوع الى الاستراط كما في دلالة الالتهام والافلاحة امه
 بدفع الوقوع كان فيه ويمكن ان يكون نقل الامكان للدلالة على نقل الوقوع ولا يستر
 فيها اللزوم انما جرح عطف على السابق بحسب المعنى والتقدير بشرط فيها اللزوم للذهن والسير
 فيها اللزوم انما جرح من العبارة بسبب على الاختيار في استراط احد اللزوم وجهن دون الآخر
 وعدمه فلا يخفى ان الدلالة الالتهامية لا يمكن تصورها بدون اللزوم الذي هو ويمكن بدون
 اللزوم الذي هو ويمكن بدون اللزوم انما جرح غير غير لا جرح في اعتبار احد اللزومين فيها
 ودون الآخر والوجه ان يكون للالتهامية هذه الحالة فخرج تفسير الدلالة الوصفية يكون اللفظ
 متراطا او مختلا فهم معناه للعلم بالوضع ولا يلب ان يقوم في تفسيره الاختار والاذا يمكنهم
 ان يفسروا ويمكن اللفظ اذا اطلق اه تصور كما فسر ارباب العربية وخرج تحقق الدلالة الالتهامية
 بدون اللزوم الذي هو بالاستلزام من البعض وعدمه من البعض الا وهو الاول الى
 ما لا يستلزم وعدمه عدم العلم بها اذا المراد بتلك العبارات المذكورة في هذا المقام لم ينصر

فظها

فما مع ان المفهوم منها وعموم الاختصار
اي ليس من تحقق المطابقة تحقق التعريف يرد عليه ان هذا
التفسير بالاعلم مفهوم قوله متى تحققت تحقق دوام عدم الانفكاك والاستلزام امتناع الخفاك
وهذا اخض من ولو كان مراد المقول بالاستلزام ما يفهم من ظاهر قوله متى تحققت تحقق لما صح الاستدلال
على عدم الاستلزام لجواز كونه اللفظ موضوعا للمعنى بسيط اذا لامكان الاستلزام المفرد فيجوز ان
لا يكون اللفظ موضوعا للمعنى مركب مع مكان وضعه معنى بسيط ووجه ليح قولنا متى تحققت تحقق فليح
قوله ليس متى تحققت تحقق با جواب ان قولنا متى تحققت تحقق كيمتزان يكون لعمدة ووجه كيمتزان التفسير
بالاعلم وكيمتزان يكون لترومية ووجه لا يمكن التفسير بالاعلم واللفظ المذكور في مقام التفسير وان كان
محتملا لغير المراد الا ان التعليل بجواز تنفيده ويرد على هذا الجواز انه كاعلم عدم استلزام المطابقة
التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط كيمتزان يعلم عدم استلزامها الا لزم بجواز ان لا يكون
للدلول المطابقة لزم ومنه فلا يلزم الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم بالاستلزام كافتور رحمه الله
فالحي بالجواب ان يقال المراد بالاستلزام في ما بين العبارتين ما يفهم من قوله متى تحققت تحقق على ان
يكون التافيد المراد بالجواز في الصورة الاولى الامكان العارضى المعنى الوقوع وفي صورة الثانية الامكان
العام اعني سلب الضرورة عن الباب التي لف ووجه باستقامة الدعوى الاول وللاستدلال عليها
بالجواز ظاهرة واما الدعوى الثانية والاستدلال عليها فمتممة من صدق قولنا متى تحققت المطابقة
تحقق الاستلزام غير معلوم لان ما صدق ما يتوقف العلم بصدق الاول على العلم بصدقه اعني قولنا كما
مدلول المطابقة لزم ومنه غير معلوم لجواز ان لا يكون كذلك والمراد بهذا الجواز الامكان العلم
العام اعني سلب ضرورة صدق هذا القول فالتسبب ضرورة صدقه لا ينافي صدقه بل العلم
بصدقه ايضا فلا يلزم الاستدلال فقلت ولا يفر عليك ما في كلامه رحمه الله من كتمان الدليل على امر
مستدرك هو سلب الضرورة وعدم علم بصدقه لما بد منه وهو عدم العلم بالصدق من جهة الجواز

الصوريين له

في احد الموضوعين على الامكان العادي وفي الآخر على الامكان العام بلا فريضة وافق وليستد على القسم
 هناك معارض استدلال على نقضه وهو المقص بان لا يجوز ان يكون الحكم معترضا لزعمه من غير ان يكون
 معترضا لاحد الاوراق غير متناهية وهو هو الحال في ذلك المذكور لغيره قوله يلزم من تصور معترض واحد
 او رات امور غير متناهية وهو وضع مستند يجوز ان يكون بين معينين بل لا يلزم متعاكس وكلية اليات
 المقدمة المنوطه بقيد المعارض بان المعينين المتلذذين ايضا معترضا في الحال الحكم معترضا لازم وهو يكون
 له ايضا لازم كذلك وهكذا في كل مرتبة اعبر بالضرورة المتعاكس وروكلام المعارض بوجه آخر وهو ان
 ان اللزوم الذي يلزم من تصور الملزمة وقصد الضرورة يتقارن ببقائه لا يمكن لزوم تصور
 لازمه الذي هو فلا يلزم من تصور معترض واحد ولا رات امور غير متناهية وان كان هناك
 لزوم ذهنية مترتبة ويجوز كلامه بوجه آخر وهو ان المراد بالاستلزام كما عرفت سابقا عدم اللفظ
 لامتناعه فيكون اللفظ هناك ان اللفظ بقية عن اللزوم متيقن ان عدم الاستلزام لا
 تفكك ولا عرفت هذا فنقول ان اراد الحكم معترضا في قوله لا يجوز ان يكون الحكم معترضا لازم ومن
 كل معترض وضع اللفظ بانه وبوضع باللفظ استعلا الامكان ان يوضع سواء بالفعل او لا فلا يتم به
 يلزم من تصور معترض واحد او رات امور غير متناهية بل لا ينتهي الى عالم يوضع ولا يوضع اللفظ بانه
 وان اراد به كل معترض وضع اللفظ بانه وضع اولم يوضع لولا استلزام اللزوم المذكور لكن لا يلزم
 من نظريته بل لعل ان يكون الحكم لول ما يقرر حالا او استقبالا لازم ومنه فلا يثبت التفكك
 المثل بقية عن اللزوم وهو المثل لان تصور كل ما فيه اعلم من ان يكون تصور به
 او قصد يقبضه لان المثل به كبر في كل منها يستلزم تصور لازم من لوازمها تصور بان اللزوم
 او قصد يقينا فالمراد بالتصور الملزمة واللزوم العلم بالمعنى العام المتداول للتصور والتصديق ولا يتوهم
 البعض ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق اعترض اوله على قوله رحمه الله واوله انها ليست غير

مع ل

بال اللزوم

بان اللازم انه ينزله من تصور اعمى تصور ولا يلزم من تصور الماهية تصور انما ليست غير
 بل التصديق به واجاب عنه ثانيا بان تصور الماهية اذ استلزم هذا التصديق فيلزم تصور
 كل واحد من طرفيه والجنبه منها ولم يخطر ببالنا غيرنا اي هذا المفهوم الذي وقع محمولا في هذه القضية
 اسالة الالزام لان ما صدق عليه هذا المفهوم فلا يدعيه العلم بظهور كبرية الماهية مع العقل غير
 يوجب العلم بالمطابق لاستلزام الاستلزام فكيف يمكن دعوى عدم العلم بالاستلزام وذلك لان عدم
 ظهور هذا المفهوم مع ماهية لا ينافي ظهور ما صدق هو عليه مع ما استلزم في مقام الاستدلال لا يمكن
 معقود المانع من حيث اللفظ ومانع وهذا معنى الاستدلال المانع لا من حيث الدليل ومن هذا اي من هذا الدليل
 المذكور على دعوى عدم العلم بالاستلزام المطابقة الالزام بين اي بالامكان القرينة من العقدة عدم استلزام
 التفتيح الاستلزام اي عدم تنب على حذف مصنف وذلك لانه يمكن اجزاء هذا اللفظ وفي تغيير في هذا
 الدعوى لان مخلصها وهذا الاستدلال بانتهاء الموقف عليه على انتفاء الموقف واحده من ظهور انتفاء
 الموقف عليها فينا بطريق واحدة ووجه المسألة المذكورة ح صدق المصنف من الكلام اعناه وعلى القرينة
 الخفية ووجه القول بالمسألة ما ذكره رحمه الله من ان اللازم ما ذكره اي القصر من الدليل ليس بسبب عدم استلزام
 التفتيح الالزام بل عدم الاستلزام بسبب عدم مبدء عدم الاستلزام وفي هذا إشارة الى القرينة
 الخفية على حذف المصنف الصحيح للكلام في الجملة لا الواقعة المسألة كما يتوهم قد يتوهم المتوهم هو المصنف
 في كتابه اسمي بالجامع ان الكيفية اي الكيفية كالأجزاء اي الكون جزء بمفهوم التركيب التركيب مركبا
 او مركبا منه وكل بل ههنا لجزء والاتصال لازم فمبنى الكيفية مركب فلهذا تصور معنى مركب تصور كونه كلاً او كونه
 مركبا او كونه جزءاً مركبا منه ومنهنا هذا التوهم تحقق اللزوم ان جزءهنا بمر اللزوم الذي ههنا بالمعنى العام
 ومحصل الجواب المنع فان قلت التفتيح هو فهم الجزء من حيث هو جزء ووصف الجزئية معنى فإبراج لازم
 وليستلزم تصور الكيفية من ضرورة تماثل الكيفية والجزئية فالتفتيح بدون الالزام ح قلت ان كونه ههنا

التعليل للتعقيب فان رفع السبب فانهم
 لانها لا يوجد لان الامر بها من قبيل الاستدلال
 احد على بنوع الحمد وود ما يقيد الاستدلال على بنوع الحمد وود ذلك لان عدم وجدانها لا يمنع المطابقة
 تفسير الاستدلال المطابقة في هذا إشارة الى ان المراد بالاسئلة ام هي من عدم الانفكاك لا المنع
 كما سبق وتمثيل المتابع الاثم بالضرورة يتوقف صحة على كون الحرارة ماهية واحدة بالقياس الى افرادها حقيقة
 او فرضا لانها لو كانت ماهيات متعددة متخلفة بالحقيقة لكانت الوجود مع الوجود مع الوجود مع الوجود مع
 الشمس مثلا ولا يكون العلم اذا العلم من الشيء ما كان الوجود معينه هو الوجود وبدونه وانما قلنا حقيقة او فرضا
 اذا احد بها كافت التمثيلات ولما كان مطلق السابغ قسمين احدهما المساوي للمبتدع والاخر للاثم
 منه وكان هذا الكم اعتر عدم الوجود بدون المبتدع خاصا بالاسئلة او في الوجود بدون كايو جبره لكونه
 بدون المنار قيد لبيان بالحيثية المذكورة لاجزاء الاثم وتخصيص الكم بالمساوي لان السابغ للمشي لوصف
 لها بعد لا يكون المساوي بالذات الحرارة العلم من المنار ووجوده وكونه بالضرورة المتابعة لها مع
 هذا الوصف مساو له لاي وجوده بها فالقيد لاجزاء ذات الحرارة مثلا وما قيل من ان السابغ
 الاثم كالضرورة اذا قيد بان تابع بمبتدع معين كالنار مثلا واخلا في هذا الكم فكيف سراه القيد للضرورة
 فكل الامساق لان القيد ليس لاجزاء ذات المتابع الاثم مع وصف المتابعة بمر لاجزاء ذات المتابع
 الاثم لاسمع وصف المتابعة له والى هذا ان لاجزاء الاثم والذات مع هذا الوصف لميت اثم وكونه الذي
 ذكره هذا القابض عن سواه من ان المراد بقوله رحمه الله احتراز عن المتابع الاثم وهو الاحتراز عن ضرورة
 فاعلمه سقولا كالفهم من هذه العبارة وذلك لانه لا سببه من ان المراد بالاجزاء هو المفهوم للذات
 فلا وجه لكون الحيثية للتعقيب لانه لا يجوز تعقيب الشيء ولا تعقبه مع فتعين ان يكون البياطلا
 اعتر البيان ان المراد به هو الماهية المحررة لا الحوطة واذا كان كذلك كان المستبعد من العبارة في هذا
 هذا المقام مفهوم المتابع من حيث هو ولا سببه من ان التعقب والالتزام ليس لمر منها مفهوم المتابع من حيث

هو انما الماهية المجردة بل من حيث الوجود اعز الماهية المحلولة وبهذا التقرير عرفت اندفاع المناقشة التي اوردها بعض
الافاضل باننا لانتم ان المفهوم من قولنا التخصيص تابع من حيث هو تابع ما ذكرت بل المفهوم ان التتابع ثابت للتخصيص لان
قيد الكيفية ليس بالاطلاق مطلق ثابت بل من هذا وذلك كما عرفت من ان الكيفية او كانت لبيان الاطلاق
كان المراد بالمثل الماهية المجردة لا المحلولة فيقال ان التتابع من حيث هو تابع ما ذكرت بل من حيث هو تابع لاسلك التبعية
والجسدية انما يثبتان للماهية المجردة والماهية المجردة ليست بشائية بل من حيث هو تابع لاسلك التبعية
وهو واضح والاولى في بيان استلزامها للمطلوب بقاء وجه الاول له لونية سلامة هذا اليقين من توجه النظر المذكور
اليه وما يتبعه من الاحتياج الى الدفع وتوجه الاعتراض على الدفع بان اللزوم من الدليل غير مطرد والاحتياج ثانيا الى الدفع
بان اللزوم من لزوم المطالب سلامة عن المناقشة التي اوردتها قدس سره في شرح المطالب في شرح المقدمة الاولى
على تقدير ان يكون المراد بالتابعية هو التابعة في الوجود وفي المقدمة الثانية على تقدير ان يكون المراد بها التابعة
في القصد اللفظي الدال بالمطابق الموضوع واحد كنهه او باو موضوع متعده كذا في الجواب لا ان يقصد بجزئية
منه آه والمرتبة في اسم الملا يتوقف على القصد كالجبر والمراد بالقصد هو القصد بما عني قانون الوضع للملا يلزم
تركيب زيد اذ لا يقصد بجزءه من الدلالة على جزء معناه واعلم ان ادراج لفظ القصد يستقيم على مذهب من جعل الدلالة
تابعة للملاوه لان المركب يدل على جزء معناه من حيث هو كذلك والمفرد لا يدل على جزء معناه على جزء معناه من
حيث هو كذلك فاذا لم يقصد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنالم يكن والافيدكن مفردا كما اذا اختلف قصد
كان والا فكل مركب وانما على مذهب من لم يجعلها تابعة للملاوه اليه ذهب رحمه الله قال قدس سره ففهم
لان عبد له مركب لفظ المعنى الاضافي سواء قصد بجزءه من الدلالة على جزء المعنى الاضافي او لم يقصد واللزوم
من كلامه انه اذا لم يقصد بجزءه من الدلالة على جزء معناه لم يكن مركبا بل يكون مفردا فينفي عن التعريف لظهور
عكسا والاصح ان مثله اللفظ مفرد ومركب معاكس باعتبار وضعين فاذا قصد بجزءه من الدلالة على جزء
معناه مفردا كان اذا لم يقصد بجزءه من الدلالة على جزء معناه مركب فهدر التركيب والافراد دلالة جزء اللفظ

حوالته

وعدم دلالة ما يتحقق سواء قصد الدلالة او لم يقصد فان قلت فعلى المذهب الاول التركيب الافرادي هو الذي
يقصد المقصود في التركيب والافراد فاذ لم يقصد المقصود الافرادي في مثل عبيد الله لم يكن مقصودا من مندرج في تعريف
المقصود اذ لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فلم يكن تعريف المستفاد من هذا التقيد بما قلقت المقسم وهو الدال
بالملح بغيره في المقسم فاذ لم يلفظ معنى لم يكن دالا بالملح فلم يكن مندرجا في المقسم من المقسمين هذا اذ لم
يكن فرق بين التقيد بالمعنى وقصد الدلالة عليه او كان قصد المعنى ملزوما لقصد الدلالة عليه واما اذ لم يكن ذلك
فالاخر ارض على تعريف المقصود بتركيب ايضا واورط واورط واورط واورط واورط واورط واورط واورط واورط واورط
الدال بالملح بقية ما يدل جزء على جزء معناه وانما يدل فها كذا كذا لا يرد علينا شئ على سبيل المذهبين
وما يكن له جزء لكن لا دلالة له على معنى كذا هذا القسم متصور اذ لم يعتبر وضع الحروف بازاء الاعداد كما اعتبر في
حساب الجبر واما اذا اعتبر فلا يتصور قوله فان القيود في مفهوم المركب وجود تعريف المركب على ما يستفاد من
التقديم هو لفظ قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه والتقدير المذكور في هذا التعريف ان كان واحدا لانه خبر
الى قيود اربعة اذ التعريف عند التحليل لفظ له جزء وجزءه دلالة ودلالة على الجزء المعنى المقصود ومفقودة وفي مفهوم
المقصود عنده من هذه القيود مع ملاحظة العدم والمعنى ان وجود القيود معتبر في مفهوم المركب وعدمها في مفهوم المقصود
اعني عدم المجموع لا عدم كل منها والا فلا يمكن زيادته وكون الاحكام بحسب الدلالة اذ الحكم عليه لا يكون الا الذات
واما كون الاقسام بحسبها فلا اذ المقسم لا يمكن ان لا يقسم ولعله رده اذ اراد ان المقصود الاصل من اقسام الاقسام
للمقسم هو ما صدق عليه المقسم فمقسما واما اعتبار التفرع والانقسام بدون الملح بقية فما لا يذهب عليه اهم
يعني ان التقيد المستفاد من كلامه رده اذ قصد الافراد الكلام مع من يعقده لثبوته وانما ينبغي ان يعتبر الكسرا كاعتبار
التقسيم حيث اجعل المقسم ملحقا بالدال لا قصد القلب ان يكون الكلام مع من يعقده القلب وانما ينبغي ان يعتبر التفرع
والانقسام دون الملح بقية لان هذا المعقود بعيدا جدا لا يذهب اليه واما هو وضع ولم يرد انه لم يذهب
اليه واما من اللفظ بمعنى انه لا يتكلم باللفظ كيف واللفظ محتمل لافعالا واما الدليل المذكور لا يبعد الا

فقد هو العدم

قصر القيد **قوله** فلذلك لم يتعرض له أي لثبوتها بين السامع إن الثاني يستلزم كونه اللفظ
 مركبا ومفردا لا معالما علم أنه إذا اعتبر المقضي مطلق الدلالة متمكنا اعتبار التركيب والافراد على
 احد الوجهين الثلاثة الاول ان يعتبر التركيب على ان يكون لللفظ دلالات ثلثة على ان يكون حرف
 دلالات اللفظ مركبا وان قصد بجزء منه اللفظ جزءا كل واحد منهما فادام يكن اللفظ دلالات
 اللفظ التضمن والالزام لم يكن مركبا مع قصد دلالة جزء على جزء معنى المطابق وذلك بعيد وإذا
 كانت لم يكن المعاني الثلاثة مركبة وان بعضها مركبا لم يكن اللفظ مركبا وهذا البعد منه ولذا كان
 لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء كل معنى من معانيه الثلاثة لم يكن مركبا منها بل يقتضي لان
 لا يوجد لفظ مركب أصلا أو لا يوجد إلا نادرا وذلك لأنه لا يجوز الجمع بين الحقيقة والبارز ولا الجمع بين المعنيين
 فاختصر حقيقة أن يكون اللفظ مشتركا بين اللزوم واللازم المركب والجمع فإذا قصد بجزء منه جزء المعنى اللازم صدق هناك
 أنه قصد منه بجزء منه كل معنى من معانيه ثلثة على المطابق والمقتضى والدلالة أي فلا يوجد مثل هذا اللفظ بل هو الاول وان
 وجد بلزم ثلثة فلذلك لم يتعرض له رحمه الله وهو يقتضي القسم ولأنه النظر عليه فيه كتب لان بناء وجه يقتضي عليه
 فهو متعرق فيه وحاصل النظر في لزومه فهو التعرض انبثاتا ونفيا والثاني ان يعتبر التركيب قصد دلالة
 جزء اللفظ على جزء احد معانيه الثلاثة في الافراد وانفقا قصد دلالة على اجزاء احدها على السبب الجزئي
 وهذا هو الذي لم يتبين لان ان يكون الناظر مركبا باعتبار بعض الدلالات مفردا باعتبار بعض آخر وهو
 المذكور في الوجه بتخصيص المقسم على ما زعمه قدس سره والمعرض عليه بأنه لا محذور فيه والمقدر عنه بأنه يجب
 زيادة التباس بين اللغات وان ثلث ان يعتبر التركيب ما يجب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء
 احد معانيه ثلثة وفي الافراد وانفقا قصد دلالة على اجزاء احد معانيه على السبب الكلي وهذا لا محذور فيه
 أصلا وهو الاول بالذكر وجه النظر بان يقال لا يلزم من اعتبار التضمن والالزام في تركيب اللفظ وافراده
 ما ذكره لم لا يجوز ان يعتبر على الوجه الثالث ثم الظاهر من قوله قدس سره ضبط الاحتمالات ثم بيان ما يصلح للتعرف
 وما لا يصلح له اعتدرا عن قبله رحمه الله لم يتعرض لبعض الاحتمالات دون بعض وبمنهج الجمع لضبط فتوجه عليه

المنع مستند بالاحتمالات الثلاث **قوله** وقد يقيد عن ذلك أي عن ذلك المذكور في وجه تخصيص المقسم
 حاصل الاعتدال ان الاستياز والالتباس فرع المقيد والوحدة وحجبها كلها كان المقيد أكثر كان
 الاستياز أزيد وكلما كان الوحدة أكثر كان الالتباس أكثر وفيما جوز التركيب والافراد والتقدير أكثر
 لأن الوضع متعدد وحال الاستعمال أيضا متعددة وإن كانت الدلالة واحدة وحال الاستعمال واحدة
 إن كانت الدلالة متعددة فهناك وحدتان وتقدر واحدة بالاستياز في الأول أكثر الالتباس
 الثاني **قوله** والأولى أي فوجه ترجيح بيقيد على الإطلاق لا في ترجيح أحد التقييد بن على الآخر
 ولسبق إليه الوهم كما سبق ان يقال أي أقول ما ذكره في وجه الترجيح ارجح أحد التقييد بن على الآخر
 لا بيقيد على الإطلاق أو ملغى أن كلما تحقق التركيب والافراد بالنسبة اليهما تحققا بالنسبة اليها
 الآخر كما في المثالين المذكورين وهذا ان صح تقييد صحة جعل الدال بالمطابقة مقسما وفيها فيكون
 التقييد بهما راجعا على التقييد بهما لا على الإطلاق أو على تقدير الإطلاق يكون التركيب والافراد
 بالنسبة اليها أحدهما كالصحيح لكل فان قلت اعتبار الإطلاق لا اندراج التضمن والالتزام في المقيد و
 اعتبار التركيب والافراد بالنسبة الى الدال باعتبار المطابقة لغني من اعتبارهما بالنسبة الى التضمن
 الالتزام باعتبار الإطلاق لا دراجتهما مستدرك مستغنى عنه فتركه أولى قلت لما المعاصرة بان
 اعتبار التركيب والافراد بالنسبة الى المطلق لغني من اعتبارهما بالنسبة الى المقيد فاعتبار المقيد للدال
 هو أزيد على الإطلاق امر مستدرك لا حاجة اليه فتركه أولى مع الى ما ذكرنا من الاعتناء بصحح دون
 ما ذكره رحمه الله أو اعتبار الافراد بالنسبة الى المطابقة لا يغني من اعتبارها بالنسبة اليها تحقيق الافراد
 بالنسبة اليها دونها كما في المثالين المذكورين وأيضا استدركه تحقيق التركيب والافراد بالنسبة اليها
 لتحقيقها بالنسبة الى الدال بالمطابقة لا يصح تخصيص المقسم فكيف الترجيح وذلك لأنه على تقدير

التقدير كونه التركيب ما يستفاد من التقسيم لفظاً والاباطيق فيصير منه الدلالة في فرعها الطائفة من حيث
لك وجه لا مدخل فيه ما يقصد بخرجه من الدلالة في فرعها الطائفة الاثر من حيث هو كذلك فلا يكون التعريف
قولهم واعتباره بحسب المعنى الطائفي يعني اعتباره في فيه ان اعتناء اعتباره بحسب اعتباره بحسب ما لا يخفى
التقسيم لان تعريف التركيب على هذا وان سلم ولم يجمع المركبات لكن تعريف المفرد على هذا وان سلم جميع المفردات
لان المثالين مفردان كشيء الزمان وليس شيء منها داخل في تعريف المفرد في وجودية مفرد واحد ما دون
الآخر لا يكتفي نفعاً **قوله** اعترض عليه في ادعاءه انه يستلزم التركيب بالنسبة لا الاثر من التركيب بالنسبة
المطابقة وبشيء بان اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاثر من دل عليه باللائم وهذه المقدمة مطبوعة تنفي
عليها المقدمة الاولى المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاثر من دل باللائم دل جزء المعنى
اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة الاثر من وعرض عليه بان استلزام الاثر من المطابقة لا يجب استلزام دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى الاثر من باللائم دلالة جزء المعنى المطابق لجواز ان يكون المعنى المطابق بسيطاً
لجزءه ويكون المعنى الاثر من مركباً اذ لا يلزم دلالة الاثر من المطابقة كما سيظهر عليك ورؤية الاثر من
بأبواب المقدمة المنقولة ومعلوم ان استلزام الاثر من المطابقة يقتضي ان يكون جزء المعنى الدال باللائم دالاً بالمطابقة
ولا يجوز ان يكون الجزء الآخر مملأ ولا مراد فانه يقتضي ان يكون له معنى مطابق لمعنى المطابق في فرعها الطائفة
مجموع المطابقين معنى مطابقاً لمجموع الجزئين فيكون الجزء الدال باللائم دالاً على جزء المعنى المطابق بالمطابقة
التي هو المطابق فان قلت تحصيل التركيب من فرعهم لا يمتنع مع مستعمل كان تعاقباً مستعمل من فرعهم احد
المتراوتين مع الآخر كقولنا الخ شغري شغري قلت ما مركبان **قوله** منع للمقدمة المطبوعة المدلول عليها بالمقدمة
المركبة عنهما اصلها تام **قوله** فان قلت اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاثر من يكون المدلول الطائفي
التي هي المذكورة مستندة لجواز تركيب المدلول الاثر من من الدلالة التي يرجح فجزء ان يكون المدلول الطائفي
او القضي للعد الجزئين جزء آخر المدلول الاثر من في فرع اللفظ على جزء المدلول الاثر من بالمطابقة
او القضي لللائم والجزء على ما ذكره قد سئل المنع وبما ان الدعوى بغير آخر ويمكن الجواب بخرجه
المقدمة المنقولة ولان اثباتها ثانياً بان تعاقب رده انه انه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاثر من

وفي احد جزمي على احد جزمه باللام لان كل شيء في المعنى الاربع لا يمكن ان يكونا اطلاقا واللام كبر الحجب مدلوله الاربعه ومقت
قوله فليس الركبتان الطائفتان فليس عليه لا كونه الركبتان الطائفتان ولا جزم اللفظ على جزم المعنى الطائفتان بل لا بد من ذلك
من قصد دلالة جزم اللفظ على جزم المعنى الطائفتان ودلالة على كونه لفظا فليس عليه كونه لفظا فليس عليه كونه لفظا فليس عليه كونه لفظا
المعروف ما ذكره متوقف على انما ذكره دلالة الجزم، وقصد ما اوتي كون الدلالة مدلوله لفظا فليس عليه كونه لفظا فليس عليه كونه لفظا
ولذلك لا يمكن ان يصح لان كونه ما اراد بها هذا الكلام ان لا يسمي الله في قوله يقول ان الطائر وصفنا به، وهو ما طوله
وقصد جزمها بها وانما في قوله يقول ان الطائر وصفنا به، وهو ما طوله، وهو ما طوله، وهو ما طوله، وهو ما طوله، وهو ما طوله
العامه الاصله في الحقيقة والافعال في حق الله تعالى اذ هو المحقق المعز ان الحق لا يحصى الاصله لان كونه له اسوئته
التي هي في الاعلام واما الاساره بالسام والاولى بانها اصله لان كونه بالسام وغيره ما في هذا الكلام فاما ان لا يصح ان
في المراد من عدم صلاحه الاداره للماحض بانها اصله لان كونه بالسام وغيره ما في هذا الكلام فاما ان لا يصح ان
لصحتها الله انما هو ما الذي هو الله طوله لان كونه في الاعلام واما الاساره بالسام وغيره ما في هذا الكلام فاما ان لا يصح ان
لصحتها الذي هو امر واحد في الحقيقة ولكن السام والسام معناه عدم الاستقلال بالملكيه فانه لا بد من عدم
الصلاحه المذكوره فمعنى قوله لا يصح لان كونه له اصله لان كونه بالسام وغيره ما في هذا الكلام فاما ان لا يصح ان
والاحتمال لان السام المذكور الذي ذكره قد نفي بعد هذا جزمه على ما في قوله بان الدلالة لا يصح لان كونه بها
او غيرها في اوله الاحكام في الجزم ان، اي جزمها بما معناه لانها كونه في الجزم، والى فاعده وكذا عدم الاحتمال
ما ورد في قوله بان المعز ان لا يصح لان كونه له اصله لان كونه بالسام وغيره ما في هذا الكلام فاما ان لا يصح ان
اعد السام المذكور الذي ذكرها في قوله وهذا الكلام في ان السام معناه لان كونه بالسام وغيره ما في هذا الكلام فاما ان لا يصح ان
في القول القاطع دون المعنى فقط الاخرى عنه وما هناك من ان في ان يكون معناه المعنى الصام لا يكون
في جزم الجزم السام في قوله في الدار كونه لان كونه في الجزم حارجه وحيث يكون مراده رحمه الله بقوله ولا دخل له
في الاحتمال انه لا بد من كونه بالاحتمال لا مطلقا فليس حارجه لان جزمه حارجه الجزمه لا ما حركه مما كان لان
يكون جزم السام قد وقع في الله ان لا يصح الله ان لا يصح الله في معنى لا بد منه ولا يلحق الجزمه وادعاء انه خارج
عن الجزم السام لان كونه جزم السام غير صحيح، وما يلحق به ساء قدس جزمه لان كونه في الجزم السام قد وقع في الله ان لا يصح الله ان لا يصح الله في معنى لا بد منه ولا يلحق الجزمه وادعاء انه خارج
لا يصح لان كونه بها ولا غيرها لا وحيث ولا مع غيره في معنى لا بد منه ولا يلحق الجزمه وادعاء انه خارج
غيره في كونه لا يصح لان كونه بها ولا غيرها لا وحيث ولا مع غيره في معنى لا بد منه ولا يلحق الجزمه وادعاء انه خارج
انها في كونه لا يصح لان كونه بها ولا غيرها لا وحيث ولا مع غيره في معنى لا بد منه ولا يلحق الجزمه وادعاء انه خارج
سواء في كونه لا يصح لان كونه بها ولا غيرها لا وحيث ولا مع غيره في معنى لا بد منه ولا يلحق الجزمه وادعاء انه خارج

والما حرة وان اختلفت صحتها فمع العلم ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
انما صفة لها باعتبار نوع الصنف والما حرة ونوع الحركات والكتابات متحد في اللفظ الا ان يسمع جملتها الصنفين
وعرض عليه ان يثبت ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
في عدم الصنفين في نوع الصنفين والما حرة ونوع الحركات والكتابات متحد في اللفظ الا ان يسمع جملتها الصنفين
فمنه المرام يكون ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
نظر اهل الفن لا حرج من ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
فالمراد ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
ان الرمان المسمى باللفظ قد يصدق مع ان له
اعرض الصنفين المسمى باللفظ قد يصدق مع ان له
فالمسال به المسمى باللفظ قد يصدق مع ان له
هو المراد ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
الما حرة ونوع الصنفين قد يصدق مع ان له
الا واما مع الدلالة على الرمان المسمى باللفظ قد يصدق مع ان له
المادة ولا يسمي صنفه الا صنفه المسمى باللفظ قد يصدق مع ان له
لا احوال وجه الاول منه عند ما يفيد الفاعل من قوله فالاولى به المقام عدم نوصف السم المسمى باللفظ قد يصدق مع ان له
اخره بوجوه اخرى على ان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له
سموعه امر مرتبة في السبع هذا التفسير ينبر على ان يكون سموعه صنفه مرتبة امر مرتبة امر مرتبة
واذا كان الامر باللفظ المرتبة سموعه كما في مرتبة السبع سموعه سموعه سموعه سموعه سموعه سموعه سموعه
سموعه واما وصفها به للثقل في التفسير فمراد ان السبع يكون لفظا او حرفا لفظا ان الله لم يسم سموعه ولفظ سموعه
اللفظ او حرفه هو ثقلها فاذ عرفت هذا عرفت ان معنى قوله والله مع المادة لست بالثابتة ان الله مع المادة
ولن كما امرت بتبين باعتبار ان المادة معقود بالذات في الله نظر ان الله عليها الا انها المسمى من السبع
في الملامح المرتبة السبع كمن كل صنف سموعه واللفظ سموعه لانها لست لفظا ولا حرفا والمسمى ليس كذلك وحمله
لها وان كان كل واحد من هذه الصنفين قد يصدق مع ان له

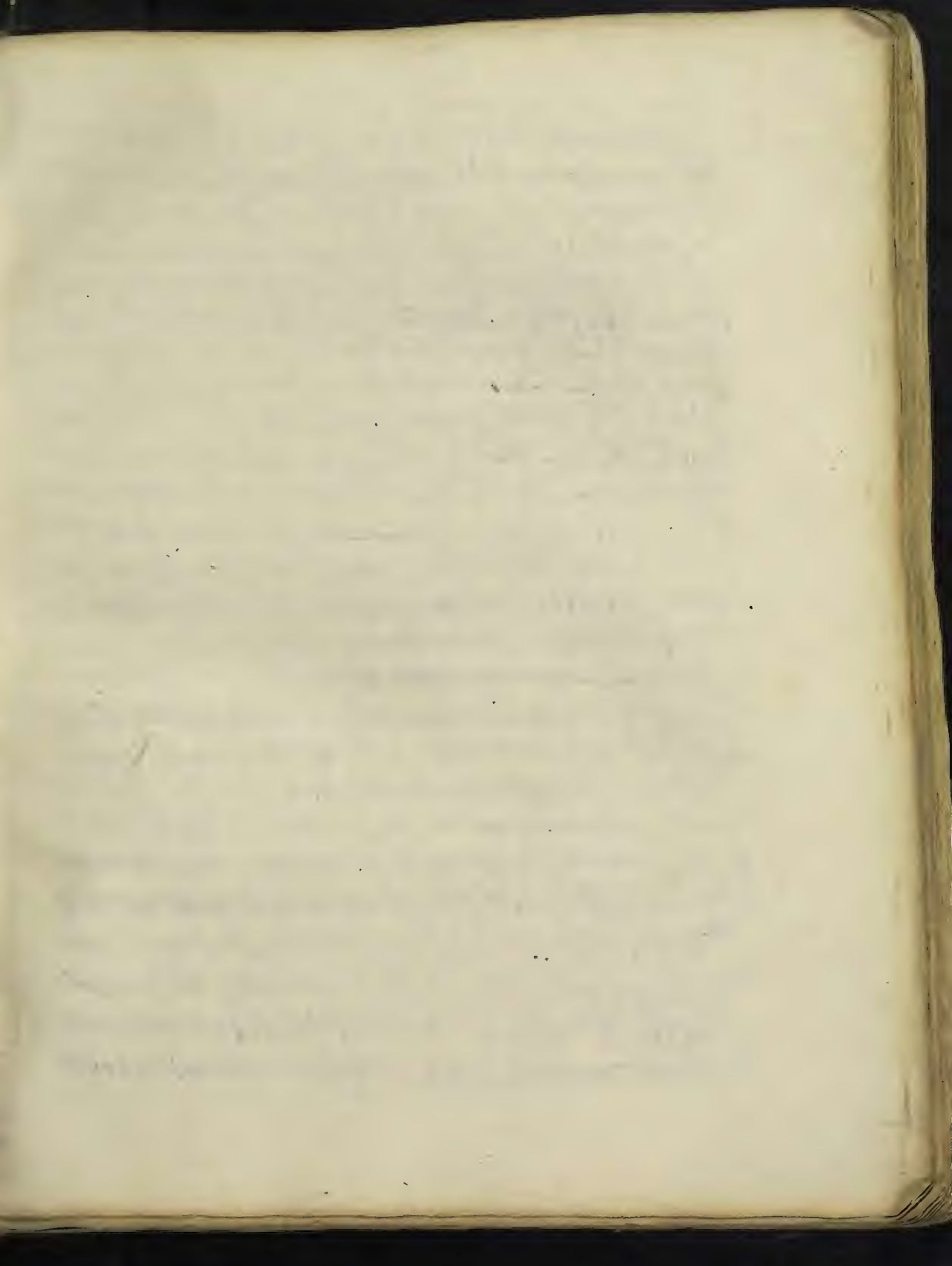
عنه ان الصلوة والمشي
كلها طاعة لله تعالى
ومعها

[illegible]

متبعه

لا احد الماسر ولو كان الصانع لا يملكها من جهة كما قال فان تركه يسمى مفعولا لان ما ذكرنا مفعولا للقول واضح بانها من كلامه
 من الحد والفعال والتميز به اسان لادب القول المذرع المفعول الله لا مطلق وادب القول المذرع المعنى المفعول اكله
 به الالوان البنية كما توضح به العنارة كعب ولو لم يكن كذلك فلان ذاته وادبها الممار من مفعول كعبه كان مما ارادوا
 لم يصرح ما ذكره سافا وذكره بعض المحاشي ان الله لا ينصير عليه لئلا يثبت ان به اسان مطلق وادب القول به
 ساس مطلق معنى على ان يكون المفعول الله به الالوان لا الله المفعول المتساوي لها وقد عرفت به جدا والمفهوم من
 الصانع ان الالهة اعم فا ذكره لانه قال الالهة الالهة التي مركب والمركب اعم من هذه الالوان البنية لئلا يصدق على البنية
 الصانع وحده والعرض خاصته كالمطبخ معهما ان يكون فا ذكره العرف لعدم ما صدر من العرف الجديد او العرف يكون
 بها كعرفان واجم ان البرية لها من الصانع اي تقاير العدم والممكن فلهذا مع سنا م اجماله لان ارادته
 لا يصرح بها وضع واعرفتم كذا المسرك ايضا كذا فلذا تفاوت وان ارادته ان يعلو عليها فم اذ كور احصاها على
 لا وصفا او اكثر لا مفعول ان ارادته على ان الله ان الله لا يصرح بها معنى هو عماره حرى لا كور ان يكون
 كذا وكور ان يكون باعبار مسمرا وكذا الكلام في الكي المسرك الا وان اتى قوله حول التي لان به
 المعنى الذي هو اصل اللغة انب بالمعنى الاصطلاحي من المعنى العرفي الذي ذكره مع ان القول بالفعل في المصطلح
 اقل موصيه وما ذكره بعض المحاشي من ان كلام الله تعالى في هذه الامور اعم من ان يكون مفعولا
 فليس معنى المفعول الصانع الذي هو مفعول مفعول ان كانت مستقمة في الفعل المفعول كور ان يكون معنى
 المفعول او انما علم والبرية من احد بها وادراكها معنى المفعول يسوي في الموت والمذكر فلهذا المعنى بانها
 للناس الالوان مفعول موصوفات ثبوتية محدودة في معنى بانها للناس كذا في اعم مرتب في المعنى
 فلان اي ما رآه مفعول فلان وان كانت مستقمة في الفعل اللازم لا يكون الا بمعنى الفاعل ولا يسوي بها
 مع المذكر في معنى بانها للناس والمان ما بالناس لها لا يكون الا في حال الوضعية فاذا انقضى منها لا
 لا معنى بانها للناس بعد ذلك فاذا وجد الماء فيها بعد الفعل فالطهارة بالناس والمموتة بها قبل
 الفعل فقلت الصفة معها لا الالوان اذ انما هذا المفعول اذا عبرت الصفة المذكورة مستقمة في الفعل المفعول في
 بها معنى الفعل المفعول في كمال الماء ويوجد في ريع الاشكال لا ان تعبر الصفة مفعولا لالانتهى فلا ماء
 ثم معنى بانها للناس بل للقول او يعتبر فابرة في موصوف موصوف فعل الفعل في يجب الماء
 للناس ثم مفعول مع الماء لا الالوان اذ اعبرت مستقمة في الفعل اللازم فلا مكان في الماء ولا حاجة
 لا ان كان في من الكلفان وفيه رجع لا عمار بها في الفعل اللازم وقلنا رحمه الله انما دبت
 الاول لان سفاق الفعل في المعنى اكثر وكو به معنى المفعول ثم وبالطريق التي معناه اي لفظ
 هذا الصم لفظا بالناس لا غيره من الالفاظ الصانع ان نعبر من الالفاظ فلهذا هذا الصم لان
 غيره مستقل في احد المراتف اي احد المراتف ان احد المراتف واما المراتف فهو كذا
 من المراتف والاول ان يقول من المراتف بدل قوله من المراتف ليكون اساره لا وجه لسمه المراتف

قصد الاصحاح هو المذكور في المتن لا المراد فان ولكون القول لان المباشرة المعروفة لان الناطق هو صاحب
 بالفتح يعني بوصف الناطق بالفتح ومع الالفاظ فيصنع ولا توصف احد المراد فان بالآخر لعدم القاعده والوصف
 صفة للناطق لانها في القول لكون اللفظ حاله في الكثرة والقي في عرف ارباب النورثة كون اللفظ حاراً على القول
 المستنبط من كلامهم كثير الدور على السقم هي بدون العيدين صفة للفظ فانه فيصنع وصف الناطق بالفتح اي
 الناطق والى ان كان فيصنع وصف الفصح اي الناطق او الناطق لفظ هو في هذا الصفة في غير من حيث انها في الادب
 الفصاحه ما ذكرنا او ادحضت بالملكه التي تعذر بها في التعبير المقصود بلفظ فيصنع فالفصاحه صفة للناطق
 خاصه مع صدق الناطق على ذلك اخرى بدون الفصح ارباب الناطق اعم لطلوع الفصح يدل على قوله
 واعدتها في قولهم الراد فيما في الشق منها عموم هو في هذا الصفة او ادحضت الفصاحه بالملكه المذكوره واما
 او ادحضت بالمعنى الاخر فلا ادحض الفصح بدون الناطق على اللفظ فيصنع القول بان
 الفصاحه صفة للناطق اللهم ان لا يراد بالفتح ما هو المنسوق من الفصاحه التي هي صفة للناطق القول بان
 السقف اعم من الضارم مني على ان يكون هذه السقف المعصية في المسقاب الاطلاق العام دون الامكان ولا
 فكل سيف صارم مالا يمكن ولهم قول وكان ماء الطين المساوين لا قوله كان الطلح في هذه العبر
 الطهرانه رحمه الله حتى ماء الطين في كلامه بتوهم ان العكاس المذكور وحض الاكاذب في الداء في كلامه الضا
 بالمساويين وحمل كلام رحمه الله على انه سان للعدو والمساوي المذكورين وما ياب لها بالمرئى المذكور الاول
 والظاهر انه لا حاجة في كلامه في معنى من حيث الخصائص لان ماء الطين كونه لا يكون في قولهم ان الرادف
 هو الاكاذب في الداء ما على ان كل مراد في لك وكلامه ظاهر في هذا العموم حسب حال لان الرادف
 هو الاكاذب في المعهوم لا الاكاذب في الداء ثم قال الاكاذب في الداء مرادهم الاكاذب في المعهوم دون العكاس
 والظاهر من هذا السلك انه رحمه الله جود كلامه في التوقيف من حيث يحجب عن عرض لنتق كل منها والها
 الاكاذب في الداء اعم من ان يكون في الجملة كما في المسالى المذكورين او دائماً كما في المساويين بدو القول بان
 المراد في وجه اللفظان متحدان في الداء فيصنع للقول بان اللفظ في الداء وان المتحد في الداء هما
 المعهومان لا المرادان والظاهر ان في معنى ان القاعده السامه لطفى على معصاي احدية الاصل في
 القاعده الجديدة التي صمدت المركب السام وما بها العام وهي التي يصح الكون في الحكم عليها والقاعده هو المراد
 بالظاهر ان لفظ المحلل للرادف ولعله لم يربط لفظ المحلل ولعله لا يمكن ان يحل اللفظ الذي في المعنى الذي
 ويحذف هذا المعنى في المراد وما ذكره من ان الرادف في هذا الكلام مراد به لفظه محذوف ولا يكون صفة لغيره
 لقوله بقيد فائدة ما في كلامه في قولهم ان المراد بالقاعده القاعده الجديدة وليس كذلك لان الاحمال جعله تعبيراً
 للقاعده لا بدع الوهم ولما كان للقاعده التي يصح الكون عليها مراتب وكان المراد بها واعدتها منها لعمري كان



62 -





